

جمال سلطان يكتب: حكاية بنت وزير الأوقاف؟! 

# مرشح الإسلاميين ضد السيسي

سعد الدين إبراهيم:

هذا هو البديل في 2018

«جنينة.. الطيب.. دكروري»..  
الثالوث المزعج للنظام

مستقبل «دولى الإخوان».. ماذا  
تبقى من أذرع الجماعة؟

جورج إسحاق:

هيمنة المؤسسات الأمنية تقود مصر لكارثة

وزير العدل الأسبق يفجر مفاجأة كبرى عن قانون السلطة القضائية  
هل يمنح البرلمان الجنسية المصرية للإسرائيليين؟  
صدمة لإعلام السلطة: إعلام الإخوان فى الصدارة

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

جمال سلطان

رئيس التحرير التنفيذي

محمود سلطان

# المصريون

www.almesryoon.com

صحيفة يومية مستقلة تصدر أسبوعيًا مؤقتًا

12 صفحة 290 قرشًا

السنة السادسة - العدد 829

الأحد 10 شعبان 1438هـ 7 مايو 2017م

## مفاجأة.. «ماسبيرو» مرهون لبنك الاستثمار القومى

هل تمهد زيارة «السيسى» للإمارات لعودة «شفيق»؟  
للهرب من جحيم السجون المصرية..



يا بخت من كان الباسبور  
الأمريكى فى جيبه



ننشر مطالب المعارضة  
من الكونجرس

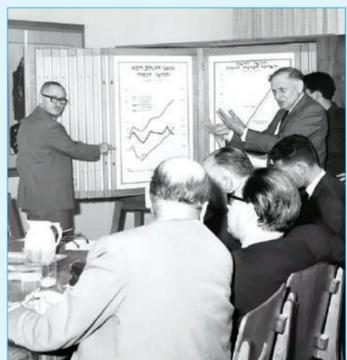
الحيثان المتوثبة  
لافتراس مطار النهضة

## القضاء فى مواجهة الرئاسة.. بلا حاضنة شعبية

ننشر نص رسالة المتهم بإهانة الرئيس على الانترنت

بعد إكمال السيسى  
جميله.. «يا وابور  
قولى رايح على فين»!

«يا ما فى الحبس مظالم».. غرائب وعجائب السجون



تفاصيل 21 يومًا

من الرعب فى إسرائيل  
خوفًا من مصر

فيلم إسرائيلى عن  
«أشرف مروان»





## صباحك عسل

### «طرايع على الحال المايل»

الشارح: \* عندما يتحدث الوزير، أصدق أن الدستور اشترط أن يكون الوزير ساقط إعدادية. \* رحم الله زما كان أساطين الفكر الإسلامي يتوآون مقاعد التفسير والفتوى.. الآن لا نجد سوى أساطين الرفاعة يتوآون علينا من مراحض الإنتاج الإعلامي!.

\* مستوى الوزراء بات مثيّرًا للشفقة والضحك معا.. أنا شخصيا أنتظر تصريحا لوزير التجارة الخارجية يقول فيه إن الدولة تعتمد توقيع اتفاقيات للتبادل التجاري والأرزاق على الله. \* موظف محليات اضطر لخطبة الجمعة.. تحدث عن الصدقات فقال.. إن الحسنة بعشرة أمثالها أو حسب عرض



جريدة رُبِعَ كُمْ إن لم تُضَحِّكْكْ إن بُكِّيكْ

يكتبها: محمد حلمي



المصريون

## شجرة أخبار المحرّوشة

\* أخبار سريعة: - لأول مرة يعتمد البنك المركزي تعيين دفعة "حانوتية" من أصحاب الخبرة، للتعامل السريع والمتخصص مع "الديون الميتة". - عقد وفد من خبراء وزارة الزراعة الهندية اجتماعاً هاماً وخطيراً مع خبراء وزارة الزراعة المصرية لبحث أسرار خلطة المحشّ. - في محاولة منها لتزج قنبيل انفجار قنبلة احتجاج أصحاب المعاشات.. قررت هيئة التأمينات والمعاشات، استيراد عدد كبير من الحبلّ والبيوتاجازات الضخمة على وجه السرعة، لاستخدامها في تسوية المعاشات.

## المجاريش فقط

- برج مواليد موسى: مبروك.. سوف يتم تصويبك رئيسًا لجمعية الصوت العالي والمخ العجالي. - برج مواليد عيسى: برجك يكرر للمرة الألف.. أخسر المال ولا ترمي الحرام في جوف العيال. - برج مواليد عزمي: اليوم يوافق برجك برج الخروف الصيني.. تبدي اليوم تعاطفًا وروح تسامح، وتتنازل عن المحضر والتقرير الطبي الذي حررتّه ضد الدماء بعد فتح حاجبك بكعب الجزمة العالي. - برج مواليد عمرو: أبشر.. تطلع على الميزان تنزل ناقص!!!!!! - برج مواليد محمد أبوحماد: شكلك وطريقة كلامك يعنجان عن قراءة 100 كتاب عن معنى الحقارة.



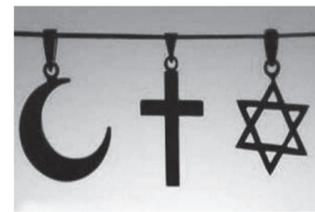
غياب البيانات والمعلومات عن السادة المسؤولين.. فمادًا كانت نتيجة ما اقترحه ابنه الرجل المريخ؟.. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الرجل المريض لديه يقين أن الأصدقاء لديهم علم بأن العملية في موضع اليوساير.. فيما تقول المعلومة الملوطة إن العملية في مناخيره.. تغاب عبد الحميد أفندي عن أصدقاء المقهى لعدة أيام دون سابق استئذان على غير عادته.. وعندما علموا بخضوعه لعملية جراحية مفاجئة قرروا زيارته.. دخلوا الشقة واستقبلتهم ابنته، فمادروها بالسؤال عن العملية الجراحية.. البنت اعترافها الخجل الشديد لأن العملية كانت "اليوساير".. فقالت لهم إن والدها أجرى عملية جراحية في "مناخيره" كما نلاحظ هنا أن البنت حجبت البيانات أو المعلومات الصحيحة عن أصدقاء أبيها.. فافضنى ذلك إلى نتيجة في صورة طبق الأصل من نتائج

ما حدث من الخير الأخير وغيره هو نفس ما حدث من أصدقاء رجل كان طريح الفراش وتوجهوا لزيارته، وحجبت عنهم المعلومات الصحيحة عن مرضه لطرف خاص، فكانت النتيجة عدة تصريحات وتفسيرات صدرت عنهم في غير موضعها، لكنها تهلكت من الضحك.. ما هي القصة.. اقرأ يا عزيزي ما يلي. غاب عبد الحميد أفندي عن أصدقاء المقهى لعدة أيام دون سابق استئذان على غير عادته.. وعندما علموا بخضوعه لعملية جراحية مفاجئة قرروا زيارته.. دخلوا الشقة واستقبلتهم ابنته، فمادروها بالسؤال عن العملية الجراحية.. البنت اعترافها الخجل الشديد لأن العملية كانت "اليوساير".. فقالت لهم إن والدها أجرى عملية جراحية في "مناخيره" كما نلاحظ هنا أن البنت حجبت البيانات أو المعلومات الصحيحة عن أصدقاء أبيها.. فافضنى ذلك إلى نتيجة في صورة طبق الأصل من نتائج

## استفصاحية

\* هو توافرت لدى المسؤولين قاعدة بيانات كاملة ودقيقة، لما تحولت تصميحاتهم إلى مهرجانات ضحك وسخرية واستهزاء.. ولما انضبط عقد الثقة بين المواطن والحكومة، وأسألو الأجهزة المعنية عن رصد ردود فعل الرأي العام. لو توافرت المعلومات لدى وزير التربية والتعليم إبان أزمة تسمم التلاميذ لما هرب من سؤال أحد الصحفيين بالصراخ في وجهه قائلاً: أنا وزير تعليم وليس وزير أكل. لو توافرت المعلومات لدى محدث رسمي حكومي إبان فضيحة غرق شوارع الإسكندرية العام السابق، لما خرج على الإعلام ليعلم بكل ثقة وكبرياء المثقفين أن السبب الرئيسي لغرق الإسكندرية هو أن التظرة كانت شديدة. لو توافرت المعلومات لدى الخبير الاستراتيجي والضيف الدائم على برامج التوك طيبة وتستهال الجائزة، بينما هي كيان مدنى تونسي.

## دَمْعَةٌ.. وابتسامَةٌ



\* قلبى يحدثنى أننا على أعتاب مرحلة يتعاطى فيها المصريون مع الشرائع السماوية كما يتعاطون مع شرائح شبكات المحمول.. ربما نجد من يغير شريعته كما يغير شريحته.. يفضل السهل والرخيص وما يجيرى عليه السحب والجوائز والعروض الخاصة والمجانبة لدخول الجَنَّة ولا حول ولا قوة إلا بالله.

## حُتَّةٌ على جنب

\*بعد جولة سريعة قام بها الملحق الاقتصادي الكونجولى فى قرى الصعيد أعلن أن بلاده سوف تتعاقد على استيراد 800طن شوم ناشف وغليظ لمواجهة الجماعات المتطرفة المسلحة شرق الكونجو.

## «بعد رقص منى عبدالناصر.. هذا اليوم أراه أقرب مما تتصورون»



وأحفاده والله حليم ستار.. رقصت منى فتذكرت بيتًا من قصيدة شهيرة للفاجومي: ارقصى ياعزيزة ماتتسكفيش/ محمود بقى متأ خالص ولا فيش.. محمود شخصية مصرية.. فهل يأتى اليوم الذى فيه محمود سفيرا لإسرائيل بالقاهرة؟!.. يروونه بعيداً وأراه قريباً.. ورقصنى ياوجد.

أن ما لفت الانتباه وأشعل صفحات التواصل على الشبكة العنكبوتية هو أنها رقصت في حضور السفير الإسرائيلي بالقاهرة، سفير الدولة التى وضعا أيوها في دماغه وظل يحاربها المرّة تلو الأخرى ويتلقى الهزيمة تلو الأخرى.. الدولة التى أكل من وراها عيش هو وأولاده

# هل يمنح البرلمان الجنسية المصرية للإسرائيليين؟

قيمتها من خلال القانون، مشيرًا إلى أن القانون ينص على جواز منح الجنسية للأجانب بعد مرور 5 سنوات على منح الإقامة، وذلك بعد التقدم بطلب والتأكد من عدم وجود ملاحظات أمنية بشأنه. من جانبه، قال اللواء كمال عامر، رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب، إن القانون يتماشى مع المصالح المصرية وليس به أي عوار يؤثر على الأمن القومي بل يدعم له في الشق الاقتصادي. وأضاف عامر، في تصريحات صحفية، أن الهدف من مشروع القانون إرساء نظام جديد لإقامة الأجانب في مصر، حيث نظام الإقامة بوديعة لاسيما مع زيادة ظاهرة المصالح الأجنبية للحصول على الإقامة بجمهورية مصر العربية في ظل المتغيرات الدولية التى تشهدها المنطقة.

يتم الموافقة عليه". ولفت إلى أن "الوضع الحالي الذى تمر به الدولة المصرية لا يسمح بأى حال من الأحوال لتبرير مثل هذه القوانين، منوهاً بأن الأجهزة الأمنية استطاعت خلال الفترة الماضية، أن تلقى القبض على جواسيس كثر؛ لذا مثل هذه القوانين تصعب غير منطقية وليست مناسبة لهذه المرحلة". ووافقّت لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب، نهائيًا على مشروع قانون الحكومة بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم 89 لسنة 1960، بشأن دخول وإقامة الأجانب في مصر والخروج منها، والقانون 26 لسنة 1970 بشأن الجنسية المصرية، وذلك بحضور المستشار عمر مروان، وزير شؤون مجلس النواب.



اللواء كمال عامر

وأضاف لـ "المصريون": "القانون يُعد تهديدًا للسيادة المصرية وللأمن القومي للدولة"، موضّحاً أنّ "القانون سيُعرض في جلسة عامة للتصويت عليه وفي الغالب لن

يحصلون على الجنسية، ويتملكون أراضى مصرية". وتساءل: "لماذا يتم التصميم على تمرير مثل هذه القوانين، خاصة وأن الأوضاع الحالية التى تمر بها الدولة لا تسمح بمثل تلك الإجراءات التى سترتب عليها ضرر بالفعل وليس مجرد توقع؟". وتابع: "هل تلك القوانين لمنح الجنسية المصرية لجنسيات بعينها ترغب السلطة فى تواجدهم فى مصر، وأن يمتلكوا أراضى مصرية، وهل ذلك تمهيدًا لأمر قادم أم ماذا، الأمر يحتاج لتفسير". وأكد أن مجلس السلطة التنفيذية- مجلس النواب- لا يمرر إلا القوانين التى يرغب النظام أن يمررها ويأت واضحا أنه يعمل ضد مصالح مصر". فى السياق ذاته، قال إبراهيم مصطفى، عضو مجلس النواب، إن القانون سيسهم بشكل كبير فى زرع جواسيس كثيرة داخل مصر تعمل لصالح الدول المعادية لسياسات الدولة، بل وتملك أراضى مصرية".

أثارت موافقة لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان على قانون يمنح الأجنبي الإقامة فى مصر مقابل ودعية فى الوقت، ففى الوقت الذى تشكو فيه مرارا وتكرارا من مخاوف من خطورته على السيادة المصرية والأمن القومي. وعبر البعض عن مخاوفه من أن تستغل دول معادية لمصر، القانون فى محاولة تجنيس عدد من حاملي الجنسية، أو ممن على علاقة بها، خاصة وأنه سيتيح لهم تمك الأراضى، ومعاملة كسائر المصريين. وقال الدكتور أحمد دراج، أستاذ العلوم السياسية لـ "المصريون": "السلطة تقول الشيء وتقيضه فى نفس الوقت، ففى الوقت الذى تشكو فيه مرارا وتكرارا من الزيادة السكانية، كيف يفتح الطريق أمام مواطنى دول أخرى للحصول على الجنسية والإقامة فى مصر". وحذر من أن "ذلك يعد تهديد للأمن القومي المصري، لا سيما أنه سيفتح المجال أمام دول لزرع عناصر تعمل لصالحها ضد أمن مصر، ومن بينهم إسرائيليون، قد

## قاضيان يريد النظام الإطاحة بهما

على غرار القانون الذى عرف إعلاميًا فى مصر بقانون جنينة" والذى أصدره الرئيس عبدالفتاح السيسى عام 2010 وأتاح له عزل رئيس الجهاز المركزى للحسابات هشام جنينة، على خلفية تقرير أصدره الجهاز بشأن حجم الفساد فى مصر، يصف مراقبون التعديلات الجديدة التى طرأت على قانون السلطة القضائية بـ "قانون دكروزي"، فى إشارة إلى المستشار يحيى دكروزي. هو رئيس محاكم القضاء الإدارى على مستوى الجمهورية ونائب رئيس مجلس الدولة، وصاحب الحكم الصادر ببطان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية المعروفة بـ "تيران وصنافير"، يونيو الماضى، وتؤكد مصادر قضائية أنه المقصود بالتعديل؛ نظراً لإصداره أحكاماً عدة على غير إرادة السلطة. ووفقاً لقاعدة الأقدمية المعمول بها حالياً فى تصعيد رؤساء الهيئات القضائية، كان من المنتظر أن يتولى دكروزي رئاسة مجلس الدولة، بعد تقاعد الرئيس الحالى للمجلس، المستشار محمد سمود، نهاية يونيو المقبل. الهدف الثانى للتعديلات، الإطاحة بالمستشار أنس عمارة، نائب رئيس محكمة النقض، الذى أبطأ العديد من أحكام إعدام الإخوان، حيث تنطبق عليه قواعد الأقدمية المطلقة فى ترؤس مجلس القضاء الأعلى، وهو ما لا يرغب به نظام السيسى، الذى يريد التخلص من معارضية تحت مظلة قضائية، تجنبًا للانتقادات الحقوقية والدولية. وكانت محكمة النقض (أعلى درجة تقاضى فى مصر)، كشفت عن مجموعة من الثغرات القانونية التى وقعت فيها دوائر الإتراب التى يحاكم أمامها قيادات جماعة الإخوان، أبرزها وأخطرها أنه فى أغلب قضايا الإرهاب اعتمدت محاكم الجنائيات على تحريات جهاز الأمن

على غرار القانون الذى عرف إعلاميًا فى مصر بقانون جنينة" والذى أصدره الرئيس عبدالفتاح السيسى عام 2010 وأتاح له عزل رئيس الجهاز المركزى للحسابات هشام جنينة، على خلفية تقرير أصدره الجهاز بشأن حجم الفساد فى مصر، يصف مراقبون التعديلات الجديدة التى طرأت على قانون السلطة القضائية بـ "قانون دكروزي"، فى إشارة إلى المستشار يحيى دكروزي. هو رئيس محاكم القضاء الإدارى على مستوى الجمهورية ونائب رئيس مجلس الدولة، وصاحب الحكم الصادر ببطان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية المعروفة بـ "تيران وصنافير"، يونيو الماضى، وتؤكد مصادر قضائية أنه المقصود بالتعديل؛ نظراً لإصداره أحكاماً عدة على غير إرادة السلطة. ووفقاً لقاعدة الأقدمية المعمول بها حالياً فى تصعيد رؤساء الهيئات القضائية، كان من المنتظر أن يتولى دكروزي رئاسة مجلس الدولة، بعد تقاعد الرئيس الحالى للمجلس، المستشار محمد سمود، نهاية يونيو المقبل. الهدف الثانى للتعديلات، الإطاحة بالمستشار أنس عمارة، نائب رئيس محكمة النقض، الذى أبطأ العديد من أحكام إعدام الإخوان، حيث تنطبق عليه قواعد الأقدمية المطلقة فى ترؤس مجلس القضاء الأعلى، وهو ما لا يرغب به نظام السيسى، الذى يريد التخلص من معارضية تحت مظلة قضائية، تجنبًا للانتقادات الحقوقية والدولية. وكانت محكمة النقض (أعلى درجة تقاضى فى مصر)، كشفت عن مجموعة من الثغرات القانونية التى وقعت فيها دوائر الإتراب التى يحاكم أمامها قيادات جماعة الإخوان، أبرزها وأخطرها أنه فى أغلب قضايا الإرهاب اعتمدت محاكم الجنائيات على تحريات جهاز الأمن

## ننشر نص رسالة المتهم بإهانة الرئيس على الإنترنت

قال نائل حسن، عضو حزب "الدستور" والمسجون بتهمة إهانة الرئيس على الإنترنت، إن النظام يخاف من أى صوت معارض له، مطالبًا به فى الوقت ذاته بالحد من المظلومين فى السجون المصرية. جاء ذلك فى رسالة مهريّة من محبسه، نشرها المدون والشاعر عمر حادق عبر صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعى "فيس بوك"، قال فيها: "فى البداية أتى أشكر أخواتي وأصدقائى وحتى المتابعين على صفة التمسك بربك على الاهتمام والمجهود الذى بذلوه معاً وخاصة الناس التى تعنتها معايا فى النيابة والزيارات وطبعاً التى متمنن وهم (برو)". وأضاف فى رسالته: "أنا الحمد لله كويس جدا وإهانة المعلنوة مرتفعة رغم ضبابية الفترة القادمة من مستقبلى الشخصى، لكن حاسس إنى ما انهماش وحاسس قد ايه النظام (قلقان) متنا من طريقة القبض علينا وتلفيق الإحراز لى وطبعاً أسلوب التحقيق فى أمن الدولة وكمان التعليمات لمدير النيابة بقرار حبسى 10 يوم". وأكد أن النظام خايف من كل (شخص) يبعين رايه بيعارضهم فيه أو بيعارض الحكم العسكري، وما اندهشتش لما اتوجهلى تهمة الانضمام لجماعة (إرهابية) وانسى على علاقة واتصال بالأخوان المسلمين ولا انهدهشت بانتهامى إنى عنصّر إثارى يسعى لهدم مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى (لكشة) الاتهامات الأخرى..".

وطالب حسن من متابعيه الكتابة عن المظلومين وقال نائل حسن، عضو حزب "الدستور" والمسجون بتهمة إهانة الرئيس على الإنترنت، إن النظام يخاف من أى صوت معارض له، مطالبًا به فى الوقت ذاته بالحد من المظلومين فى السجون المصرية. جاء ذلك فى رسالة مهريّة من محبسه، نشرها المدون والشاعر عمر حادق عبر صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعى "فيس بوك"، قال فيها: "فى البداية أتى أشكر أخواتي وأصدقائى وحتى المتابعين على صفة التمسك بربك على الاهتمام والمجهود الذى بذلوه معاً وخاصة الناس التى تعنتها معايا فى النيابة والزيارات وطبعاً التى متمنن وهم (برو)". وأضاف فى رسالته: "أنا الحمد لله كويس جدا وإهانة المعلنوة مرتفعة رغم ضبابية الفترة القادمة من مستقبلى الشخصى، لكن حاسس إنى ما انهماش وحاسس قد ايه النظام (قلقان) متنا من طريقة القبض علينا وتلفيق الإحراز لى وطبعاً أسلوب التحقيق فى أمن الدولة وكمان التعليمات لمدير النيابة بقرار حبسى 10 يوم". وأكد أن النظام خايف من كل (شخص) يبعين رايه بيعارضهم فيه أو بيعارض الحكم العسكري، وما اندهشتش لما اتوجهلى تهمة الانضمام لجماعة (إرهابية) وانسى على علاقة واتصال بالأخوان المسلمين ولا انهدهشت بانتهامى إنى عنصّر إثارى يسعى لهدم مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى (لكشة) الاتهامات الأخرى..".

**حسّن علام**

**عزاء واجب**

الزميل مصطفى فرغلى

يتقدم بخالص التعازى لابن عمه

**على محمد خليفة**

فى وفاة والده

**للفقيد الرحمة وللأسرة الصبر والسلوان**

**محسن أبو سليمان**

يتقدم بخالص التهاني لصديق عمره

**دكتور عصام درويش**

بمناسبة عقد قرانه على كريمة

**الأستاذ سيد كيارى**

ألف مبروك وعقبال الزفاف

المصريون صحيفة يومية مستقلة تصدر أسبوعياً موقفاً عن شركة المصرون للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع ش.م.م

الإدارة والتحرير والإعلانات 45 مكر شارع شامليون، القاهرة 0112449866م ت: 25783446 فاكس: 25783447

سكربتيرا التحرير التنفيذى أحمد عثمان فارس

المدير المالى عماد العيساوى

المنوعات صفية جمال

الحوادث عصام الشربيني

شئون دولية جهان مصطفى

الأخبار هبة خضاجى

مدير التحرير فتحى مجدى

التحقيقات إيمان يحيى

الإخراج الفنى محمود خطاب

الإسلام المصرى محمد عبد الرحمن

مدير تحرير الموقع الإلكتروني حسين عمران

شيرين بكر محمد القايدى

محمد أبو الفضل محمد ربيع

محمود رمضان

عصام الشربيني

المحافظات عبدالقادر وحيد

ثقافة وفن صفاء البيللى

مراجعة اللغوية محمود رمضان

موقع الإلكتروني www.almesryoon.com

مدير تحرير الموقع الإلكتروني حسين عمران

شيرين بكر محمد القايدى

محمد أبو الفضل محمد ربيع

محمد عبد الرحمن

بويد الكرونى Almesryoon.newspaper@gmail.com

التوزيع والاشتراكات مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة فاكس: 0227704535 ت: 0227703864, 0227703331 Email:subsc@ahram.org.eg

الاشتراك سنة: 360 جنيه، ستة أشهر: 180 جنيها ثلاثة أشهر: 90 جنيها

# مرشح الإسلاميين ضد السيسي

قيادة سابق حزب «النور» يدعو إلى تكتل المعارضة وراء شخصية متوازنة

دعا إسلامي إلى طرح مرشح منافس للرئيس عبدالفتاح السيسي، في الانتخابات المقررة في عام ٢٠١٨. في الوقت الذي لم تعلن فيه الإخوان المسلمين عن خططها بهذا الشأن، خاصة وأنها ترفض حتى الآن الاعتراف بالأثار المترتبة على الإطاحة بالرئيس الأسبق محمد مرسي.

الطرح المقدم من محمود عباس، القيادي السابق بحزب «النور» السلفي، يستند إلى عدم الاعتراف بالنظام الحالي، وضروة الاعتراف بالأمر الواقع، مطالباً بوضع أهداف هذا المرشح للاتفاق عليها بدون مبالغة، واعتبار الانتخابات وسيلة للوصول للحق وإزاحة الظلم وليست غاية. وفي طرحه الذي أطلعت عليه «المصريون»، يدعو عباس إلى التكتل وراء شخصية متوازنة لتجميع المعارضين ضد النظام، وكشف حقيقة النظام الحالي للعالمة أجمع بوضعه تحت المنظار وكشف تجاوزاته، وفرصة لعقد المؤتمرات والمسيرات وإحياء الثورة من جديد في قلب الناس بدون خوف.

ورداً على المتخوفين من التلاعب في الانتخابات، قال عباس إن التزوير معناه قلب الطاولة على النظام وخروج الناس منة أخرى للشراخ - مشيراً إلى وجود معارضة للنظام الحالي بين مؤيديه يمكن أن تتكامل ضد.

وشدد عباس على ضرورة استغلال فشل النظام في كل النواحي لتجميع المعارضين له، معتبراً ذلك «فرصة طيبة في حالة الفوز أن يتم الإخراج عن العطلتين ورجوع الحقوق لأصحابها، ووسيلة لعودة الناس إلى روح يناير وما أكثر المضارين من هذا النظام.

وتابع: لدينا الوقت الكافي للتظلم والتنسيق، ويمكن جمع كثير من الأحزاب والكيانات والشخصيات المناهضة للنظام على هدف واحد وهو إزالة هذا النظام، ويمكن أخذ ضمانات بنزاهة الانتخابات وحياديته وإلا الانسحاب ووضع النظام.

وقال الدكتور محمد سودة، القيادي بجماعة الإخوان المسلمين، إن «انتخابات عام ٢٠١٨ والسيسي سبيلنا بالسلطة سيقضي تماماً على ما تبقى



لمصر من مكونات الدولة، وسيقضى على نسبة كبيرة من الشعب، إما بالتجوع أو بالهروب غير الشرعي من البلاد.

ورأى أحمد السباعي، القيادي بحزب «الوطن» السلفي، أن «الطرح يمثل واقعية شديدة في التعامل مع واقع فرض نفسه بوسائل غير مقبولة، مستنكراً ما وصفه بـ «النماذج المشنجة التي لا تملك حلولاً غير التشنج وانتظار ما لن يحدث إلا بجمعة إلهية».

وأضاف السباعي أن «الطرح رغم المآل العربي اللامحدود للنظام الحالي من قبل الإمارات والسعودية ما يعطيه قبليات حياة متتابعة كلما ظن البعض أنه يتهاوى.

وتابع ساردا الصعوبات، قائلاً: «الدعم السياسي العربي للنظام الحالي لقيامه

الجماعة الإسلامية، قائلاً إن «المعركة التي يجب أن يخوضها الجميع الآن هي معركة إعادة حق الشعب المصري في الاختيار، هذا الحق الذي سلبه منه النظام».

وأبدى رفضه للطرح المقدم، موضحاً أنه «لا يجب أن نضع العربة قبل الحصان، فحوض انتخابات الرئاسة لن يعيد حق الشعب المصري في الاختيار الحر، ولكن إعادة حق الشعب المسلوب هو الذي يؤهل الشعب لاختيار قاده بحرية».

من جهته، رحب الدكتور أحمد دراج، استاذ العلوم السياسية، بالطرح، قائلاً أنه «ضرورة في ظل فشل النظام الحالي، ناعياً القوى السياسية إلى ضرورة التحرك والتعايش مع الواقع والالتفاف حول مثل هذه المقترحات.

وهاجم دراج في تصريحه إلى «المصريون»، الراضين للطرح، واصفاً إياهم بأنهم «فاقدو الوعي، ولا يدركون حقيقة الوضع، ولا يدركون حقيقة الوضع، ولا يدركون حقيقة الوضع، ولا يدركون حقيقة الوضع».

وحتى إزعاجاً للنظام لاعتقال الكثير ممن يصلحون و فرار الكثير منهم للخارج وانتهزام من لا زال يعيش بالداخل، وعدم توفر الإرادة الحقيقية لدى المعارضة للظهور بحجمها الطبيعي الحقيقي الناتج عن عمليات غسل المخ الإعلامي للشعب طيلة الفترة الماضية مما أدى لتناقص في حجم مؤيدي المعارضة على الأرض فعلياً.

ومضى بقوله: «عدم الثقة في النظام الانتخابي الحالي ولا في الإشراف القضائي عليه سيؤدي لا محالة لمهزلة انتخابية لانتخابات محترمه، كما أن المؤسسة العسكرية الآن هي القوة الأكثر تنظيمًا وسيطرة على مقاليد الأمور وهي لن تسمح بخروج الحكم خارج سيطرتها إلا عنوة».

وخلص إلى القول: «لذا أرى عدم جدواها حفظاً لئام الوجه وأن البحث عن أرضية لتجميع صفوف المعارضة على أسس واقعية أكثر أهمية من المشاركة في هذه الانتخابات».

ووافق معه أحمد حسني، القيادي بـ



جمال سلطان

كنت أتصور الأمر مجرد مهاترات، أو كلام مرسل على صفحات التواصل الاجتماعي، ولكن تواترت أخبار تؤكد المعلومة من غير أن ينفيها أي مسئول رسمي أو حتى الوزير المشار إليه فيها، وما زلت أرجو أن يكون هناك ليس في الموضوع أو أن تكون المعلومات غير دقيقة؛ لأنه خطير جداً، ويصم الحكومة كلها وليس وزير الأوقاف أو وزير البترول وحدهما، والموضوع هو تعيين ابنة وزير الأوقاف الشابة حديثاً الخرج في وظيفة مرموقة في إحدى شركات البترول الكبرى، رغم أنها خريجة كلية الآداب أو التربية قسم اللغة الإنجليزية، وبالتالي فهي ليست «قلته» أو موهبة كبرى في عالم البترول أو هندسة البترول بحيث تحظى بتلك الفرصة الاستثنائية الكبيرة في الوقت الذي يعاني فيه ملايين الشباب من خريجي الجامعات من البطالة، ويتنظرون سنوات طويلة على أمل الحصول على نصف فرصة.

عندما انتشر الكلام، وتقدم عضو برلماني بسؤال عن الواقعة، انتظر الناس أن يخرج وزير الأوقاف لكي يبرئ ساحته، ويحلى الحقائق أمام الرأي العام، ولكن الذي حدث أن الشيخ مختار جمعة اختفى تماماً، وهو المغمرم بالحضور الدائم أمام وسائل الإعلام للتأكيد على ولائه للقيادة وتأييده للرئيس وسخطه على معارضيه، حسناً، لماذا اختفى الشيخ جمعة إذن، ويبدو أن الشيخ جمعة صدر أحد موظفيه الكبار، حيث «تطوع» الشيخ جابر طابع، رئيس القطاع الديني بالوزارة بالحديث إلى أحد البرامج الفضائية، ليذاع عن ابنة الوزير، ويصحح أنها متفوقة وكل أبناء الوزير متفوقون؟، ووضح معلومة تصور أنها مهمة للغاية، بأن ابنة الوزير ليست خريجة كلية الآداب، وإنما خريجة كلية التربية!!، وبلغ علمي أن كلية التربية تؤهل طلبتها للعمل مدرسين في مراحل التعليم الأساسي عند تخرجهم، ولا تؤهلهم للعمل في شركات البترول، فإن كانت مرشحة لوظيفة فهي وظيفة مدرس ابتدائي أو إعدادي للغة الإنجليزية.

المشكلة هنا مضاعفة في تأثيرها ودلالاتها؛ لأن أخاننا مختار جمعة يشرف على منابر المساجد التي تدعو الناس إلى الفضيلة والنزاهة والبعد عن الفساد والمحسوبية والمحاباة، فإن ينسب إليه الناس أنه فعل عكس ما يدعو إليه هو أمر لا يليق ولا يصح السكوت عنه، وينبغي أن يظهر الشيخ مختار أمام الناس ليشرح الواقعة ويوضح وجهة نظره، أو حتى ينفي الواقعة من أساسها، أما التزام الصمت أمام كل ما ينشر فهو سلوك غير قويم لوزير أو مسئول رفيع.

قبل عدة أشهر كان الآلاف من حملة الماجستير والدكتوراه يتظاهرون أمام مجلس الوزراء، الذي يحضر إليه مختار جمعة كل أسبوع، من أجل المطالبة بفرصة عمل أو نيل حقوقهم التي طالما وعدتهم بها الدولة، وكل ما فعلته حكومة الشيخ مختار جمعة أن استدعت لهم قوات الأمن للاحقهم بالهراوات وتلقى القبض على بعض منهم وتطاردهم في الشوارع، هؤلاء يحملون شهادات أرفع كثيراً من شهادة ابنة الوزير، الماجستير والدكتوراه، في تخصصات عديدة، ولم يشفع لهم ذلك أن يصلوا إلى فرصة عمل مثل ابن وزير الأوقاف، فكيف نطالب هؤلاء المواطنين أن يحملوا اللاء لهذا الوطن، وكيف تقنعهم أن تلك دولتهم وهذه بلادهم.

عندما قام وزير الخدمة المدنية بالحكومة السعودية خالد العرج بتعيين ابنه في وظيفة مرموقة قبل عدة أشهر، وانتقدته مواقع التواصل الاجتماعي، وتقدم مواطن واحد بشكوى حول الموضوع إلى هيئة مكافحة الفساد، قرر الملك سلمان بن عبدالعزيز إقالة الوزير، ليس فقط إقالته وإنما أمر بإحالة إلى التحقيق على خلفية شبهة الفساد في تعيين نجله على حساب حقوق آلاف المواطنين الآخرين، وهو قرار حظي برضا وسعادة بالغة لدى مواطني المملكة ظهرت في آلاف المشاركات على صفحات التواصل الاجتماعي وصفحات الصحف والفضائيات، فأرجو أن نحدو في مصر حدو هذا السلوك المسئول وأن يسمع الرأي العام بياناً شافياً من وزارة البترول ووزارة الأوقاف، يوضح كيف تم تعيين ابنة الوزير خريجة كلية التربية في وظيفتها المرموقة بشركة البترول الحكومية، مال الشعب، وهل أجزت الوزارة إعلاناً أو مسابقة فتفوتت على جميع المرشحين، أم تم تعيينها بالأمر المباشر، وما هو التخصص النادر في شركة البترول الذي اقتضى أن تتسلخه خريجة كلية التربية، كما أتضمن من هيئة الرقابة الإدارية أن تقوم بدورها الوطني المأمول في التحقيق في تلك الواقعة، وطمأنة الرأي العام على أن الهيئة لن تسمح بمرور أي واقعة فساد إن ثبتت، أيًا كان مرتكبها، وأيًا كان المسئول عنها.

المستشار عبدالعزيز أبو عيانة رئيس نادي قضايا الإسكندرية من جانبه أوضح، أن جميع القرارات التصعيدية التي أعلنها القضاء في مواجهة القانون قبل إصداره، تم تجميدها بمجرد تصديق الرئيس السيسي على القانون. وأضاف «أن القضاة لا يملكون سوى تطبيق القانون، ولكمهم سوف يعقدون اجتماعاً تشاورياً لرؤساء جميع أندية القضاة في القاهرة والأقاليم لبحث كيفية التصدي للقانون، إما بالطنن عليه أمام المحكمة الدستورية العليا، أو إعداد تعديلات على القانون ومطالبة البرلمان، بإصدارها.

التماس: almesryoongamal@gmail.com  
twitter: @GamalSultan1

# قائمة خسائر النظام المتتالية

تخفيض المعونات الأمريكية.. خسارة التحكيم أمام إسرائيل.. صفقة حقن والسراج.. تصريحات «بن سلمان» حول الجزر.. تصاعد التوتر مع السودان.. ومكاسب شيخ الأزهر



بالإقدام على خطوات مماثلة كما جاء على لسان وزير الخارجية السوداني الدكتور إبراهيم الغندور حال الاستقرار في تين من هذه المواقف. وحرصت القاهرة على تسوية الأزمة عبر اتصال هاتفي أجراه وزير الخارجية سامح شكري مع نظيره السوداني إبراهيم غندور، حرص خلاله الأول على تأكيد حرص القاهرة على طي صفحة الخلافات بين البلدين ووضعها على الطريق الصحيح، وهو ما رد عليه الثاني بالتأييد أمام برلمان بلاده على الطابع الحساس لعلاقات البلدين وضرورة التعامل مع هذه العلاقات بصبر وروية.

ولم تنته الصدمات التي تعرضت لها الحكومة عند هذا الحد، في ظل المكاسب التي حققها الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر من زيارة البابا فرانسيس، بابا الفاتيكان للقاهرة، ونجاحها في تخفيف الضغوط السياسية والإعلامية التي يتعرض لها لدفعه للاستقالة من منصبه.

إذ نجح الطيب في تقديم نفسه كشخصية عالمية تسعى لتحقيق السلام والتعاون مع الأديان الأخرى، وأضاح على النظام فرصة جديدة للإطاحة به. وجاء الاستقبال الحافل لشيخ الأزهر خلال حضوره الاحتفال بعيد العمال من قبل جميع الحضور والتصفيق الحاد له قبل وصول السيسي لمقر الاحتفال، ليؤكد قوة الحاضنة الشعبية والسياسية التي يتمتع بها الطيب، والرغبة في الحفاظ على كيان الأزهر، باعتبارها عمود الخيمة للدولة المصرية ومصدر قوتها العنصرية، فضلاً عن إعلان مجموعة من أعضاء البرلمان عن قيامهم بزيارة شيخ الأزهر للتضامن معه.

وقال الدكتور عبدالله الأشعل، مساعد وزير الخارجية الأسبق، إن «هذه الأزمات تشير لمدى المآزق المتفاهم الذي تعاني منه الحكومة على كافة المجالات، سواء فيما يتعلق بالداخل أو بالخارج، وإخفاق الدبلوماسية المصرية في التعامل مع كافة الأزمات التي تمر بها مصر بشكل يفاقم من خسائرها، ويكسر الاعتقاد بأن النظام يظل يمشي على نعال الأعداء».

وأضاف لـ «المصريون»: مصر لم تعد تمتلك أورشاً في التعامل مع دول المنطقة، سواء فيما يتعلق بعلاقاتها الخليجية أو بالأزمات التي تحكك علاقاتها بالسودان أو حتى بإدارة ترابم في ظل تهايل وسائل الإعلام لتنتج الزيارة التاريخية التي قام بها السيسي للبيت الأبيض، في حين إن زيارة لم تحقق الكثير لمصر على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بالأزمة بين السيسي وشيخ الأزهر، رأى الأشعل، أن نجاح «الدكتور الطيب في وقف الحملة المتصاعدة على الأزهر وتوظيف زيارة البابا فرانسيس لتخفيف الضغوط لن يوقف الحرب عليه بالكامل، حيث لن يكف النظام عن مساعيه لإبعاد الطيب ودفعه للاستقالة من منصبه».

تلقت السلطة الحالية، سلسلة من الصدمات والضربات القوية خلال الفترة الأخيرة، أشارت نوعاً من الضيق والاستياء داخل دوائر صنع القرار، والأزهر الإعلامية المواتية لها، بدأت من قرار إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بتخفيض المعونات الاقتصادية المقررة لمصر بمقدار الربع، بعد أن كانت هناك حالة من التفاؤل بريادتها، أو على الأقل الحفاظ على نسقها الحالي، بعد زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي الأخيرة للبيت الأبيض.

وعلى الرغم من معارضة الحكومة تجاهل الصدمة، وعدم التركيز على تداعياتها السلبية، إلا أن الصدمات توالى بشكل مستمر، عبر إصدار دائرة تحكيم دولية حكفا بتعريم مصر ملياراً دولار لصالح شركة الكهرياء والغاز الإسرائيلية، بعد عجز مصر خلال أعوام من ٢٠١١-٢٠١٤ عن الوفاء بالتزاماتها نحو تسليم كميات متفق عليها من الغاز الطبيعي لشركة الإسرائيلية.

ما يزيد من صعوبة الموقف، أن الحكم نهائي وملزم لمصر، وهو مبلغ يساوي أو يزيد عن قيمة السجسط الثاني لفرض صندوق النقد الدولي وما يقدره من تداعيات، مثل خفض الدعم ورفع أسعار الخدمات، بحيث تتجاوز الأسعار العالمية في وقت يجد فيه المصريون صعوبات شديدة في الوفاء بالتزاماتهم الأساسية.

وكم تلك الحكومة تتجاوز الصدمة، حتى عاجلتها صدمة أخرى تمثلت في إعلان الحكومة الإماراتية عن عقد لقاء بين اللواء المتقاعد خليفة حفتر، ورئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج، ووصول الطرفين لاتفاق يقضي بتوحيد الجيش الليبي وإخضاعه لسلطة القرار السياسي، فضلاً عن عقد انتخابات رئاسية خلال ١٢ شهر بشكل يضع حداً لسنوات من الاضطرابات التي تشهدها ليبيا منذ سقوط نظام معمر القذافي.

وهي الخطوة التي رأى مراقبوها أخرجت أخرجت الحكومة المصرية، خاصة وأنها علمت بقوة على جمع السراج وحفتر في القاهرة، إلا أن جهودها أخفقت في حلحلة الملف لعدم استجابة الأخير لضغوطها، ما يعثل تراجعاً كبيراً فيه، حتى بعد زيارة السيسي الانتقاف حوله عبر الزيارة السريعة والمفاجئة التي قام بها السيسي لبلوطي بالتزامن مع وجود السراج وحفتر هناك للإيحاء بوجود دور للقاهرة في هذا الملفقة.

كما جاءت تصريحات الأمير محمد بن سلمان، ولي ولي العهد السعودية حول عدم إقدام الحكومة السعودية على إقامة الجسر البري بين البلدين، إلا عقب تسليم مصر جزيرتي تيران وصنافير، وتشديده على «سعودة الجزيرتين» وتمديد الرئيس عبدالفتاح السيسي عليه.

في الوقت الذي حدد فيه مجلس الدولة يوم ١٣ مايو، موعداً لترشيح النواب الحاليين للهيئة، لشغل الثلثة، ليختار السيسي أحدهم لرئاسة المجلس، وأعلنت هيئة النيابة الإدارية الاتفاق على ترشيح النواب الحاليين للهيئة وإرسال الترشيحات إلى رئاسة الجمهورية لإعمال التعديلات الأخيرة.. وحدد المجلس الخاص بأعلى سلطة إدارية بمجلس الدولة، برئاسة المستشار الدكتور محمد مسعود، السبت

عضو محمد عوض

# لماذا تراجع الهيئات القضائية عن التصعيد؟

فرغلي: تجنباً لحدوث أزمات.. وأبوعيانة: القضاة لا يملكون سوى تطبيق القانون

الدولة يوم ١٣ مايو لترشيح الأعضاء الثلاثة، الذين سيختار رئيس الجمهورية من بينهم رئيس مجلس الدولة، جاء خضوعاً للقانون الذي وافق عليه البرلمان وتم التصديق عليه. وأضاف لـ «المصريون» أن هذا القرار جاء تجنباً للمشكلات التي قد تحدث، لاسيما أن القانون قد صدر وسيتم تنفيذه، ورأوا معه الانصياع لأمر رئيس الجمهورية.

وأوضح أن «على كل هيئة قضائية ترشيح ثلاثة ليختار من بينهم الرئيس وأحد ليرأس الهيئة». منوهاً بأن الجمعية العمومية لتلك الهيئات أصبحت ليست ذات أهمية؛ لأن الرئيس هو من سيختار رئيس الهيئة الجديد وليس كما كان في السابق بأن الجمعية هي من تختار.



١٣ مايو، موعداً لاتخاذ الجمعية العمومية لمستشاري المجلس لترشيح الأعضاء الثلاثة، الذين سيختار رئيس الجمهورية من بينهم رئيس مجلس الدولة، تنفيذاً للقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٧ المعروف بقانون تعديل طريقة اختيار رؤساء الجهات القضائية.

كما أعلنت هيئة النيابة الإدارية الاتفاق على ترشيح النواب الحاليين للهيئة، لشغل منصب رئيس الهيئة، اعتباراً من أول يوليو المقبل، بحسب ترتيب الأقدمية، وإرسال تلك الترشيحات إلى رئاسة الجمهورية لإعمال شؤونها، وفقاً لنص المادة ٢٥ من قانون هيئة النيابة الإدارية.

وقال المستشار عادل فرغلي، رئيس مجلس الدولة الأسبق، إن تحديد مجلس

تراجعت الهيئات القضائية عن التصعيد في قضية تمرير قانون السلطة القضائية، بعد أن نفي مجلس القضاء الأعلى عقد جمعية عمومية غير عادية، رداً على تمرير القانون المثير من قبل مجلس النواب، وتصديق الرئيس عبدالفتاح السيسي عليه.

في الوقت الذي حدد فيه مجلس الدولة يوم ١٣ مايو، موعداً لترشيح الأعضاء الثلاثة، ليختار السيسي أحدهم لرئاسة المجلس، وأعلنت هيئة النيابة الإدارية الاتفاق على ترشيح النواب الحاليين للهيئة وإرسال الترشيحات إلى الرئاسة، كما تنص التعديلات الأخيرة.. وحدد المجلس الخاص بأعلى سلطة إدارية بمجلس الدولة، برئاسة المستشار الدكتور محمد مسعود، السبت

حسن علام

عبد المحسن

# نشر مطالب المعارضة من الكونجرس

أبرزها تحويل المعونة من مادية إلى عينية تفحص للمدارس والمستشفيات.. ووقف حملات الكراهية ضد أمريكا بوسائل الإعلام المصرية



لوجه الله

محمد سلطان

## حق السيسي.. وحقوق الشعب!

بات من المؤكد أن الرئيس السيسي سيكون مرشحاً للانتخابات الرئاسية المقررة بعد عام من الآن. هذا حق.. ولكن أين هي حقوقنا؟ التجربة المصرية، تقول إنه لا توجد حدود فاصلة بين حق الرئيس وحق الشعب: الرئيس هو الحق وما دونه فهو الباطل.. الرئيس هو مصدر الحق، وهو الذي يقرر ما هو حق وما هو باطل.. كلامه نبوءة وأحلامه وحى.. لا يسأل عما يفعل وهم يسألون! وجدت هذه الظاهرة، منذ ستين عاماً، ولكنها كانت تقدم في ورق "سوليفان" تفرض نفسها، بدون يقاؤه في الشعب بالأهانة.. الآن الوصاية "المقدسة" للرئاسة، تجاوزت كل حدود الإحساس بوجود شعب من دم ولحم.. وله كرامة وكبرياء وطني، وغنت له أم كلثوم "إنما للصبر حدود".

أول مرة يسمع المصريون، خطاباً رئاسياً، يطالبهم بعدم السماع إلا له وحده لا شريك له.. ولا يتحدثوا في هذا الموضوع أو ذلك إلا بإذنه.. وحملهم ثمن بقائه في السلطة بدون شوشرة.. وحشرهم كما حشروا من قبل في "دولة المماليك"، أو كما وصفهم وبقية "الجبرتي" في تاريخه: "مجرد مصدر لعلف خيول الجند".

من حق السيسى أن يرشح نفسه لفترة رئاسية ثانية، ولكن هل سيسمح أن يمارس الشعب حقوقه، في أن يختار رئيساً جديداً، يعتقد بأنه البديل الأفضل.. بدون تدخل من الجهاز الإداري والأمني للدولة؟

هل بإمكان الشعب أن يسأل رئيسه الحالي والمرشح المحتمل، عن مليارات الدولارات التي دخلت مصر كمنع وقروض، أين أنفقت؟

هل سيركز الرئيس عقد مؤتمر صحفي، من باب الدعاية الانتخابية، ويوضح فيه ما قرنته حكومته بشأن ٦٠٠ مليار جنيه فساداً في قطاع الأراضي وحدها، والتي كشفت عنها المستشار هشام جنيته؟

لا يظن الرئيس، أنه باعفاء جنيته من منصبه، قد طويت صفحة هذا الفساد الأسطوري المتوحش.. فهي مسجلة بالأرقام وبالاستندات، وتسلمت الرئاسة . والبرلمان . صورة منها، ناهيك عن البلاغات التي قدمت إلى النيابة العامة بشأنها.

في تقديرى أنه على الرئيس . قبيل الحملات الانتخابية . أن يجيز نفسه لرد على كل هذه التساؤلات: عملت أية في المليارات التي دخلت البلاد في عهده.. وماذا فعلت في الفساد الذي كشفت عنه المركز للمحاسبين.. وماذا فعلت في انتهاكات حقوق الإنسان والاختفاء القسرى والقتل "التصفية" خارج القانون.. وظاهرة موت المعارضين داخل السجون من الإهمال الطبي؟

بنيت كم مدرسة ومستشفى ومركز للبحوث أمام كل تلك السجون التي بنيت في عهده.. وهل تحتاج مصر لشراء المزيد من الدبابات أم بناء المزيد من المدارس؟ اعتقد أن جردة الحساب جاهزة وضرورية.. ولكن هل الرئيس على استعداد أن يواجه الاختبار أو أن يسمح به من أصله؟

ALMESRYOONMAHMOD@GMAIL.COM

أنها مع استمرار المعونات الأمريكية شرط أن يستفيد منها الشعب المصري وحده، لذا ترحب بأن تقدم المعونة في صورة عينية كبناء المستشفيات أو البعثات التعليمية للشباب المؤهلين وما شابه.

وقالت إنها تشعر بمزيد من الارتياح إزاء تزايد اقتناع الأمريكيين خاصة في الدوائر المؤثرة بأن الطغيان السياسي في مصر واستعمال أساليب القمع والتكبل ضد الشعب يؤدي إلى مزيد من الإرهاب لا إلى الحد منه، وبالتالي فإن تأييد النظام المصري الحالي بحجة محاربة الإرهاب لا معنى له.

في هذا الإطار قال عضو بحملة "وطن للجميع" - فضل عدم نشر اسمه - لـ "المصريون" إن أمريكا أصبحت شريكة للنظام الحالي لأنها تمدده بالمال والسلاح، لذا تم طلب وقف المعونة أو أن تكون مشروطة، إلى أن يتم الرجوع للمسار الديمقراطي وإلى أن يقف بحر الدماء في مصر لأن هذا يساعد ويهيئ أرضية حقيقية للإرهاب، حسب قوله.

وفيما يتعلق بالملف الحقوقي والتمويل عليه، أضاف أن الفائدة من الملف الحقوقي هو الوعي والإدراك لما يحدث في مصر من انتهاكات لحقوق الإنسان.

من جهته، أكد الدكتور محمد سودة، أمين لجنة العلاقات الخارجية بحزب الحرية والعدالة، النزاع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، إن أي تحرك خارج مصر لفضح النظام وهو خطوة مدمحة ومطلوبة؛ لأن الإعلام الغربي لا يهتم بما يجري في مصر إلى حد كبير.

وأضاف لـ "المصريون" هذا النوع من الحراك المطلوب لتوجيه الرأي العام العالمي يجرأتم النظام في مصر وبالتالي إضعاف دعم حكومات المجتمع الدولي للنظام.

من جهته، رأى الدكتور أحمد دراج، أستاذ العلوم السياسية، أن الإدارة الأمريكية لا تسير وفق الأهواء أو تسع حديث "المعارضة"، وإنما تعتمد في سياستها على المصالح المتبادلة، هل يستعدوا من هذا الأمر أم لا؟ وأوضح دراج لـ "المصريون" أن النظام الآن لديه أموال كثيرة سوء من دول الخليج أو دول أخرى والآن يستلمون من صندوق النقد الدولي ١٢ ملياراً، ولن تمثل أهمية كبيرة بالنسبة لهم لو تم وقفها؛ ولكن أمريكا تستفيد نوعاً ما بإرسال هذه الأموال القليلة لمصر.

عبدالله مفتاح



إلى مزيد من الحافز للجوء الشباب النابض إلى العنف وليس العكس، واتفق المتحدثون على أن الحد من المعونة بأى شكل لن يضر بإسرائيل.

وأكدت الحملة، أن أهم توصيات الخبراء بشأن المنشور مؤخراً وفيه عدد من القتل المدنيين، وأشارت أيضا إلى أن مصر تشتري غواصات وحاملات طائرات ودبابات، وهو ما لا قيمة له في حرب الإرهاب. وتطرقت "وطن للجميع" إلى الملف الحقوقي، قائلة إن "سياسة النظام الحالي، تتسم بانتهاكات شديدة لحقوق الإنسان وعمليات تعذيب واختفاء قسري حربية وسائل الإعلام وإرهاب أي معارضة، يؤدي إلى تفرخ الإرهاب لا محاربه، وهو ما يقضي مبرر تقديم المعونة على أساس أن النظام المصري يحارب الإرهاب". علاوة على ذلك، أشارت إلى "فشل النظام في مجال التنمية الاقتصادية رغم إجراءات الالتزام بشروط صندوق النقد الدولي الأخيرة، مع التضييق على الجمعيات الأهلية واضطهاد النشطاء حتى العاملين في مجالات إنسانية مثل آية حجازي، حيث يؤدي كل هذا

يمكن الاستعانة بها في قضايا إقليمية، بخصوص العراق مثلا أو اليمن أو سوريا أو حتى ليبيا".

وأضافت الحملة أن النظام فشل في محاربة الإرهاب، بدليل ما يحدث في سيناء، مدلة بالفيديو المنشور مؤخرا وفيه عدد من القتل المدنيين، وأشارت أيضا إلى أن مصر تشتري غواصات وحاملات طائرات ودبابات، وهو ما لا قيمة له في حرب الإرهاب. وتطرقت "وطن للجميع" إلى الملف الحقوقي، قائلة إن "سياسة النظام الحالي، تتسم بانتهاكات شديدة لحقوق الإنسان وعمليات تعذيب واختفاء قسري حربية وسائل الإعلام وإرهاب أي معارضة، يؤدي إلى تفرخ الإرهاب لا محاربه، وهو ما يقضي مبرر تقديم المعونة على أساس أن النظام المصري يحارب الإرهاب". علاوة على ذلك، أشارت إلى "فشل النظام في مجال التنمية الاقتصادية رغم إجراءات الالتزام بشروط صندوق النقد الدولي الأخيرة، مع التضييق على الجمعيات الأهلية واضطهاد النشطاء حتى العاملين في مجالات إنسانية مثل آية حجازي، حيث يؤدي كل هذا

## سلطة الرئيس مقيدة في الاختيار

# وزير العدل الأسبق يفجر مفاجأة كبرى عن قانون السلطة القضائية

ولفت إلى أن "النص السابق قاطع في أنه إذا غاب رئيس محكمة النقض حل محله من يليه في الأقدمية، وهذا معناه أن رئيس محكمة النقض لابد أن يكون أقدم المرشحين"، مستائلا: كيف سيتم تعيين الأقدم حال غياب رئيس المحكمة لسبب ما وقد تم تعيين الأحدث في السابق، حيث سيخلف ذلك بالقاعدة. وقال إن "مجلس الدولة والهيئات الأخرى عليها ترشيح الشخصية الأقدم بينهم وإرسالها إلى الرئيس"، مشيرا إلى أنه يتعين أن يرسل أسماء من الأساس.

وأضاف أن تلك الهيئات هي المعنية باختيار رئيسها وليس رئيس الجمهورية، منوها بأن القضية ليست بالأقدمية ولكنها تكمن فيمن له سلطة الاختيار.

حسن علام

امتثال للقانون". وتابع "الرئيس ملزم أن يختار الأقدم وفقا لنصوص الدستور والقانون، وهذا ربما ما دعاهم لعقد المؤتمر لترشيح ثلاثة، وفي حال مخالفته لذلك، فإن محكمة النقض قالت إن مستشار المحكمة متساوون في الكفاءة والأهلية ولا يجوز لإدارة أن تتخطى الأقدم على الأحدث إلا بسبب ظاهر".

وأشار إلى أن المادة ١٥٩ من الدستور تنص على أنه "يحاكم رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة يرأسها رئيس مجلس القضاء الأعلى، وعضوية أقدم نائب لرئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نائب لرئيس مجلس الدولة، وأقدم رئيسين بمحاكم الاستئناف، ويتولى الادعاء أمامها النائب العام، وإذا قام بأحدهم مانع، حل محله من يليه في الأقدمية".

قال المستشار أحمد مكي، وزير العدل الأسبق، إن رئيس الجمهورية لا يجوز له تخطى الأقدم في الاختيار ما بين الثلاثة الذين سترشحهم كل هيئة، إلا بالإفصاح عن سبب ذلك، وذلك في أعقاب تمرير قانون الهيئات القضائية، الذي أقره البرلمان وصدق عليه الرئيس عبدالفتاح السيسي، ويسمح لرئيس الجمهورية بتعيين رؤساء الهيئات القضائية.

وأوضح مكي لـ "المصريون"، أن كل هيئة قضائية تختار الأقدم من بينها ليرأسها، والرئيس عليه أن يختار الأقدم من بين الثلاثة، مضيفا أن التعديلات التي أجريت ليس لها داع، لأن النهاية واحدة وهي اختيار الأقدم.

وأشار إلى أن "صدور القانون والتصديق عليه ربما يكونان سببا في انعقاد مجلس الدولة وتحديد ١٢ مايو لترشيح ثلاثة ليختار من بينهم رئيس الهيئة الجديد، وهذا

خلال جلسة الاستماع التي عقدها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي بشأن مصر في الأسبوع قبل الماضي، شارك ممثلون عن حملة معارضة تدعى "وطن للجميع" في أعمال الجلسة التي طالب خلالها ثلاثة من خبراء الشرق الأوسط الأمريكيين بضرورة وقف "المعونة" المقدمة لمصر، أو على الأقل تكون عينية وليست نقدية، مثل فتح مدارس أو مستشفيات.

وشارك في الجلسة الدكتور مختار كامل، والدكتور صفى الدين حامد، وسامية هاريس، كمتثلين عن حملة "وطن للجميع" التي تعرف نفسها بأنها "لا تنتمي ولا تمثل أي تيار بعينه ولا تمثل أيولوجية بعينها بل مظلة للشعب المصري باتجاهاته المختلفة، وأعضاؤها من جميع أنحاء العالم ومن بينها مصر".

وعقدت لجنة المخصصات بمجلس الشيوخ الأمريكي، الثلاثاء قبل الماضي، جلسة استماع ساخنة لمناقشة المساعدات المالية لمصر، وأدلى ٣ خبراء أمريكيين بشهادتهم خلال الجلسة، وهم: الباحثة في برنامج كارنجي للشرق الأوسط ميشيل دن، خبيرة شؤون الشرق الأوسط السابقة بوزارة الخارجية الأمريكية، وعضو مجلس العلاقات الخارجية إليوت أبرامز، ومساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل توم مالينوسكي.

وسأل أعضاء اللجنة الشهود عن رأيهم في مساعي الإدارة الجديدة لتصنيف جماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية، حيث أجمعوا على عدم اتفاقهم مع الختارة، وحظوتها على الحرب ضد "داعش". فأوضح المجتمع المدني تتراجح والافتقار بعاني، بجانب قلقه من تدعيم السلطة بشكل غير ديمقراطي. وتقدمت الحملة المذكورة بعرضة للكونجرس، أبرز نقاطها التي لخصها مختار كامل، أستاذ العلوم السياسية واشتغل: أن المعونة تم الاتفاق عليها كعقيل لقيام مصر أيام السادات منذ ٤٠ عاما بالتوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل، لكن اليوم الأوضاع تغيرت، وأصبح من صالح مصر الإبقاء على معاهدة السلام مع إسرائيل، سواء استمرت المعونة أم لا. ثم أن التضييق على الإقليم لمصر قد تدهورت بشدة. قديما كانت مصر تؤثر في المنطقة العربية أما الآن فتأثيرها ضعيف ولا



مكي

## هل تمهد زيارة «السيسي» للإمارات لعودة «شفيق»؟



زار الرئيس عبدالفتاح السيسي، الإمارات في الأسبوع الماضي بغرض إجراء مباحثات تتضمن حماية الأمن القومي العربي، في الوقت الذي ألمح فيه مراقبون إلى وجود مساع من قبل الإمارات لإزالة الخلافات التي نشبت بين الرئيس والفريق أحمد شفيق، المرشح الرئاسي الأسبق المقيم هناك منذ نحو ٥ سنوات.

وكشفت الدكتورة سعد الدين إبراهيم، مدير مركز "ابن خلدون للدراسات الإنمائية" عن وجود جهود تبذل حاليا من بعض الجهات العليا بدولة الإمارات لحل الخلاف بين الفريق شفيق والرئيس السيسي أسبق زيارة السيسي للإمارات، ليعود على إثرها المرشح الرئاسي الأسبق لمصر بعد غياب دام عدة سنوات، واستعد إبراهيم، ترشيح شفيق للانتخابات الرئاسية المقبلة أمام السيسي، لعدة أسباب أهمها أن "أعضاء المؤسسة العسكرية لا يدخلون في مناقشة ضد بعضهم البعض، وشفيق من أبناء المؤسسة العسكرية، بجانب وجود شبكية للسيسي لن تسمح له بغرض المناقشة ضد". من جانبه، رأى المهندس حازم عبد العظيم، الناشط السياسي، والقيادي السابق بالحملة الانتخابية للسيسي، أن "زيارة السيسي إلى الإمارات لم تطرق إلى عقد صلح مع الفريق أحمد شفيق".

وأضاف لـ "المصريون"، أن "هناك خلافا حقيقيا بين الجانبين، لا أحد يمكنه معرفة ملامحه غير السيسي وشفيق، وهو ما أدى إلى فشل جميع محاولات التصالح بينهما". وتابع: "سعى بعض المسؤولين الكبار داخل دولة الإمارات لعقد لقاء بين الطرفين خلال زيارة السيسي السابقة، لكن فشل لعدم اكتمال وجهات النظر بينهما".

ورجح عبد العظيم، عدم عودة شفيق إلى مصر خلال الفترة القادمة، وهو ما يبعد فكرة ترشيحه في الانتخابات الرئاسية المقبلة لعدم اكتمال الرؤيا السياسية للفريق شفيق، من جانبه، قال الدكتور مصطفى الفقي المفكر السياسي، المقرب من السلطة في تصريح سابق، إن "مشكلة الفريق أحمد شفيق في مصر سياسية وليست قضائية"، مملعا بذلك إلى موقف النظام الحالي منه.

ومنذ وصول السيسي لمنصبه في يونيو عام ٢٠١٤ زار الإمارات أكثر من مرة كان آخرها في ديسمبر الماضي، ليبحث العلاقات الثنائية والمشاركة في فعاليات العيد القومي لدولة الإمارات (٤ ديسمبر من كل عام). وبعد الإمارات إحدى أكبر الدول الخليجية الداعمة والمساندة للنظام المصري الحالي، وكان أبرزها في أبريل ٢٠١٦، حيث تمهد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي في ختام زيارة لمصر وقتها، بتقديم مبلغ ٤مليارات دولار دعفا لمصر، مليارا منها توجه للاستثمار في عدد من المجالات التنموية في مصر، وملياراً ودعياً في البنك المركزي المصري لدعم الاحتياط النقدي المصري.

إسلام رضا

# تفاصيل 21 يوماً من الرعب في إسرائيل خوفاً من مصر

رئيس الأركان أصيب بانفجار عصبى والشواطئ والأسواق خالية والجميع يفجر الخنادق << رئيس الوزراء كان يصل كي لا تبدأ مصر الحرب



إن إسرائيل غير جاهزة للحرب وأنها في أسوأ وضع منذ قيامها، وشركه الرأي مناحيم بيغن المعارض والذي خشى أن تؤدي المعركة إلى حمامات دم لم تشهد إسرائيل لها مثيلاً، وكان أكبر المخاوف المركزية هو تغيير المصريين لمفاعل ديمونة".

**الأمريكيون: فرص نشوب الحرب منخفضة** وأضاف: "في الأسبوع الأول من فترة الانتظار بين ٥ مايو وإغلاق عبدالناصر لمضيق تيران، لم يكن الشهور الإسرائيلي بالهلع كبقية، وكانت وسائل الإعلام تتحدث عن دخول القوات المصرية لسيناء، لكن نفس الوسائل كانت تؤكد أن تقديرات الأمريكيين ترى أن فرص نشوب الحرب منخفضة". واستكملت: "بجانب الحديث عن حركة القوات المصرية ومحاولة التوصل لاتفاق دفاع بين القاهرة ودمشق كان هناك تقارير متتادة عن احتفال قيام الدولة".

وقالت: "يوم الخميس ١٨ مايو وبعد ٢ أيام من العيد، كان هناك شعور في تل أبيب أن كل شيء هادئ؛ ورغم وصول القوات المصرية للمحدود من إسرائيل، إلا أن عبد الناصر أعلن أن بلاده لا تريد للحرب، والرئيس الإسرائيلي قام بزيارة رسمية لكندا في محاولة للإشارة أن الحياة تسير في الصحيفيين الأجانب يتدفقون على تل أبيب

وأضافت: "في بداية الأسبوع الثاني من فترة الانتظار بدأ الاعتراف بأن الحرب قادمة؛ تدفق عدد من الصحفيين الأجانب للمنطقة من بينهم سينسر تشرشل خفيد رئيس وزراء بريطانيا الأسبق، الذي ألف فيها بعد كتابا عن الحرب، وبعث إسرائيل ٤٠ ألف من قوات الاحتياط والتي حوكت الصحفيين أنهم وصلوا لوحدهم على جناح السرعة، وخلال العريبات العسكرية تحركت في الطرق الجنوبية، بينما

بعنوان "الأسابيع الثلاثة التي انتظرت فيها إسرائيل عبد الناصر"، قالت صحيفة "معاريث" العبرية، إنه "في مدار ٢١ يوماً حمره للأعصاب، انتظرت إسرائيل بين منتصف مايو وبين حزيران، ساعة الضم سواء السياسي أو العسكري، إلا أن أمراً واحداً كان واضحاً وهو أن كل شيء في طريقه للتغير".

وذكرت أنه "في ١٥ مايو، واحتفالاً بذكرى قيام دولة إسرائيل ١٩٨، بدأ الرئيس المصري جمال عبدالناصر الدفع بقوات جيشه إلى سيناء، وهي المعلومة التي تلقاها إسحاق رابين رئيس الأركان الإسرائيلي حينئذ؛ خلال حضوره عرضاً عسكرياً لمنطقة (جغعات رام)".

**عدد منخفض من الجنود والعتاد** وقالت إنه "موجب تعليمات رئيس الحكومة الإسرائيلية وقتها ليفي أشكول، أجرى العرض في القدس بمستوى منخفض من الجنود والعتاد؛ بسبب التوتر مع كل من سوريا ومصر وسلسلة من "العمليات التخريبية" التي جرت في الشهور التي سبقت عيد دولة إسرائيل".

وأضافت، أن "الخوف من حدوث اشتعال في المنطقة كان كبيراً لدرجة أن المراقبين التابعين للمعركة، أحصوا عريبات الجنود الذين شاركوا في العرض للسكري".

**تجاهم العرب أم تنتظر ضريتهم** وتابعت: "منذ الخطوة المصرية بدفع قوات مصرية لسيناء وحتى اندلاع الحرب، استمر الإسرائيليون في حالة انتظار مدمرة للأعصاب من أجل الحسم، سواء على الصعيد السياسي أو العسكري، كان الجو العام سلباً، السياسيون كان يتوهمون مناخاً من الهلع والذعر، كان يشجارون فيما بينهم كحماولة للحسم بين انتظار هجوم عربي وبين المبادرة وشن ضربة ضد العرب كما طالب الرأي العام". وقالت: "كذلك هيئة الأركان كانت قلقة؛ جزء من رجال الجيش الإسرائيلي البارزين صنعوا بكل قوتهم لتوجيه ضربة مسبقة ضد مصر، وجزء آخر فضل الانتظار، أما رئيس الأركان رابين فقد تعرض لانفجار عصبى". وأضاف: "خلال فترة الانتظار عاد رئيس الحكومة أشكول لإسرائيل وأعرب عن قلقه إزاء ما من شأنه أن يحدث، وقال خلال اجتماع لحزب العمل الحاكم والذي عقد قبل ٢ أسابيع من اندلاع الحرب (الوضع أخطر بكثير مما يبدو فوق السطح)".

**أصل كل لا يشن المصريون الحرب** ولفتت إلى أن "بعد أيام من هذه الواقعة قال رئيس الحكومة إنه يصل على لا تبدأ مصر بشن هجوم شامل على إسرائيل، وأعرب عن أمه في أن تتجح إسرائيل في القضاء على سلاح الجو المصري".

**قيادات رفضت المبادرة بالمعركة** وقالت: "بقيدهن في جوريون عضو الكنيست المعارض البارز لرئيس الحكومة أشكول، كان يرفض شن إسرائيل للحرب، ورأى أن الوضع يشكل اختباراً لم يكن له نظير في الماضي وتحدث عن مذابح اليهود في عصر النازي، وكذلك شيمون بيريز العضو البارز بالمعارضة وقتها قال

التر الذي صدم ضباط هيئة الأركان العسكرية". شارون كونه حكومته: ترددك سيلفنا آلاف الضحايا وقتلت إلى أن "قيادات الجيش كانت غاضبة من قرار الانتظار وتريد إلحاق ضربة عسكرية بالعرب، وفي جلسة نقاش أجبرت مع رئيس الحكومة حذر قائد المنطقة الجنوبية شايفكا جافيش قائلاً: غدا هو الفرصة الأخيرة، وحذر أفرها يافيه قائد فرقة الاحتياط من تردد تل أبيب السياسي بقوله: "نحن نخطو نحو كارثة" أما أرييل شارون قائد الفرقة ٢٨ القطاع الجنوبي فقد هاجم رئيس الحكومة أشكول قائلاً: "ترددك سيلفنا آلاف الضحايا"، ونجح أشكول في الصمود تحت الضغط العسكري".

**إلقاء الحطالات والدراسة والمباريات** وأردفت الصحيفة: "أسبوع قبل الحرب كان الذعر وصل إلى منتهاه، كانت سواحل إسرائيل خالية والأسواق خاوية، والدراسة كانت تجري بمستويات مقلصة في ظل عدم وجود معلمين والذين انضموا للخدمة العسكرية ضمن قوات الاحتياط، أقيمت المحادثات الدينية، كما ألقى منتخب الدنمارك لكرة اليد مباراته في إسرائيل، وكان نفس الصعير من نصيب عروض موسيقية، وغيرها من الفعاليات". وقالت: "الألاف من الجانب سارعوا لمغادرة

إسرائيل من بينهم زوجات الدبلوماسيين وأبنائهم، غادر أيضاً الكثير من الإسرائيليون، الألاف تركوا مدينة إيلات خوفاً من هجوم مصري أو أردني يعزل المدينة الحدودية، أصبح حفر الخنادق هو الرياضة الوطنية للجميع خوفاً من الهجمات الجوية، مهندسو القدس تطوعوا لعمليات الحفر في ديمونة، الكثير من المنازل أحيطت باكياس الرمل".

**تشكيل حكومة وحدة.. وديان وزيراً للدفاع** وختمت "في أول يونيو وبعد فترة طويلة من الهستات والشائعات وحسابات النفس، شكلت حكومة وحدة وطنية في إسرائيل، وعين موسى ديان وزيراً للدفاع ومناحيم بيغن يوسف سافير انضما للتشكيل، وأصبح حاييم بار ليف نائباً لرئيس الأركان، كان الانتباه واضحاً وفي صباح الأحد يونيو اتخذ القرار رسمياً، وذلك عندما جاءت القنعة أن سلاح الجو الإسرائيلي يفقد تقوئه مع كل يوم من الانتظار وتحت ضغط من ديان وهيئة الأركان، قال رئيس الوزراء أشكول في جلسة حكومية (إذ لم تعمل إسرائيل شيئاً ما ستكون هناك مذبحة)". وأضاف: "في صبيحة الاثنين هوبنوب، سافرت والتصفت بالتبديد، حلفت ٢٠٠ طائرة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي منطلقاً طائرات الصيغ السورية للجو، صافرات الإنذار دوت في جميع أنحاء إسرائيل لتدفع بالموطنين إلى المخيان والملاجئ، هكذا انتهت فترة الانتظار، وبدأت الحرب، وتغيرت قواعد اللعبة وكذلك تاريخ إسرائيل".

محمد محمود

جورج إسحاق عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان لـ «المصريون»:

# هيمنة المؤسسات الأمنية تقود مصر لكارثة

الحبس الاحتياطي والاختفاء القسري «وصمة عار»



الأزهر عمود خيمة الدولة المصرية ولا يجوز المساس به << تزوير الانتخابات الرئاسية يهدد مصر بفضيحة عالمية

من قال إن الأقباط كتلة واحدة، فإنا أرى أنه يوجد تنوع شديد بين الكتلة القبطية في مصر؛ فالأقباط قبل ٢٥ يناير كانوا ينظمون المظاهرات داخل الكاتدرائية، ولكن بعد حادث القديسين ٢٥ و٢٥ يناير خرجوا خارج سور الكنيسة وحدودها، وهذا إنجاز في حد ذاته، فهم لا يعودوا مرة أخرى إلى الكنيسة للتظاهر فيها.

أما عن استقطاب الأقباط لطرف على حساب الآخر، فهذا كلام خطأ والأقباط لم يستغلوا لترجيح كافة فصائل سياسية على الآخر، وأنا كرجل قبطي أحب ديني وأحب كنيسةي وأتمنى ألا يدخل رجال الكنيسة في السياسة حتى لا يفسدوا الدين وعليهم أن يسبروا في روحانيتهم ويبعدوا عن السياسة، ونحن دفعنا ثمن خلطها أيام البابا شنودة ودخلنا في مواقف خطيرة نتيجة هذا الخلط.

ما تقوله يتناقض مع ما صرح به البابا الثالث «تواضروس» بأن الأقباط شاركوا في ٣٠ يوليو بهدف وطني وليس سياسياً؟

الأقباط مثل جميع المصريين شاركوا في العمل السياسي من منظور وطني، ومن يقول إن المسيحيين هم من أسقطوا حكم الإخوان في مصر؛ بسبب تشدد البعض منهم فهذا ليس صحيحاً؛ لأن المصريين جميعاً شاركوا في هذا سواء إسلاميين معتدلين إلى اليساريين والليبراليين وغيرهم من فصائل المجتمع، والأين يشاركنا في الأحزاب السياسية.

هناك من يرى أن الأقباط دفعوا ثمناً باهظاً في الفترة الأخيرة وظهر ذلك جلياً في تهجير الأقباط من سيناء؟

هذه القضية خطيرة جداً، والمشكلة ليست في سيناء فقط بل في الصعيد وخاصة المنيا، مع منع المسيحيين من الصلاة في قرى بالمنيا، لذلك أنا ضد ما يعرف بالـ «المجالس العرفية» كونها غير مجدية في القتل والتهجير، فلماذا أن يفعل القانون، وهم لا ينفذونه.

أما عن سيناء فقد أخرجوا الناس من بيوتهم، ولم يعودوا حتى الآن والسؤال أين آلية العودة وهل الحكومة جادة في إعادتهم، ويجب على الدولة محاسبة من أخرجهم بالقانون، بدون أي ترصية، وأنا أعرف أسراً خرجت من ديارهم بسبب حكم المجالس العرفية، فهل هذه المواطنة والمساواة وحكم القانون الذي نتحدث عنه.

في النهاية عبر مراقبون عن مخاوفهم من توظيف مؤسسات الإرهاب للصف بحقوق الإنسان واستغلالها لإحكام قبضتها على المجتمع؟

دائماً وأبداً القول بالإرهاب يبدأ بفكرة، وهذه فتاعة منذ زمن، والدولة تترك المجتمع سداح مباح، وكذلك تترك الزوايا وتكفر المواطنين، وترتكز على المعالجة الأمنية فقط، هذا ليس محاربة، فالمنظومة لابد أن تكون متكاملة للقضاء على الإرهاب بالفكر وليس بالطرق الأمنية فقط، والإرهاب واقع نعيشه جميعاً، ولكن السلطة لا بد أن تتعامل معه بطريقة أفضل.

إذا كان هناك قصور في معالجة ملف الإرهاب من قبل الحكومة ما خطة المجلس القومي لحقوق الإنسان في هذا الأمر؟

المجلس القومي لحقوق الإنسان سيعقد في يونيو القادم مؤتمراً عالمياً في مصر بحضور كل المؤسسات الحقوقية في العالم، ويحضور المفوض الأممي لحقوق الإنسان، وسندعو كل الدول العربية والأفريقية والأوروبية، لوضع روضة وخطة علمية دقيقة لمواجهة الإرهاب.

في النهاية كيف ترى مستقبل مصر؟

أدعو الله أن ينفذ مصر من المنحدر الشديد الذي تمنى منه، فمصر تمنى من منحدر شديد ولا تظهر في الأفق أي رؤية لتجاوز هذا المنحدر.

هذه كارثة كبرى ستكتب في التاريخ، فكيف لا ينفذ الحكم القضائي، والإصرار على ذلك إهانة للحياة النيابية المصرية.

تعددت أزمات البرلمان التي كان آخرها محاولة تمرير قانون يجيز عزل شيخ الأزهر. كيف ترى هذه الأزمة؟

الأزهر الشريف ركيزة مهمة في المجتمع المصري، ولا بد أن نحمله، وأنا أعتقد أن تقنين المناهج حوار جيد للتوصل إلى نقطة تسقيق؛ لأن الأزهر هو الجهة الوحيدة صاحبة المصداقية في المجتمع المصري، والأقباط لا ينسون تعليمهم داخل مؤسسة الأزهر، فكان هناك «زوايا الأقباط» والذي تعلم فيه كثيرون، وعلى الدولة قبل الدخول في مواجهة في شيخ الأزهر أن ترى كيفية احتفاء دول العالم الإسلامي والعربي بشيخه لدى قيامه بزيارة هذه البلدان.

بالعودة إلى القانون الذي تقدم به النائب أبو حامد لعزل شيخ الأزهر. ماذا ترى وراء هذا المشروع؟

قانون أبو حامد موجه ويعلم من الدولة، ولم يقدمه النائب من تلقاء نفسه، بل تلقى تعليمات من أجهزة رسمية للدفع بهذا القانون.

خلال هذه الفترة أقر البرلمان قانون السلطة القضائية الذي يتيح للرئيس تعيين رؤساء الهيئات القضائية.. إلى أين يصل هذا الصدام؟

القضية خطيرة جداً ولها تداعيات خطيرة على القضاء، خاصة مع رفض كل الهيئات القضائية لهذا القانون، ومن هنا يأتي السؤال ماذا يفعل مجلس النواب، فهذا المجلس يعيش حالة من اللاوعي، فهو أشبه بسكرتير الحكومة، وعلينا أن نعرف ماذا تريد الدولة من القضاء وهل مجلس النواب مكلف من الحكومة للإجلاء على من تعتبرهم خصومها.

ما دمنا نعدد كوارث البرلمان فكيف ترى إقرار البرلمان لموازنة ٢٠١٧-٢٠١٨ والمتعلقة بخفض الدعم والمصحوبية بإجراءات تشقيسية؟

أنا متحفظ من تطبيق ميزانية الدولة ومن المؤسف أن المباحثات الأخيرة مع صندوق النقد شهدت ضغوطاً على مصر، لرفع الدعم عن الوقود وبعض السلع الأساسية، وهذه مسألة خطيرة وعلى النظام أن يعلم إلى أين ستأخذ قراراته وكيف سيواجه تداعياتها.

بصفتك «قبطي» كيف ترى تطورات وضع الأقباط في مصر في الفترة الأخيرة بعد تضييقات كنيسة مارجرجس ومارمرقس؟

طول تاريخي لم ينطق الفأطما مثل الوحدة الوطنية وعنصرى الأمة وبيت العائلة، فلم أعرف سوى المواطنة والدستور فقط، فعلينا أن نتمتع بكل حقوق المواطنة في مصر، وللأسف الأقباط مهمشون تماماً وإذا كنت تريد معرفة هذا التهميش سأعطى لك مثلاً واحداً «عميد كليه آداب المنيا لم يمين الأولى على الدفعة لأنها مسيحية»، فهل ترى تهميشاً أكثر من ذلك، ولكن لابد من تعيين الجميع على أساس الكفاءة، وليس على أساس الدين أو العرق.

مثل هذه المظاهر التمييزية كيف يواجهها المجلس القومي لحقوق الإنسان؟

تقدم المجلس القومي لحقوق الإنسان بكتيب بديع من تأليف الدكتورة «منى ذو الفقار» تحت مسمى «المواطنة والتمييز»، وهو موجود في المجلس منذ فترة ولكن لم ينظر أحد إليه، ومن المؤكد أنهم لم يوافقوا عليه، وللعلم المجلس القومي ضد التمييز بكل أنواعه وأشكاله وليس الديني فقط. هناك اتهامات للكنيسة بتوظيف الأقباط لانتزاع مكاسب من الدولة وفق نظام المصالح المتبادل؟



إسحاق متحدثاً لـ «المصريون»

برلمان عبدالعال يعيش حالة من اللاوعي.. وتحول لسكرتارية لدى الحكومة

التمطى للمعارضة والتأثير تغير. خلال حكم جماعة الإخوان لعبت جبهة الانتقاد دوراً مهماً في المشهد السياسي هل تتوقع تكرار هذا السيناريو قريباً؟

من الممكن تكوين جماعات، فهذا حق أصيل للجميع كما ذكرت مواثيق الأمم المتحدة ولكن الذي حدث في السابق لا يمكن تكراره.

هل تتوقع تكرار هذا السيناريو قريباً؟

أنا عائد منذ أيام من جنوب أفريقيا، وأريت كيف طبقت العدالة الانتقالية، وكيف تمكنت المحاسبة قبل المصالحة من إحداث نقلة نوعية في المجتمع الجنوب الأفريقي ومن ثم فإنا على ثقة بأن مصر لن تستطيع تجاوز الوضع شديد التعقيد الذي تمر به دون عدالة انتقالية، وإن كان هذا لا ينفي وجود محاسبة لما جرى في مصر قبل ٢٥ يناير وما بعدها؛ حيث ستم إدارة مجموعات كبيرة عما اقترهوه في حق مصر.

يعد غياب المعارضة القوية عاملاً من عوامل الانهيار السياسي كيف ترى وضع المعارضة في مصر؟

وضع المعارضة المصرية متدرج للغاية، والنخبة ضعيفة جداً والأمل الوحيد المتاح حالياً يتمثل في تشييد كيانات وجهات خارج الأحزاب وهذا حق شرعي لهم، وعلى الدولة أن تترك المجتمع المدني أن يعمل مثلما يحدث في الخارج، خصوصاً أن ميثاق الأمم المتحدة يدعو ويشجع على تكوين ودعم المجتمع المدني من المنظمات غير الحكومية وغير الهادفة للربح بما فيها الروابط والجماعات والحركات غير الرسمية والشبكات والتحالفات التي تكونها هذه الجماعات، وهو ما تحتاجه مصر لتشتيت الأوضاع السياسية شديدة التدرج.

كل المؤشرات تؤكد عدم قدرة المعارضة المصرية على أن تكون فاعلة في المشهد السياسي أو الدفع بمرشح في الاستحقاق الرئاسي المقبل؟

على الجميع أن يعلم أن المعارضة النشطة القديمة قد انتهت، وأن «التوك شو» والجراند الرقوية ليست من تحرك الشارع؛ لأن من يحرك الشارع الحقيقي شبكات التواصل الاجتماعي؛ فالآن نشاهد فيديو يتجاوز عدد مشاهديه ٤ ملايين في يومين، وبالتالي هذا يُسأل عنه النظام، ولكن لا يمكن أن

وصف جورج إسحاق، عضو المجلس القومي للإنسان، وضع حقوق الإنسان في البلاد بالكارثي، مؤكداً أن الأوضاع في أماكن الاحتجاز، وتعسفات قانون الحبس الاحتياطي وملف الاختفاء القسري، نقاط سوداء يجب على الدولة الوصولة لتسوية لها إذا كانت جادة في إنهاء الاحتقان الحقوقي.

وانتقد إسحاق في حواره مع «المصريون» مسعى مجلس النواب للاصطدام بجميع مؤسسات الدولة وعلى رأسها الأزهر والقضاء، مؤكداً أن البرلمان الحالي يعاني حالة من اللامع والازدراء للقانون والدستور، فضلاً عن تحوله لسكرتارية لدى الحكومة لتصفية الحسابات مع خصومها، وذلك بحسب كلامه.

وأعتبر إسحاق المساس بالأزهر الشريف ضرباً لعمود خيمة الدولة المصرية، نظراً لكونه واحداً من أهم أيقوناتها، مطالباً النظام قبل إقرار أي خطوة ضد شيخ الأزهر أن ينظر بتمعن للسعة العالمية والتقدير الذي يحظى به شيخ الأزهر عند استقباله في أي عاصمة عربية أو إسلامية.

ورفض عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان تنازل مصر عن جزيرتي تيران وصنافير، مؤكداً أن قضية الجزيرتين صارت مسألة حياة أو موت بالنسبة للمصريين بشكل يفرض على الدولة ضرورة احترام أحكام القضاء فيما يتعلق بالجزيرتين.

في البداية.. كيف ترى ملف حقوق الإنسان الآن على الصعيد الداخلي والخارجي خاصة فيما يتعلق بملف الاختفاء القسري؟

أستجد انتهاكات واضحة في أماكن الاحتجاز في أقسام الشرطة بشكل أسوأ من السجن، ولا بد من معالجة هذا الملف، ودائماً نطلب من الداخلية زيارة الأقسام وأن تكون الزيارة بالإنذار للسجون، وهو ما طالبنا به في القانون الجديد المطروح أمامنا في مجلس النواب ولكن لم يبت فيه حتى الآن، وفي اعتقادي أنهم لم ولن يوافقوا عليه.

أما الاختفاء القسري فتعز علينا لدينا كتيب في أقسام الاحتجاز به ٢٥١ حالة وتم وصولهم إلى ٢٥ حالة وما زلنا نبحث عنهم، وفي التقرير الذي صدر عن المجلس وضع تحت اسمهم «لم يستدل عليهم»، وهو ما يشكل سابقة خطيرة، ومن ثم فمن المهم التأكيد أننا لا نستقي معلوماتنا من تقارير المنظمات العالمية كهيومن رايتس ووتش، أو غيرها بل نحن نتبع الواقع المصري فقط، ولا نعتمد على الأعداد غير الرسمية التي تصدر من داخل مصر، فمن يأتي باسم الحالة وتاريخ ميلادها وعمله وتاريخ اختفائه يتم التعامل مع الحالة وإرسالها إلى وزارة الداخلية للنظر فيها، ولا ننظر للانتهاكات السياسية نهائياً ولكن ننظر إليه كإنسان فقط.

الحبس الاحتياطي يضع مستقبل السجن على المحك فهل هناك احتمالات بإدخال تعديلات عليه تقال من مدته؟

لا يمكن تخيل بقاء منهم محبوس احتياطياً لمدة ١٠ سنوات بدون توجيه تهمة إليه فهذا ظلم يبين، وعلى مجلس النواب أن يكف عن التعامل مع الحالة وإرسالها إلى وزارة الداخلية، وأن ينظر إلى قانون الحبس الاحتياطي، وعليه أن يقنن القانون بحيث لا يزيد على ١٢ شهر مع القيام ببعض التدابير الاحترازية، منها تحديد الإقامة في المنزل أو وضع «حلقة يدوية» في يده لمراقبة تحركاته كما يحدث في الخارج، والسؤال من يعوض آية حجازي وأمثالها مع اختلافها على طريقة خروجها، على سنوات السجن الطالمة؟

أعلنت الدولة إقرار قوانين بالعودة عن السجناء إلا أن هذا الملف لم يقترب من بعض السجناء السياسيين وبالتحديد المحسوبين على ثورة يناير.. لماذا؟

الدولة تتحدث عن عام الشباب ومصالحة الشباب، وتسوية أوضاع أعداد كبيرة منهم في السجن، فهاذا تنتظر الدولة للإفراج عنهم وما الذي سيضرب الدولة في الإفراج عنهم، خاصة أنه من الممكن أن تضع كل الوسائل لمراقبتهم، ولكن لا يصح أن نتركهم ليضيع مستقبلهم ووظائفهم، وقد قدم المجلس ٣ آلاف اسم للإفراج عنهم وكنا ننظر أن نخرج الدفعة الأخيرة بـ ٥٠٠ شاب

ولكن لم يحدث، والمجلس لم ينظر إلى اهتماماتهم السياسية أيضاً، وإذا لم ترفع المؤسسات الأمنية يداه عما يحدث في مصر فنذهب جميعاً إلى مرحلة خطيرة جداً.



«الطوارئ» لن تكتب نهاية الإرهاب وأحذر من توظيفها لتشديد قبضة السلطة  
انخراط الكنيسة في السياسة خطأ ودفعنا ثمنه في عهد البابا شنودة  
موقف البرلمان من «الشوبكي» إهانة للحياة النيابية المصرية

قضايا ساخنة



# «جنينة.. الطيب.. دكروري» الثالثات المزعج لـ«السيبسي»

«الطيب.. دكروري».. في مواجهة ترزية القوانين التي تستهدف الإطاحة بهما

بعد الإطاحة بـ«جنينة».. «قانونا الأزهر والسلطة القضائية» أدوات النظام للتخلص من معارضيه

تصريحات الـ600مليار جنيه.. بيان إدانة دماء «رابعة» وإقرار الطلاق الشفوي.. وحكم تيران وصنافير.. أبرز ما اقترفه رجال قالوا للرئيس «لا»

شيخ الأزهر بشكل علني. ولم ينته الأمر عند هذا الحد، فقد تطورت الأمور بشكل أكثر حدة بعد تعجيري كنيستي مارجرجرس ومارمرقص، وتعجيد الرئيس دعوته للأزهر لتجديد الخطاب الديني، والذي أعقبه هجوم شرس عليه عبر وسائل الإعلام، إضافة إلى التقدم بمشروع قانون الأزهر الذي تقدم به النائب محمد أبو حامد، والذي يحدد فيه مدة الإمام الأكبر بـ٢ سنة كحد أقصى ووضع آلية للتحقيق معه، الأمر الذي أكد المحللون أن المقصود بهذا القانون إقصاء شيخ الأزهر من منصبه.

من جانبه رد الدكتور أحمد زارع، المتحدث الرسمي باسم جامعة الأزهر، على الهجوم الإعلامي الذي يتعرض له الأزهر وشيخه من قبل الإعلاميين قائلا: «هذا هجوم مستهدف من بعض رجال الإعلام أصحاب أجندات وهدفهم إثارة البلبلة، وتعطيل مصالح الدولة لأنهم لا يدركون أن الأزهر أعز ما تملكه مصر».

وأضاف زارع، في تصريحات خاصة لـ«المصريون» أن بعض الإعلاميين يدركون أننا في حاجة إلى النكاتف والتعاون من أجل مصلحة ووحدة مصر، مشيرًا إلى أن الإسلام ينهض عن أي خلاف يمزق وحدة الأمة ويهدد بلدها.

وأشار إلى أنه يوجد نوعان من الإعلام المهاجم للأزهر، النوع الأول، هو من يرى في هجمه مكاسب اقتصادية، ويصور له خياله أنه سوف يجذب كثيرًا من المشاهدين ويحقق أرباحًا كبيرة، والنوع الآخر يريد هدم الأزهر، مضيئًا أنهم لن ينجحوا في تحقيق ذلك، وتابع: «الأزهر أثبت عبر التاريخ أنه مؤسسة ويستجيب أهانتها مهما اختلفوا مع آرائه لأنه لا يمكن إلا بشرع الله فهو صاحب رسالة قوية وهي رسالة التنوير وتقدم الخير للبشرية جمعًا، مؤكداً أن زيارة بابا الفاتيكان للأزهر نقلت الود والمحبة بين البشر وما يمكن أن يقدمه الرموز الدينية لتوضيح الأفكار المتطرفة وبكثافة ثقافة السلام وهو شيء كبير».

وعن تعجيد الخطاب الديني، قال إن الأزهر يقوم بذلك الأمر بكل حب، لأن التعجيد في الزمان والمكان سمة من سمات الدين الإسلامي، وأما بخصوص الطلاق الشفوي فقد حسب الأزهر الأمر باعتباره قضية فقهية محسومة من شرع الله، واستمرد: «القانون الذي تقدم به النائب محمد أبو حامد، يهدف لهدم الأزهر وهدم «فتنة» مؤكداً رفضه القانون جملة وتفصيلاً، مثمناً على رفض مجلس النواب هذا القانون».

**شيماء رزق ومنار شديد**

سلب الجمعية العمومية والمجالس العليا لهيئات سلطة التشريع في بعض الحالات، أن محاربة الفساد لا تنأت بالكف عن وقائع الفساد ووفق آراء متخصصين، أن هذا التعديل جاء لعدة أسباب وروغبات لدى النظام وفق آراء الكثير من المتخصصين، منها إنزال العقاب بالمستشار يحيى دكروري، أقدم نواب رئيس مجلس الدولة، والأحق برئاسته بعد انقضاء مدة الرئيس الحالي، فهو صاحب حكم بطلان اتفاقية التنازل عن تيران وصنافير، وصاحب حكم وقف تنفيذ قرار اللجنة العليا للانتخابات عام ٢٠١٥، بضرورة إجراء الكشف الطبي على المرشحين، ووقف قبول من سبق قبول أوراق ترشحه للانتخابات البرلمانية، وحكم وقف دعوة الناخبين للانتخابات البرلمانية، لحين إعادة قانون تقسيم الدوائر، مؤكداً أن المشرف على الدستور المصري، حدد نظام الانتخاب بما يراعى التمثيل العادل للسكان والحافظات والتمثيل المتكافئ للناخبين.

يقول المستشار أحمد سليمان وزير العدل الأسبق، إن التعديل في قانون السلطة القضائية جاء معاقبة القضاء على حكم مصرية تيران وصنافير، موضحاً أن السلطة تريد أن تنهين على القضاء وتسييسه بما يخدم مصالحها بما يعارض مع الدستور وأحكامه.

وأكد سليمان، في تصريحات لـ«المصريون»، أن القانون جاء ليطيح بصاحب الأقدمية في التعيين في رئاسة مجلس الدولة ومحكمة النقض وهما على الترتيب القاضي يحيى دكروري، صاحب حكم بطلان اتفاقية تيران وصنافير ويهدم القاضي أنس عمارة الذي أشيع أنه من فضاء الاستقلال، وإبطال العديد من أحكام إعدام الإخوان، بحسب كلامه.

**أحمد الطيب**

شهدت البلاد في الشهور الماضية، توتراً في العلاقة بين شيخ الأزهر أحمد الطيب، ومؤسسة الرئاسة، ولم يكن ذلك الأمر وليد اليوم بل بدأ بعد فض اعتصام رابعة العدوية، والذي أصدر الأزهر فيه بياناً أدان فيه إراقة الدماء، ثم تطورت الأمور بين الرئيس السيسي وذلك عقب مطالبته بضرورة إصدار تشريع يحد من الطلاق بحيث لا يقع الطلاق إلا أمام المأذون، وذلك بعد ارتفاع نسب الطلاق، وبعد فشل محاولة الرئيس أن يقتض من شيخ الأزهر فتوى شرعية بمنع الاعتراف بالطلاق الشفوي قال السيسي في لقاء شهير: «هل نحن يا فضيلة الإمام بحاجة إلى قانون ينظم الطلاق بدل الطلاق الشفوي، لكي يكون أمام المأذون، حتى نعطى للناس فرصة لتراجع نفسها، ونحرم الأمة بدل تحولها لأطفال في الشوارع بسيلوكيات غير منضبطة»، وتابع السيسي: «ولا يا فضيلة الإمام، «تعتيتي» يا فضيلة الإمام»، ولم تكن تلك المرة الأولى التي يعاتب فيها السيسي

وأكد «الغباشي» في تصريحات خاصة لـ«المصريون»، أن محاربة الفساد لا تنأت بالكف عن وقائع الفساد فقط، وإنما تأتي عن طريق إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، ومعالجة الخلل فيما يخص رواتب العاملين بالدولة، كذلك صياغة احتكاك المواطنين بالموظفين في المؤسسات المختلفة بالبلد.

وفي نفس السياق قال الدكتور إيهاب الدسوقي، الخبير الاقتصادي، إن لجنة تقصي الحقائق بشأن تصريحات المستشار هشام جنينة، رئيس الجهاز المركزي للحسابات سابقاً، تسرعت في إعلان نتائج أعمالها، مشدداً على ضرورة محاسبة المسؤولين عن ارتفاع فاتورة الفساد.

**يحيى دكروري**

عقب توقيع الحكومة على اتفاقية تعيين الحدود البحرية مع المملكة العربية السعودية، والتي كانت تتم على تنازل مصر عن جزيرتي تيران وصنافير، قام عدد من المعامين برفض قضية لإلغائها أمام القضاء الإداري وأصدرت المحكمة في ٢١ يونيو عام ٢٠١٦ برئاسة المستشار يحيى دكروري، حكماً تاريخياً بإلغاء تلك الاتفاقية، وقالت نصاً في حيثيات حكمها إن الجزيرتين تقعان داخل الحدود المصرية وضمن الإقليم البري المصري، وتحت السيادة المصرية، وحظرت تغيير وصفهما بأي شكل لصالح أي دولة أخرى.

والتزاماً مع نظر المحكمة الإدارية العليا قضية تيران وصنافير، قدم وكيل اللجنة التشريعية بالبرلمان وعضو جبهة دعم مصر البرلمانية مشروعاً لتعديل قانون السلطة القضائية؛ يتضمن تدخلًا من النظام متملاً في رئيس الجمهورية لتعيين رؤساء كل من مجلس الدولة ومحكمة النقض (المجلس الأعلى للقضاء) وهيئة قضايا الدولة وهيئة النيابة الإدارية، على أن ترشح كل هيئة ٣ من نواب رئيسها الحالي من بين أقدم ٧ نواب، على أن يتم ترشيحهم قبل نهاية مدة الرئيس الحالي بـ٦ يوماً على الأقل.

وفي حالة انتهاء الأجل المذكور قبل تقديم الترشيحات في الفترة السابقة، أو ترشيح عدد يقل عن ثلاثة، أو ترشيح من لا تطبق عليه الضوابط المذكورة في الفقرة الأولى، يعين رئيس الجمهورية رئيس الهيئة من بين أقدم سبعة من نواب رئيس الهيئة الحالي، وهو ما يُهدر مبدأ الأقدمية لأول مرة في تاريخ مصر، كما أنه

بين ٢٠١٢ و٢٠١٥، الأمر الذي أدى إلى تشكيل السياسي لجنة للتحقيق في هذه التصريحات، وقالت اللجنة إنه يبلغ وأن حجم الفساد ستة مليارات وليس ٦٠٠.

وعندما حاول تقديم الدليل على ما قاله، قامت السلطات بحظر نشر أدلته، ثم فوجئ الجميع بإحائه إلى نيابة أمن الدولة العليا، لمواجهة بلخص ما جاء من تحقيقات النيابة العامة حول تصريحاته عن تكلفة الفساد في عام ٢٠١٥، وعقب بيان نيابة أمن الدولة العليا، ردت رئاسة الجمهورية في أقل من ساعة تقريباً، بقرار شمل إعفاء المستشار هشام جنينة، من منصبه، كرئيس للجهاز المركزي للحسابات، وذلك على خلفية استدعائه للتحقيق في تصريحاته حول الفساد عام ٢٠١٥ وأُمن من السفر خارج البلاد.

بعد ذلك استطاع السيسي إصدار قرار بقانون في ١١ يوليو ٢٠١٥، منحه حق عزل رؤساء الهيئات الرقابية والأجهزة المستقلة، وتم تمرير القانون بعد مراجعته من قسم التشريع بمجلس الدولة، وإقراره قبل انتخاب مجلس النواب الحالي، ويدها أصدر السيسي قراراً بعزل جنينة.

من جانبه فسر الدكتور مختار الغباشي، الخبير بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، إن ما حدث بفضية «جنينة» كان بمثابة المفاجأة المزعجة للنظام لأنها كشفت المستور في وقائع فساد داخل هيئات قضائية وجهات حكومية مختلفة، مما سبب إزعاجاً وقتلاً للنظام، لافتاً إلى أنه بعد توالي الكشف عن وقائع الفساد ببعض المؤسسات أثبت أن «جنينة» كان على حق

وأنا أمام «مخورة فساد»



«المستشار هشام جنينة».. اسم يتذكره الكثيرون، فهو رئيس الجهاز المركزي للحسابات الأسبق، صاحب تصريح بأن الفساد في مصر يقدر بحوالي ٦٠٠مليار جنيه، الأمر الذي تبعة إقالته من منصبه وتعرضه للمحاكمة بهتمة بث أخبار كاذبة، فهو الرجل الذي نسبت تصريحاته ومواقفه في الإطاحة به، ويبدو أن الأمر لم يتوقف عنده فحسب، وتعرض الآن مؤسسنا القضاء والأزهر لحملة شرسة وغير مسبوقه اعتبرها البعض أشبه بمعركة «جنينة».

حيث نجد أن شيخ الأزهر، فضيلة الدكتور أحمد الطيب، والمستشار يحيى دكروري، رئيس محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة، يواجهان بحملات ممنهجة من خلال مشروعات قوانين يتم التقدم بها يرى الكثير من الخبراء أنها المقصود بتلك القوانين.

**هشام جنينة**

ردد هشام جنينة، رئيس الجهاز المركزي للحسابات السابق، كثيراً عبارة «الفساد اللوكي» لوصف حجم الفساد المستشري في أيام الرئيس المخلوع حسني مبارك، واقترب من مناطق ساخنة، كانت محظورة على الجميع بحديثه أكثر من مرة عن تجاوزات مالية في الأجهزة السيادية ووزارة الداخلية والجيش، مؤكداً تقديمه بلاغات وتقارير للنيابة العامة، ومثيراً في الوقت نفسه إلى عدم رد النيابة على تلك البلاغات.

ويعد مرور حوالي ستة أشهر على توليه منصبه، أكد أن الجهاز المركزي لم يعد تابعاً لرئيس الجمهورية مع الدستور الجديد، وأن الغرض من ذلك استقلالية الجهاز حتى تظل التقارير الرقابية بعيدة عن تحكم كل الجهات والمسئولين في الدولة، مشدداً على أن الجهاز المركزي للحسابات جهاز قومي يحافظ على المال العام، ويجب أن يكون مستقلاً ولا يتبع أي حزب أو تيار سياسي، كما يجب ألا يزعج به في أي خلاف.

وقد أثبت سير الأحداث، أن اقتدار «جنينة» من عشق دبابير الفساد المنتشرة فتحت عليه النار حين صرح «جنينة»، بأن حجم الفساد بلغ نحو ٦٠٠ مليار جنيه ما

# بعد إكمال السيسي جميله.. «يا وابور قولى رايح على فين!»

تحت شعار «فوضناك.. شعب وجيش وشرطة وراك».. حملات السيسي تعود في ثوب جديد << من «كامل جميلك» لـ«كامل واشتغل يا ريس».. الحملة تطبع 90 مليون استمارة «فوضناك»

السجون في الفترة الأخيرة نتيجة سوء أوضاع الاحتجاز وتجاهل النظام لتطبيق المعايير الدولية للرعاية الصحية في السجون، حيث بلغت حالات الوفاة أكثر من ١٢٤ حالة منذ بداية ٢٠١٤، واستمر الارتفاع في أعداد القتلى بدائل أماكن الاحتجاز إلى ١٢٥ حالة، أغلبها بسبب سوء الاحتجاز والتعذيب ونقص الرعاية.

**فهمي هويدى: جميع قرارات الحكومة تتم بتوجيهات شخصية من الرئيس**

على الجانب السياسي، قال فهمي هويدى، المحلل السياسي والمفكر المعروف، إنه بالفعل شعبية الرئيس عبد الفتاح السيسي تأثرت بشكل كبير وواضح، وذلك بعد الانتخابات التي وقع فيها الرئيس وفشل في إدارتها خاصة من الحكومة، التي فشلت في التعامل مع الأزمات على رأسها «سد النهضة وتيران وصنافير». وأضاف هويدى لـ«المصريون»، أن السلطة جميعها مشتركة في الأزمات، التي أحدثت بالدولة المصرية في الفترة الأخيرة، مؤكداً أن الرئيس على رأس تلك الأزمات بناء على تصريحاته التي تؤكد أن جميع القرارات تكون بتوجيهات منه شخصياً. وتابع المحلل السياسي، أن حديث الرئيس في الفترة الأخيرة عن الأزمات غير مقنع، مؤكداً أن الأبناء التي تم تداولها بشأن التنازل عن تيران وصنافير للجانب السعودي أوضحت أن الرئيس السيسي تعامل مع تلك القضية مع أفراد وليس مؤسسات» بدليل أن الحكومة الإسرائيلية علمت بشأن التنازل قبل الحكومة المصرية أو التوقيع على الاتفاقية منذ البداية.

**باحث حقوقي: الصدام مع مؤسسات الدولة جعل السيسي يخسر الكثير من شعبيته**

من جانبه قال حسن مندور الباحث الحقوقي، إن الإرهاب وصل لذروته في عهد السيسي، حيث بلغ عدد العمليات الإرهابية ٢٥٠ عملية إرهابية، نتج عنها مقتل أفراد شرطة وجيش مدنياً و٢٢٦ قتيلًا من الشرطة و٩٥ قتيلًا من الجيش، هذا بجانب محافظة سيناء التي تم تهجير سكانها وتشريد شبانها وحبسهم دون سبب، بالإضافة إلى وضع المحافظة تحت قانون الطوارئ باستمرار، حيث تم تطبيق القانون قرابة ٢ مرات بأرض الفيروز ومرة على مستوى محافظات الجمهورية.

**رباب الشاذلى**



## اتصالات سرية بين أعضاء الحملة بالقاهرة والمحافظات.. وخطة لعقد مؤتمر بكل محافظة لدعم الرئيس

**خبير: السيسي أثبت فشله الذريع الاقتصادي وأصحاب الحملات لهم دوافع شخصية**  
وعلى صعيد آخر قال محمد محسن، الخبير الاقتصادي، إن السيسي أثبت فشله الذريع، مؤكداً أن أصحاب الحملات مثل كامل جميلك أو كامل رئيسك لديهم أجندات خاصة وأهداف شخصية، خاصة أن الواقع المصري يتحدث عن نفسه، وأضاف قائلاً: «أين الإنجاز الذي حققته في المرحلة الأولى، سوى أزمات اقتصادية مريعة، مؤكداً أن المصريين استقبلوا خطاباً شديد التفاؤل حول أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ووعدا بالخروج من ضيق العيش إلى سعة الرخاء الاقتصادي خلال عامين عقب تولي السيسي».

وأشار لـ«المصريون» أنهم بعد أن مضى عامان على ولاية السيسي، فاجأ المصريون بأنهم مطالبون بدفع فواتير تخفيض الدعم بالوازنة على الوقود والسيارات والكويط، وهذا بالإضافة إلى التنازل عن أجزاء من الأراضي المصرية وبيع الأراضي المصرية. وأشار لـ«المصريون»، أن نسبة المعتقلين في عهد السيسي بلغت ٤١ ألف معتقل للشهاتة السياسيين بشكل غير مسبوقة، حيث أن أكثر من ٧٠٪ من المعتقلين هم السجناء حالياً هم معتقلون شباب على ذمة قضايا رأي، والبعض منهم على ذمة قضايا سياسية وأغلبها ملفقة.

وأكد عبد الخالق، ارتفاع نسبة الوفيات في



الترشح لفترة ثانية، خاصة أن الأزمات المصرية وصلت لذروتها في عهده. من جانبه قال منسق الحملة رفاعى نصر الله، أنهم مقتنعون بأن السيسي رجل المرحلة المقبلة، مشيرًا إلى أنهم غيروا شعار حملة لـ«كامل جميلك» إلى «كامل ياريس» وذلك حتى يلائم المرحلة القادمة، خاصة أن السيسي كان هدفه إقالة الإخوان وعزلهم من الشارع وهو ما تم، أما الآن يجب أن يكمل الدور الذي بدأه.

وأضاف لـ«المصريون»، أن مصر في حاجة إلى رئيس يلتفت حوله الشعب، ويكون قادرًا على قيادة البلاد بحسم وقوة، مضيفاً: «هدفنا تشكيل ضغط شعبي لمساندة السيسي في الترشيح، لأنه من سيعد مصر دورها الإقليمي، مشيرًا إلى أنهم سيدعمونه بكل السبل، وللشعب الحق في اختيار من يريد تولي مسئولية البلاد، لافتاً إلى أن الحملة ستتولى التنسيق مع كافة الحملات الأخرى لتوزيع استمارات جمع التوقيعات في كل محافظات مصر، وهي الخارج».

وعن برنامج الحملة، أكد أن لديهم برنامج انتخابي بسيط، سيتم طرحه على الرئيس خلال الفترة المقبلة يتضمن الخروج من جميع

بمجرد أن أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي، نيته للترشح لرئاسة الجمهورية في ٢٠١٢، ظهرت العديد من الحملات الداعمة والمؤيدة له، وكانت حملة كامل جميلك واختار رئيسك هي الحملة الأقوى والأبرز بين الحملات الداعمة للسيسي من حيث الظهور في مختلف وسائل الإعلام حيث تمكنت كامل جميلك من توحيد حملات السيسي الشهيرة «الشعب يريد».

ودشنت الحملة في ٥ يوليو ٢٠١٢ برئاسة المستشار رفاعى نصر الله، وذلك عقب الخطاب الشهير للرئيس السيسي، بعد عزل محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، وعرفت الحملة بقوتها، وبمجرد تدشينها رسمياً أعلن عدد كبير من الشخصيات السياسية والشورية والفنانين والرياضيين، انضمامهم للحملة وكان على رأسهم مصطفى بكري، وتهانى الجبالى ونور فرحات ووعبد النبي عبد الستار، ونجيب جبرائيل، والراحل أحمد فؤاد نجم، وكان لها دور كبير في ترشح السيسي للانتخابات، حيث قامت بجمع توقيعات قرابة ٥٠ مليون استمارة تأييد للسيسي في عام ونصف.

وبعد أن فاز السيسي بانتخابات الرئاسة، انتهت دور الحملة فعلياً، ولكن ومع قرابة انتخابات ٢٠١٨، عادت الحملة في ثوب جديد تحت مسمى «كامل يا ريس واشتغل» حيث قامت الحملة بطبع قرابة ٩٠ مليون استمارة توقيع، حصلت «المصريون» على نسخة منها، حيث حملت شعار «تجيب مصر وعنوان إنا فوضناك.. شعب وشرطة وراك».

وعلمت الحملة عن التواصل بين شبانها بالمحافظات وبالقاهرة والجزيرة، بجانب تحديد قرابة ٥٠ مؤتمراً سيتم عقدها عقب انتهاء حالة الطوارئ بالبلاد، وذلك لتفج مناخ جيد للرئيس، الذي سيكون له دور كبير في المرحلة الثانية حسب تعبيرهم.

ورغم المطالبات المستمرة بعدم ترشح السيسي، وذلك نظرًا لما تشهده البلاد من تدهور على الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ما زال أعضاء كامل جميلك يرفهون شعار «فوضناك»، الأمر الذي أثار حالة من الجدل الشديد بين خبراء الاقتصاد والسياسية والاجتماع، عن دور هذا الحملات خاصة وأن السيسي لم يكمل جميله في المرحلة الأولى، لكي يستمر للمرحلة الثانية، مطالبين السيسي في تصريحات خاصة لـ«المصريون» بعدم

سعد الدين إبراهيم لـ «المصريون»:

# هذا هو البديل في 2018



النظام الحالي وشعبية الرئيس عبدالفتاح السيسي والمجهد الذي ينتظر الإخوان وموضوعات عدة اتسعت لتشمل البرلمان والاقتصاد وغيرها..

إبتسام تاج وإيمان هانى

الانتخابات التشريعية المبكرة وعودة الإخوان والمؤسسات الفاعلة لشرعيتها لأزمات اقتصادية متعددة، ووثيقة حماس وما وصلت به البلاد، التفتت «المصريون» الدكتور سعد الدين إبراهيم، مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإقتصادية، لمعرفة تنبؤاته عن مستقبل

طالب بالمصالحة وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.. شخصية مثيرة للجدل، البعض قال عنه «علماني» والبعض الآخر قال إنه «شيعي»، سواء اختلف أو نتفق في توصيفه لكن في النهاية شخصيته أثبتت وجودها واحترامها في الوسط السياسي، بسبب التحليل الجيد لأحداث كثيرة، وما بين

## الرئيس لن يقبل بانتخابات مبكرة << مجلس النواب الحالي «ملاكي» >> وثيقة حماس استباقية << أطلب بالإفراج عن جميع قيادات الإخوان

القوى المدنية ليست عاجزة، وسط ٩٠ مليون مصري يوجد ١٠٠ ألف مصري تتوفر فيهم صفات القيادة،

**من السيسي إلى شفيق إلى عنان ندور في فلك المرشح الجنرال... ما تعليقك؟**

إلى الآن الأسماء التي يعرفها الشعب معظمها من المؤسسة العسكرية، كما أن الشعب المصري من أكثر الشعوب المصرية حبا لعيشه، وذلك منذ نشأته في عهد محمد علي، وذلك بعكس جيوش الدول الأخرى، ويعود ذلك إلى اختيار كوادره من جميع طبقات الشعب المصري.

**ممركة النظام مع القضاء لصالح من؟ ولماذا في هذا التوقيت؟**

برلمان ملاكي لا يبئش ولا يبئش، فقط وجد ليناقل الرئيس وما يثبت ذلك تحالف دعم مصر، أو ما سمي بحزب السلطة، وقد تشكل خصيصا لتبرير قرارات الرئيس، ومن لم يكن معه يوافق على قراراته، فيتم تشويهه كما حدث لجميع المعارضين من الأعضاء لذلك فهو أيضا مشكوك بشريعته.

**برايمك ما الرجل للخروج من الأزمة العاصفة بالإلاد؟**

أن يباعد الجيش عن السياسة ويعود لتكاته ويصبح دوره حارسا محايدا للدستور، وأن يقوم بعمل المحكمة الدستورية العليا، كأحد حراس الشرعية ويتفرغ الجيش لوظائفه الأساسية وهي حماية حدود البلاد، والمشاركة في التشريعات العامة.

**السيسي قال تحملوا عاما آخر.. هل تستطيع الدولة تحمل الوضع الاقتصادي وسياسيا وأمنيا؟**



إبراهيم متحدثا لـ «المصريون»

السيسي هو الدولة، وفي كلمته كان يوجه خطابه للشباب، ليقتبل ويقاضى عن قراراته خلال هذا العام، ولأنه يعتبر الشعب مصدر شرعيته، فهو يتوجه إليه بهذا الانتماس، لتحملون دائما آخر، وعلى الرغم من كل الظروف، فالشعب يستطيع أن يتحمل عاما آخر.

ما فرص التوافق على مرشح انتخابات ٢٠١٨؟

التوافق على مرشح ٢٠١٨ لم يعلن، ولم يظهر أحد المرشحين بعد المحاولات التي تمت ضد مرشحين محتملين، منهم محمد البرادعي وعمرو موسى وإيمن نور، وأحمد شفيق، والذي قام إعلام الدولة، أو من يدور في فلكه بتشويههم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

**هل هناك بديل جاهز بالفعل؟**

هناك ٩٠ مليون مصري جاهزون لتولي الرئاسة، فلم يكن أحد يعرف من هو السيسي منذ سنوات، ومن خلق السيسي خلق غيره.

**بماذا تفسر ظهور جمال وعلاء مبارك المتكررة وما دلالاته؟**

الشعب أن يتحمل أكثر من خمس سنوات، أي باقي من الزمن خمس سنوات وسيثور الشعب إذا لم يحصل على حقوقه التي تار من أجلها سابقا.

**ماذا استناد الشعب من العاصفة الإدارية الجديدة؟**

لا يستمد بعد، فنحن لم نر شيئا حتى الآن.

**عمرو موسى.. أحمد شفيق.. محمد البرادعي.. أيهم أنسب لكسي الرئاسة؟**

أحمد شفيق لأنه قيادة وطنية وشارك في حرب أكتوبر وزيّر في جميع الاتهامات التي وجهت إليه، وكان له جمهور في الانتخابات الرئاسية مع الرئيس المعزول مرسى.

**هل من الممكن أن تتخلى المؤسسة العسكرية عن السيسي؟**

الديمقراطية في مصر أصبحت فعلا ماضيا أم دفتت مع أهداف ٢٥ يناير؟

٢٥ يناير لم تدفن، ولكن ثورة تم اختطافها مرتين، مرة من قبل الجيش ومرة أخرى من قبل جماعة الإخوان المسلمين، وهي لم تحقق جميع الأهداف المطلوبة، ولكنها كسرت جدار الخوف بين السلطة والشعب.

**ماذا استفادت مصر من الإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسى؟**

لم تستفد شيئا غير التخلص من تنظيم سرى كان يحكم مصر، لأن جماعة الإخوان تقوم على تنظيم سرى أساسه مكتب الإرشاد، وكان مرسى مجرد أداة خلافا للمطلوب، وكان مكتب الإرشاد هو الحاكم في عهد مرسى.

**السيسي.. مرسى.. مبارك.. عدلى منصور.. في عهد من عاش الشعب حياة كريمة وأى العهود كان أفضل؟**

أفضلهم كان عدلى منصور، لأنه كان قاضيا ويفهم الدستور جيدا، فكان نزيها في آدائه وقراراته خلال الفترة القصيرة، التي قضاهها في الحكم.

**كثيرا ما طالبتم بالمصالحة بين الإخوان والنظام الحاكم وعودة الجماعة للمشاركة في الحياة السياسية مرة أخرى لكن لم تخرج تلك المبادرة للنور حتى الآن.. لماذا؟**

أقسم الرئيس السيسي سابقا على أنه لن يترشح لوجوه رئاسية أخرى.. ثم عاد وطالب الشعب بأن يتحملة عاما آخر.. فهل يقبل بانتخابات رئاسية مبكرة؟

لا أعتقد أن الرئيس السيسي يقبل بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، فهو يسعى لإتمام مدته الرئاسية كاملة، أما عن كونه سيترشح لوجوه انتخابية ثانية من عدمه، سيوقوف على ذلك من استطلاعات الرأى العام والمؤد الجماهيري، لكن في الغالب سيترشح لفترة رئاسية أخرى.

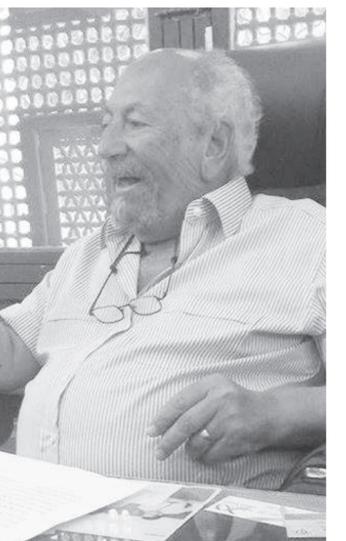
**من المشهد الراهن وعقب قرار تعويم الجنيه وارتفاع الأسعار.. ما تقييمكم للنظام الحاكم؟ وما أهم الملفات التي نجح فيها؟**

أعطي الرئيس ٥٠% يعنى «ناجح على الحركك»، وأهم ما نجح فيه الرئيس هو التخلص من جماعة الإخوان المسلمين، والنجاح الثاني هو إنجازته هتسة السويس الجديدة، بالإضافة إلى التعامل مع الخارج، حيث إن الرئيس نجح في تحسين العلاقات المصرية الخارجية كافة، واستطاع أن يبنى علاقات طيبة مع كل دول العالم باستثناء قطر وتركيا، وحتى هذين البلدين لم يصدر عنه أي شيء عدائى نحوهما، ولكن العلاقة باردة منهما، لكنه فشل في ضبط الأسعار وضبط الأمن في سيناء، وفازت العمليات الإرهابية مستمرة.

**كيف ترون العلاقات المصرية الأمريكية عقب زيارة الرئيس السيسي الأخيرة لواشنطن والتي أعقبها ضرب سوريا؟**

العلاقات المصرية الأمريكية جيدة للغاية، بدليل الترحاب الشديد الذي شهدته الزيارة واللقاء الحافل الذي جمع بينه وبين ترامب وعودة المساعدات الأمريكية مرة أخرى، وخاصة المساعدات العسكرية، أما بالنسبة لأحداث ضرب سوريا بعد أسبوع واحد من الزيارة، فيرجع إلى أن الثقة المتبادلة بين الرئيس السيسي والرئيس الأمريكى دونالد ترامب لم تكن ١٠٠٪، بدليل عدم التفرق إلى الضربة القادمة لسوريا، خاصة وأن الرئيس السيسي ضد إسقاط النظام السوري، وذلك خوفا من الاستيلاء على سوريا.

**كيف رأيتم الإفراج عن الناشطة السياسية آية حجازى والذي جاء أيضا بعد الزيارة التي جمعت بين الرئيسين ترامب والسيسي؟ الإفراج عن تلك الناشطة كان محلويا وقرارا حسنا، لأنه كان من الغباء أن تعتقل السلطة هذه الناشطة، لأنها لم تفعل شيئا غير مساعدة أطفال الشوارع، وهو خطأ يساوى ضرره خطأ التغطية على ملف جوليوس ريجيني، الشاب الإيطالى الذى قتل بمصر، على الرغم من أن الرئيس لم يكن هو المسئول عن قضية قتل ريجيني، لكنه من الواضح أننا مازلنا في أجهزة الدولة العميقة، وهي أجهزة المباحث والاستخبارات، والتي ترتكب أخطاء تدفع ثمنها الدولة المصرية.**



## «آل مبارك» يحاولون العودة بـ «أكل الملوخية»

السيسى الخاسر في معركته مع القضاء.. أطراف تتنعم عن المصالحة وهي راغبة.. والثورة خلال 5 سنوات

الدولة العميقة ترتكب أخطاء فادحة.. و25 يناير لم تدفن لكن تم اختطافها

الجميع ربح من زيادة الربا فرانسيس، بابا الفاتيكان، إلى مصر في زيارة سلام، والقضاة بشكل خاص وذلك عن طريق ٣ أمون كسرت رؤية القضاة أنهم مظلومون وهي الإعلان المكثف في كل جرائد السلطة عن منح مكافآت وعلارات للقضاة، قد يكون أغلبها غير صحيح ولكن إعلام السلطة هو من أعلنها، بالإضافة إلى أن المجلس الأعلى للقضاة لم ينكر هذه الأمور.. والسبب الثاني، هو التعيينات في الجهات القضائية كانت بشكل واضح لذوى الحوذة من أبناء القضاة وكبار رجال الدولة، واستبعاد أوائل الطلاب والمتميزين زاد من السخط الشعبي على القضاة، وأخيرا الأحكام القضائية المثيرة للريبة، والتي صدرت من جهات القضاء العادي مثل موافقة القضاء المستجعل على بيع تيران وصنابير ، وأيضا أحكام الإعدام بالجملة والتي صدرت من محاكم الجنيات ومنع النشطاء والمحامين من السفر للخارج كل هذه الأسباب مجتمعة صنعت نوعا من السخط الشعبي على القضاة، وأظن أن النظام كان يقصد من وراء هذه الأمور الثلاثة متممًا زيادة زيادة السخط الشعبي، وتوسيع الفجوة بين القضاة والشعب.

**حسن عاشور**

ليس معنى الانتخابات المبكرة أن تتخلى المؤسسة العسكرية عن الرئيس الحالي، بل يمكن أن تكون جديدا للثقة في السلطة الحالية، أو التخلي لصالح قيادة بديلة قد لا تكون من المؤسسة العسكرية كالدكتور البرادعي أو إيمن نور أو عمرو موسى أو من داخلها، والتي تعد قابلة للتشرع للرئاسة، والانتخابات المبكرة هي مطالبة بتحديثات جديدة.

وجاهت المطالبة بانتخابات رئاسية جديدة لعدة أسباب منها: زيادة هجوم من جماعة الإخوان المسلمين من الداخل والخارج على المؤسسة الرئاسية، والتشكيك في شرعية الرئيس، والمعارضة لعدد من قراراته ومنها قضية تيران وصنابير، وأحساس عدد كبير من المواطنين سواء مؤيد أو معارض بأن قرار تعويم الجنيه مقابل العملة الصعبة قد أدى إلى ارتفاع هائل في المعيشة لم تتقبله زيادة في المرتبات الخاصة بالموظفين وزيادة في الدخل.

**ما رأيك في أداء البرلمان؟**

أقسّم الرئيس السيسي سابقًا على أنه لن يترشح لوجوه رئاسية أخرى.. ثم عاد وطالب الشعب بأن يتحملة عاما آخر.. فهل يقبل بانتخابات رئاسية مبكرة؟

لا أعتقد أن الرئيس السيسي يقبل بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، فهو يسعى لإتمام مدته الرئاسية كاملة، أما عن كونه سيترشح لوجوه انتخابية ثانية من عدمه، سيوقوف على ذلك من استطلاعات الرأى العام والمؤد الجماهيري، لكن في الغالب سيترشح لفترة رئاسية أخرى.

**من المشهد الراهن وعقب قرار تعويم الجنيه وارتفاع الأسعار.. ما تقييمكم للنظام الحاكم؟ وما أهم الملفات التي نجح فيها؟**

أعطي الرئيس ٥٠% يعنى «ناجح على الحركك»، وأهم ما نجح فيه الرئيس هو التخلص من جماعة الإخوان المسلمين، والنجاح الثاني هو إنجازته هتسة السويس الجديدة، بالإضافة إلى التعامل مع الخارج، حيث إن الرئيس نجح في تحسين العلاقات المصرية الخارجية كافة، واستطاع أن يبنى علاقات طيبة مع كل دول العالم باستثناء قطر وتركيا، وحتى هذين البلدين لم يصدر عنه أي شيء عدائى نحوهما، ولكن العلاقة باردة منهما، لكنه فشل في ضبط الأسعار وضبط الأمن في سيناء، وفازت العمليات الإرهابية مستمرة.

**كيف ترون العلاقات المصرية الأمريكية عقب زيارة الرئيس السيسي الأخيرة لواشنطن والتي أعقبها ضرب سوريا؟**

العلاقات المصرية الأمريكية جيدة للغاية، بدليل الترحاب الشديد الذي شهدته الزيارة واللقاء الحافل الذي جمع بينه وبين ترامب وعودة المساعدات الأمريكية مرة أخرى، وخاصة المساعدات العسكرية، أما بالنسبة لأحداث ضرب سوريا بعد أسبوع واحد من الزيارة، فيرجع إلى أن الثقة المتبادلة بين الرئيس السيسي والرئيس الأمريكى دونالد ترامب لم تكن ١٠٠٪، بدليل عدم التفرق إلى الضربة القادمة لسوريا، خاصة وأن الرئيس السيسي ضد إسقاط النظام السوري، وذلك خوفا من الاستيلاء على سوريا.

**كيف رأيتم الإفراج عن الناشطة السياسية آية حجازى والذي جاء أيضا بعد الزيارة التي جمعت بين الرئيسين ترامب والسيسي؟ الإفراج عن تلك الناشطة كان محلويا وقرارا حسنا، لأنه كان من الغباء أن تعتقل السلطة هذه الناشطة، لأنها لم تفعل شيئا غير مساعدة أطفال الشوارع، وهو خطأ يساوى ضرره خطأ التغطية على ملف جوليوس ريجيني، الشاب الإيطالى الذى قتل بمصر، على الرغم من أن الرئيس لم يكن هو المسئول عن قضية قتل ريجيني، لكنه من الواضح أننا مازلنا في أجهزة الدولة العميقة، وهي أجهزة المباحث والاستخبارات، والتي ترتكب أخطاء تدفع ثمنها الدولة المصرية.**

الجميع ربح من زيادة الربا فرانسيس، بابا الفاتيكان، إلى مصر في زيارة سلام، والقضاة بشكل خاص وذلك عن طريق ٣ أمون كسرت رؤية القضاة أنهم مظلومون وهي الإعلان المكثف في كل جرائد السلطة عن منح مكافآت وعلارات للقضاة، قد يكون أغلبها غير صحيح ولكن إعلام السلطة هو من أعلنها، بالإضافة إلى أن المجلس الأعلى للقضاة لم ينكر هذه الأمور.. والسبب الثاني، هو التعيينات في الجهات القضائية كانت بشكل واضح لذوى الحوذة من أبناء القضاة وكبار رجال الدولة، واستبعاد أوائل الطلاب والمتميزين زاد من السخط الشعبي على القضاة، وأظن أن النظام كان يقصد من وراء هذه الأمور الثلاثة متممًا زيادة زيادة السخط الشعبي، وتوسيع الفجوة بين القضاة والشعب.

**حسن عاشور**

# القضاء فى مواجهة الرئاسة.. بلا حاضنة شعبية

## القضاة يفقدون ظهيرهم الشعبى بعد 30 يونيو ويتخلون عن استقلالهم بلا معركة.. و«التظاهر» و«تيران وصنابير» أفقدوا السياسيين ثقتهم

القانون الأخرى، والذي أصدره السيسي مصدر شماته من الأضرار أو على الأقل لا مبالاة. وأضاف متولى: أن الأحكام أيضا التي صدرت ضد عدد كبير من النشطاء والسياسيين صنعت فجوة بين القضاة والسياسيين، بالإضافة إلى كمية التعالي من الفضاة نحو الشارع، فكل هذه الأمور أفقدت الشارع تعاطفه مع القضاة، وأشار عضو حزب الدستور، إلى أن أعضاء البرلمان كالمعروف هم يميلون ناحية النظام فلا نجد أحدا منهم سيخلف مع النظام ويقف مع القضاة في أزمتهم الحالية.

**الحقوقيون يرونه «شريكاً» للنظام**

من جانبه يقول عزت غنيم مدير منظمة التصنيقية المصرية للحقوق والحريات، بالنسبة لأزمة القضاة الأخيرة تنظف تاريخيا عن أزمتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ فاقامة القضاة في ٢٠٠٥ كانت نابعة من نظام ديكتاتورى وقف ضد الشعب المصرى كله بكل طوائفه، ومنهم القضاة والصحفيين والمحامين وكان تحالف الشعب خلف القضاة، وهو مساندة لفئة مظلومة ضد سلطة غاشمة، لم يرد في ذهن أي مواطن السؤال حول لماذا ساندنهم؟. وأضاف غنيم : « ولكن هذا السؤال يتبادر لذهن الكافة الآن فاقضاة حتى الآن وبعد الأزمة يعتبرون أنفسهم الظهير الحامى للنظام وليسوا جزءا من الشعب». وأشار مدير التصنيقة المصرية للحقوق والحريات: «النظام في لعبته مع القضاة استطاع خلال ال ٣ سنوات الماضية أن يصنع عداوة بين الشعب والقضاة بشكل خاص وذلك عن طريق ٣ أمون كسرت رؤية القضاة أنهم مظلومون وهي الإعلان المكثف في كل جرائد السلطة عن منح مكافآت وعلارات للقضاة، قد يكون أغلبها غير صحيح ولكن إعلام السلطة هو من أعلنها، بالإضافة إلى أن المجلس الأعلى للقضاة لم ينكر هذه الأمور.. والسبب الثاني، هو التعيينات في الجهات القضائية كانت بشكل واضح لذوى الحوذة من أبناء القضاة وكبار رجال الدولة، واستبعاد أوائل الطلاب والمتميزين زاد من السخط الشعبي على القضاة، وأظن أن النظام كان يقصد من وراء هذه الأمور الثلاثة متممًا زيادة زيادة السخط الشعبي، وتوسيع الفجوة بين القضاة والشعب.



## البدلات والمكافآت تغير نظرة الشارع.. المحامون يشاهدون عن بعد.. والصحفيون شماته وقلق

مع السيسى ضد نقابة الصحفيين في أزمتها مع السلطة، بل إن النائب العام أجاز إلى الداخلية اقتحام نقابة الصحفيين، بالإضافة إلى الأحكام المشددة ضد رموز تيار الاستقلال يحيى فلاش ورفاهه، فضلا عن انطاحا بإرساله أسماء القضاة إلى السيسى للتصديق عليهم واختياره رئيسًا جديدا للسلطة القضائية يكون أحد سكرتاريه السيسى في مرقق القضاء.

أما ثاني الأسباب، فإن القضاة تخلو عن حماية الحراك الديمقراطي وتواطؤوا ضده وهاموا بتفويض مطالب السلطة التنفيذية بمنع معارضتها أحكاما قاسية تتجاوز القانون في محاكمات لا معقولة، فضلا عن حالة الخصومة بين القضاة وكبار تيار حيوى في المجتمع وهو التيار الإسلامى الذى كان وقود حراك استقلال القضاة في ٢٠٠٦، حيث اعتقل منهم ٧٠٠٠ كادر دفاعا عن استقلال القضاء، لكن القضاة لم يحفظوا هذا الدور وأصدرت أحكاما قاسية بحق عشرات الآلاف من كوادره.

أما بالنسبة للصحفيين، فإن القضاة أول من وقف

اعتراضا على تزوير الانتخابات، وتعرضوا لإجراءات انتقامية من النظام كانت بدايتها إحالة المستشارين محمود مكي وهشام بسطويسى للصلاحيه فادرك الشعب أن القضاة يدافعون عن إرادة الأمة وأنهم يتعرضون لإجراءات انتقامية لهذا السبب فوقف الشعب مع القضاة وقفه شجاعا صامدا تعرضوا للقضاة للضرب والاعتقال ولم يتهم ذلك عن مساندة القضاة.

وأضاف سليمان: «أما اليوم فقد رأى الشعب القضاة يقفون ضد ثورتهم، والحسين ودون سؤال المتهمين خلافا للقانون، وصادرت المحاكم صفاتنا كبير من النشطاء والسياسيين كانوا في صفه سوفا، بالإضافة إلى إعلام قوى يسعى لتشر فضيته، لكن في الأزمنة الأخيرة والتمتعة في إصدار قانون الهيئات القضائية، وجد القضاة أنفسهم ولأول مرة بدون أي ظهير شعبي، أو دعم برلماني وإعلامي، بل إن الأمر وصل مع البعض إلى التعبير عن حالة من «الشماتة»، ترصد في هذا التحقيق أسبابها وما إذا كان هناك نية لتجاوزها والعودة للوقوف مرة أخرى مع القضاة كشفاً يكتف كما كان المشهد في وقتهم الشهيرة التي خلفها التاريخ في عام ٢٠٠٥..»

**أين ذهبت قوة القضاء؟**

اختلف شكل الصراع بين السلطة والقضاء في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، ففي حين مرر البرلمان القانون الذى حذر فقهاء قانونيين وشيوخ القضاة منه، وأصيب الكثرين بالخيبة والإحباط بعدما علقا آمالا وريديه على ما أسماه بـ«حكمة الرئيس» ورفضه التصديق عليه، لم يبد أن هناك أي اعتراض مؤثر على مجرى الأمور وما أن بدأت محاولات الرفض والمعارضة محكوم عليها مسبقا بالفشل، حتى أن دعوات بعض العقلاء إلى التخلي عن روح الغضب والقضاة وتجاهل الصورة المهنية المشككة لدى غالبية فئات الشعب ضددهم للتصدي إلى تعول السلطة التنفيذية وتزويرها لكل ما دونها من سلطات.. بابت أيضا بالفشل.

الواقع أن القضاة، فقدوا خلال معركتهم الحالية أمام السلطة الحاكمة نفاذ قوتهم الرئيسية، المتمثلة في الظهير الشعبى المكون من أصحاب الوجد العام الذين يحملون للقضاة مشاعر إجلال واحترام وثقة، إضافة إلى القوى الثورية المعارضة، ثواب الشعب، نقابا المحامين والصحفيين المجتمع المدنى، إلى جانب الانقسامات الحادة التي تدور بين القضاة فيما بينهم بشأن تأييد النظام ودعمه المطلق.

يقول المستشار أحمد سليمان وزير العدل الأسبق، إنه في عامى ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، وقف القضاة ضد النظام

ووجه أى تيار حقيقى يدافع عن استقلال القضاء في ظل إهضام كل فضاة الاستقلال من مناصبهم؛ في الوقت الذى تأمر كل من نادى بالقضاة ومجلسهم الأعلى على هذا التجار ، بينما جاء موقفه أكثر انطاحا بإرساله أسماء القضاة إلى السيسى للتصديق عليهم واختياره رئيسًا جديدا للسلطة القضائية يكون أحد سكرتاريه السيسى في مرقق القضاء.

أما ثاني الأسباب، فإن القضاة تخلو عن حماية الحراك الديمقراطي وتواطؤوا ضده وهاموا بتفويض مطالب السلطة التنفيذية بمنع معارضتها أحكاما قاسية تتجاوز القانون في محاكمات لا معقولة، فضلا عن حالة الخصومة بين القضاة وكبار تيار حيوى في المجتمع وهو التيار الإسلامى الذى كان وقود حراك استقلال القضاة في ٢٠٠٦، حيث اعتقل منهم ٧٠٠٠ كادر دفاعا عن استقلال القضاء، لكن القضاة لم يحفظوا هذا الدور وأصدرت أحكاما قاسية بحق عشرات الآلاف من كوادره.

أما بالنسبة للصحفيين، فإن القضاة أول من وقف

اعتراضا على تزوير الانتخابات، وتعرضوا لإجراءات انتقامية من النظام كانت بدايتها إحالة المستشارين محمود مكي وهشام بسطويسى للصلاحيه فادرك الشعب أن القضاة يدافعون عن إرادة الأمة وأنهم يتعرضون لإجراءات انتقامية لهذا السبب فوقف الشعب مع القضاة وقفه شجاعا صامدا تعرضوا للقضاة للضرب والاعتقال ولم يتهم ذلك عن مساندة القضاة.

وأضاف سليمان: «أما اليوم فقد رأى الشعب القضاة يقفون ضد ثورتهم، والحسين ودون سؤال المتهمين خلافا للقانون، وصادرت المحاكم صفاتنا كبير من النشطاء والسياسيين كانوا في صفه سوفا، بالإضافة إلى إعلام قوى يسعى لتشر فضيته، لكن في الأزمنة الأخيرة والتمتعة في إصدار قانون الهيئات القضائية، وجد القضاة أنفسهم ولأول مرة بدون أي ظهير شعبي، أو دعم برلماني وإعلامي، بل إن الأمر وصل مع البعض إلى التعبير عن حالة من «الشماتة»، ترصد في هذا التحقيق أسبابها وما إذا كان هناك نية لتجاوزها والعودة للوقوف مرة أخرى مع القضاة كشفاً يكتف كما كان المشهد في وقتهم الشهيرة التي خلفها التاريخ في عام ٢٠٠٥..»

**أين ذهبت قوة القضاء؟**

اختلف شكل الصراع بين السلطة والقضاء في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، ففي حين مرر البرلمان القانون الذى حذر فقهاء قانونيين وشيوخ القضاة منه، وأصيب الكثرين بالخيبة والإحباط بعدما علقا آمالا وريديه على ما أسماه بـ«حكمة الرئيس» ورفضه التصديق عليه، لم يبد أن هناك أي اعتراض مؤثر على مجرى الأمور وما أن بدأت محاولات الرفض والمعارضة محكوم عليها مسبقا بالفشل، حتى أن دعوات بعض العقلاء إلى التخلي عن روح الغضب والقضاة وتجاهل الصورة المهنية المشككة لدى غالبية فئات الشعب ضددهم للتصدي إلى تعول السلطة التنفيذية وتزويرها لكل ما دونها من سلطات.. بابت أيضا بالفشل.

الواقع أن القضاة، فقدوا خلال معركتهم الحالية أمام السلطة الحاكمة نفاذ قوتهم الرئيسية، المتمثلة في الظهير الشعبى المكون من أصحاب الوجد العام الذين يحملون للقضاة مشاعر إجلال واحترام وثقة، إضافة إلى القوى الثورية المعارضة، ثواب الشعب، نقابا المحامين والصحفيين المجتمع المدنى، إلى جانب الانقسامات الحادة التي تدور بين القضاة فيما بينهم بشأن تأييد النظام ودعمه المطلق.

يقول المستشار أحمد سليمان وزير العدل الأسبق، إنه في عامى ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، وقف القضاة ضد النظام

اعتراضا على تزوير الانتخابات، وتعرضوا لإجراءات انتقامية من النظام كانت بدايتها إحالة المستشارين محمود مكي وهشام بسطويسى للصلاحيه فادرك الشعب أن القضاة يدافعون عن إرادة الأمة وأنهم يتعرضون لإجراءات انتقامية لهذا السبب فوقف الشعب مع القضاة وقفه شجاعا صامدا تعرضوا للقضاة للضرب والاعتقال ولم يتهم ذلك عن مساندة القضاة.

وأضاف سليمان: «أما اليوم فقد رأى الشعب القضاة يقفون ضد ثورتهم، والحسين ودون سؤال المتهمين خلافا للقانون، وصادرت المحاكم صفاتنا كبير من النشطاء والسياسيين كانوا في صفه سوفا، بالإضافة إلى إعلام قوى يسعى لتشر فضيته، لكن في الأزمنة الأخيرة والتمتعة في إصدار قانون الهيئات القضائية، وجد القضاة أنفسهم ولأول مرة بدون أي ظهير شعبي، أو دعم برلماني وإعلامي، بل إن الأمر وصل مع البعض إلى التعبير عن حالة من «الشماتة»، ترصد في هذا التحقيق أسبابها وما إذا كان هناك نية لتجاوزها والعودة للوقوف مرة أخرى مع القضاة كشفاً يكتف كما كان المشهد في وقتهم الشهيرة التي خلفها التاريخ في عام ٢٠٠٥..»

**أين ذهبت قوة القضاء؟**

اختلف شكل الصراع بين السلطة والقضاء في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، ففي حين مرر البرلمان القانون الذى حذر فقهاء قانونيين وشيوخ القضاة منه، وأصيب الكثرين بالخيبة والإحباط بعدما علقا آمالا وريديه على ما أسماه بـ«حكمة الرئيس» ورفضه التصديق عليه، لم يبد أن هناك أي اعتراض مؤثر على مجرى الأمور وما أن بدأت محاولات الرفض والمعارضة محكوم عليها مسبقا بالفشل، حتى أن دعوات بعض العقلاء إلى التخلي عن روح الغضب والقضاة وتجاهل الصورة المهنية المشككة لدى غالبية فئات الشعب ضددهم للتصدي إلى تعول السلطة التنفيذية وتزويرها لكل ما دونها من سلطات.. بابت أيضا بالفشل.

الواقع أن القضاة، فقدوا خلال معركتهم الحالية أمام السلطة الحاكمة نفاذ قوتهم الرئيسية، المتمثلة في الظهير الشعبى المكون من أصحاب الوجد العام الذين يحملون للقضاة مشاعر إجلال واحترام وثقة، إضافة إلى القوى الثورية المعارضة، ثواب الشعب، نقابا المحامين والصحفيين المجتمع المدنى، إلى جانب الانقسامات الحادة التي تدور بين القضاة فيما بينهم بشأن تأييد النظام ودعمه المطلق.

يقول المستشار أحمد سليمان وزير العدل الأسبق، إنه في عامى ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، وقف القضاة ضد النظام

اعتراضا على تزوير الانتخابات، وتعرضوا لإجراءات انتقامية من النظام كانت بدايتها إحالة المستشارين محمود مكي وهشام بسطويسى للصلاحيه فادرك الشعب أن القضاة يدافعون عن إرادة الأمة وأنهم يتعرضون لإجراءات انتقامية لهذا السبب فوقف الشعب مع القضاة وقفه شجاعا صامدا تعرضوا للقضاة للضرب والاعتقال ولم يتهم ذلك عن مساندة القضاة.

وأضاف سليمان: «أما اليوم فقد رأى الشعب القضاة يقفون ضد ثورتهم، والحسين ودون سؤال المتهمين خلافا للقانون، وصادرت المحاكم صفاتنا كبير من النشطاء والسياسيين كانوا في صفه سوفا، بالإضافة إلى إعلام قوى يسعى لتشر فضيته، لكن في الأزمنة الأخيرة والتمتعة في إصدار قانون الهيئات القضائية، وجد القضاة أنفسهم ولأول مرة بدون أي ظهير شعبي، أو دعم برلماني وإعلامي، بل إن الأمر وصل مع البعض إلى التعبير عن حالة من «الشماتة»، ترصد في هذا التحقيق أسبابها وما إذا كان هناك نية لتجاوزها والعودة للوقوف مرة أخرى مع القضاة كشفاً يكتف كما كان المشهد في وقتهم الشهيرة التي خلفها التاريخ في عام ٢٠٠٥..»

**أين ذهبت قوة القضاء؟**

اختلف شكل الصراع بين السلطة والقضاء في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، ففي حين مرر البرلمان القانون الذى حذر فقهاء قانونيين وشيوخ القضاة منه، وأصيب الكثرين بالخيبة والإحباط بعدما علقا آمالا وريديه على ما أسماه بـ«حكمة الرئيس» ورفضه التصديق عليه، لم يبد أن هناك أي اعتراض مؤثر على مجرى الأمور وما أن بدأت محاولات الرفض والمعارضة محكوم عليها مسبقا بالفشل، حتى أن دعوات بعض العقلاء إلى التخلي عن روح الغضب والقضاة وتجاهل الصورة المهنية المشككة لدى غالبية فئات الشعب ضددهم للتصدي إلى تعول السلطة التنفيذية وتزويرها لكل ما دونها من سلطات.. بابت أيضا بالفشل.

الواقع أن القضاة، فقدوا خلال معركتهم الحالية أمام السلطة الحاكمة نفاذ قوتهم الرئيسية، المتمثلة في الظهير الشعبى المكون من أصحاب الوجد العام الذين يحملون للقضاة مشاعر إجلال واحترام وثقة، إضافة إلى القوى الثورية المعارضة، ثواب الشعب، نقابا المحامين والصحفيين المجتمع المدنى، إلى جانب الانقسامات الحادة التي تدور بين القضاة فيما بينهم بشأن تأييد النظام ودعمه المطلق.

يقول المستشار أحمد سليمان وزير العدل الأسبق، إنه في عامى ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، وقف القضاة ضد النظام

# الحيتان المتوثبة لافتراس مطار النزهة

تحتضن الإسكندرية، عروس البحر الأبيض المتوسط العاصمة الثانية، بين جنباتها العديد من الاستثمارات الإماراتية. وتتواجد الاستثمارات الإماراتية بالإسكندرية بواقع ٤٥ شركة، باستثمارات مالية تصل إلى ٤٢٠ مليون دولار من العام ٢٠١٦ طبقاً لمركز معلومات الهيئة العامة للاستثمار

والمناطق الحرة أي قرابة ٦ مليارات و٣٠٠ مليون جنيه، بالإضافة إلى ما يتم تداوله حول تحويل مطار النزهة إلى مدينة جديدة في الإسكندرية بتمويل خليجي. ويأتى مول كارفور والمملوك لأغنى الشخصيات على مستوى العالم، وهو المستثمر الإماراتى ماجد الفطيم، وكذا

محلات سنتر بوينت ومحلات ماكس ومحلات هوم سنتر وهى للملابس الجاهزة، بالإضافة إلى الخطوط الجوية الإماراتية ومكاتبها بالإسكندرية ومشروعات البنية التحتية والإنشائية.

الإسكندرية - محمد البسيونى

## مساع إماراتية للاستحواذ على «مطار النزهة» منذ ٣ أعوام.. و«الفطيم» و«بالم هيلز» و«طلعت مصطفى» تنتظر نصيب الأسد

### حجم الاستثمارات

وتشمل أهم المشروعات الاستثمارية التطوير العقاري ومشروعات اكتشافات البترول والغاز، فضلاً عن قطاع السياحة والصناعات الكيماوية والغذائية والتعدين. وتتواجد دولة الإمارات العربية المتحدة بالمركز الثالث على خريطة الاستثمارات الدولية في مصر.

ووفقاً لوزارة الاستثمار، تنوعت هذه الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد المصري، حيث يحتل قطاع الاتصالات النصيب الأكبر في الاستثمارات الإماراتية بالسوق المصرية، بنسبة 45%. ويستثمرات تقدر بنحو مليار و74 مليون دولار، ويشمل القطاع 40 شركة، وتستحوذ شركة اتصالات الإماراتية على أغلبية استثمارات القطاع بنحو مليار و54 مليون دولار.

### كارفور ماركيت

ويأتى على رأس قائمة الاستثمارات الإماراتية بالإسكندرية، محلات التجزئة والجملة الهابيز ماركيت كارفور والمملوك لرجل الأعمال الإماراتى ماجد الفطيم، والتي تقام على مساحة تجاوز العشرة أفدنة بمدخل الإسكندرية بجوار الحديقة الدولية، والذي يضم في جنباته مجمع من 150٠ محلا تجارياً ويرتاده صفوة المجتمع بالمحافظة، كما يضم عدداً من الكافيهات والمناشآت الترفيهية. ويقع كارفور استثماراته بالإسكندرية بما يقارب مليار و200 مليون جنيه بأكبر مول تجارى بالمدينة وبطاقة استيعابية لقرابة 20 ألف عميل.

### سوامع وبنيّة تحتية

كما شهدت الإسكندرية في عهد تولى اللواء طارق مهدي محافظاً، تدشين وتشيد صوامع القمح بمناطق غرب المدينة باستثمارات إماراتية قرابة مليار جنيه بعدد 8 صوامع لتخزين القمح و٥٦ بانكر ضخمة.

وتأتى الخطوط الجوية الإماراتية بعد هذه الاستثمارات الإماراتية التي تشهدها الإسكندرية، بعدة مكاتب ترويجية لها ولجالاتها بالإسكندرية بأرضى المناطق بوسط المدينة، من محطة الرمل ورشدى ومطار برج العرب وعدة مكاتب خدمية فرعية بأرضى الفنادق والمولات بالإسكندرية. وينافس الطيران الإماراتى على المستوى الدولى بين مكاتب الطيران العربية والعالمية.

«سنتر بوينت» و«هوم سنتر» و«ماكس» و«ظهور الاستثمارات الإماراتية في عروس البحر المتوسط، مع أول خلاف وقع بين الإدارة الإماراتية والعمال المصريين بمحلات سنتر بوينت و«ماكس» و«هوم سنتر» بالإسكندرية.

كان عدد كبير من محلات الشركة الإماراتية، قد قامت بتصفية إيجالاتها بالإسكندرية بعدد من الفروع ببناها المدينة، وخلصها من العروض والائتماء ببيع المعروض تحديداً وتمهيداً للتصفية والتفليح.

وقدرت شركة «الشرق الدولية للتجارة المحدودة» الإماراتية التي تعمل في مصر سحب جزء من استثماراتها في مصر من خلال إغلاق عدد من المحلات الكبيرة في الإسكندرية، بسبب صعوبة توفير العملة الصعبة وتضررها من الأوضاع الاقتصادية.

وأرسلت الشركة، لعدد كبير من المواطنين والمتعاملين معها رسائل بريدية وعلى هواتفهم تفيد بإغلاق 3 متاجر لسنتر بوينت، و«هوم سنتر» و«ماكس»، في مدينة الإسكندرية، اعتباراً من بدايات العام الحالى 2017.

وتعد هذه الشركة أكبر مجموعة مبيعات تجزئة في الشرق الأوسط، من حيث عدد العمال والإيرادات السنوية.

وأكدت مصادر بالشركة، أن السبب الرئيس في تفعيل قرار الإغلاق هو الظروف المعقدة التي تمر بها بيئة الأعمال خلال الفترة الحالية في مصر، وتضررها من القرارات الاقتصادية الأخيرة، وعجزها عن توفير العملة الصعبة، لمر الشركة الرئيسى في دبي، جعلها تتراجع عن خططها للاستثمار في مصر.

وأضافت، أن الشركة كان لديها خطة توسعات كبيرة منذ عام ونصف، لفتح منافذ جديدة في المحافظات المصرية المختلفة على مدى 3 سنوات، إلا أن القرارات الاقتصادية الأخيرة وقشل المفاوضات مع المستثمرين في الدولة، أجبرها

## استثمارات لـ 45 شركة وصلت لـ 6 مليارات و300 مليون جنيه

على إغلاق بعض الفروع، ومنها 3 متاجر في الإسكندرية.

وأعلن المدير الإقليمي للشركة بيتر مولاند، أن جميع الموظفين المتضررين من عملية إغلاق المتاجر في الإسكندرية ستتاح لهم فرصة الانتقال إلى أي من الفروع في القاهرة، أو أي من المتاجر على مستوى منطقة الشرق الأوسط، أما بالنسبة للموظفين الذين لا يرغبون في الانتقال فسيتم منحهم مكافأة نهاية الخدمة بشكل كامل بموجب قوانين العمل المصرية.

كما أضافت مصادر بالشركة المسئولة عن سنتر بوينت و«ماكس»، أنه تم اجتماع مع صاحب الشركة الذي وصل من دبي للقاهرة مع 4 عاملين مقيمين من إجمالى العاملين بالتفاوض على حقوقهم القانونية.

وأكد أحمد محمد، أحد العاملين سابقاً، في الشركة المالكة للعلامتين التجاريتين «سنتر بوينت» و«ماكس»، أن سبب الأزمة الحالية التي نتجت عن إغلاق أحد فروع «سنتر بوينت و«ماكس»، بالإسكندرية، هو أزمة خروج الدولار من مصر، لأن الشركة تحتاج تحويل كل إيراداتها التي تحصل عليها في مصر، وتقدر بمئات الملايين سنوياً، لمر الشركة الرئيسى في دبي.

كما أشار إلى أن الشركة كان لديها خطة توسعات كبيرة منذ عام ونصف، لفتح حوالي 50 محلاً في المحافظات المصرية المختلفة على مدى 3 سنوات.

### مطار النزهة

فاجأ الرئيس عبدالفتاح السيسى، رئيس الجمهورية، بإحدى جلسات مؤتمر الشباب بالإسكندرية، الجميع بشأن مطار النزهة وسط الإسكندرية بعدم استحالة تشغيله مرة أخرى بعد تجديده بتكلفة قاربت ٦٦٠ مليون جنيه، وإعلان الاستعداد لافتتاحه خلال العام الحالى.

وكان تصريح الرئيس، خلال الجلسة أحدكم بكل صراحة، لن تستطيع استخدام مطار الإسكندرية لعدة أسباب اعفوني من ذكرها، مشدداً على ضرورة اتخاذ القرار الخاص بكيفية استغلال المساحات المتوافرة في المحافظة.

فيما أحال شريف فتحي، وزير الطيران المدني،



## «لا لغلط المطار» حملة وهاشتاغ على مواقع التواصل

ملف المطار لجهات سيادية عليا لتقرير مصيره، وكشفت مصادر محلية، أن سبب الإحالة هو ظهور اعتراضات لبعض الجهات بوجود عوائق حول المطار تمنع الأمن والسلامة الجوية، وذلك بسبب انتشار المباني العشوائية عقب الانفلات الأمنى عقب ثورة ٢٥ يناير.

بينما تم تداول معلومات أخرى أرجعت سبب الإحالة إلى رغبة بعض رجال الأعمال وبعض الشخصيات النافذة في شراء أرض المطار بهدف إنشاء مدينة ترفيهية ومولات تجارية.

وهنا برزت أسماء عدة مطروحة على الساحة منها مستثمر إماراتى غير معلوم حتى الآن، وشركة بالم هيلز المطروحة لرجل الأعمال محمد منصور والشهير بـ منصور شيفورليه.

مطامع واستحواذات تعود المطامع في أرض مطار النزهة إلى الوراء منذ سنوات عديدة، حيث تكررت محاولات الاستحواذ على الأرض وإقامة مشروعات الاستثمارات عقارية بها، وتم تعطيل العمل به لهذا الغرض، حيث توقفت الرحلات الدولية بمطار النزهة في نهاية عام 2011، وظل يستخدم فقط لنقل العاملين في شركات الخدمات البترولية وأيضا بعض الطائرات الخاصة، وتم تحويل كل الرحلات إلى مطار برج العرب للبدء في خطة التطوير في يناير 2012.

وأعيد تجديد مطار النزهة بعد ثورة ٢٥ يناير، وعالجت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة تسرب المياه بأرض المهيبط التي تتراكم بفعل المياه الجوفية، خاصة مع انخفاض الأرض عن سطح البحر، مما استلزم خفض منسوب المياه الجوفية وصرف المياه على مصرف الأملاك خارج المطار.

كما صنّحت وزارة الطيران المدني، مبلغ ٢٢٠

## «كارفور و«ماكس» و«سنتر بوينت وهوم سنتر والخطوط الجوية».. أبرزها

يستلزم خفض منسوب المياه الجوفية وصرف المياه على مصرف الأملاك خارج المطار بعد تجمع المياه.

وكشفت عن أن هناك اعتراضات ووجهات نظر متعددة أثيرت عن وجود عوائق فنية وأمنية، لتسهيل المطار، للبناء العشوائى حوله، مما يمثل خطورة على حركة التشغيل، في ذات الوقت، ترددت شائعات عن عروض وتدخلات من بعض رجال الأعمال لشراء أرض المطار، لإنشاء مدينة ترفيهية ومولات تجارية.

كما أشارت إلى أن جميع الجهات الرقابية والأمنية والفنية داخل الدولة وافقت على تشغيل مطار النزهة بالإسكندرية، وأقرت تلك الجهات بصلاحيات المطار عدا وزارة الداخلية التي استخدمت مصطلح الدواعى الأمنية لمنع التشغيل، كمنهى وممر وصلات وغيرها، وأن «الدواعى الأمنية» لا تتعلق بالرخصة السارية للمطار والصلاحيات الفنية التي أقرتها سلطة الطيران المدني وغيرها من المنظمات الدولية.

من جانبها، طلبت الحكومة دراسة المشروع بناء على هذه الطلبات والتي كانت تحديدا من عدد من الشركات العالمية، ومنها مجموعة الفطيم العقارية الإماراتية، ومجموعة طلعت مصطفى، وشركات أخرى لاستغلال مساحة 5 آلاف فدان، وهي مساحة أرض مطار النزهة، لإقامة مدينة سكنية متكاملة تحتوي على مستشفيات ومدارس وإسكان شباب وإسكان فاخر، وعقدت المحافظة عدداً من اللقاءات مع ممثلي هذه الشركات خلال العام الماضى.

وأضافت أنه من المقرر أن تسارع الحكومة في طرح مزيداً لاستغلال الأرض بالتعاون مع وزارة الإسكان، بحيث لا تكون هناك عملية استحواذ لشركة بعينها ولا تحصل شركة واحدة على الأرض ككل وإنما تتم الترسية على 5 شركات على الأقل.

قدمت النائبة منى منير، عضو مجلس النواب، طلب إحاطة ضد وزير الداخلية، بشأن رفض الوزارة تشغيل مطار النزهة بالإسكندرية، مؤكدة أن مطار النزهة كان هو المنفذ الأوجه لعروس البحر الأبيض المتوسط، حتى تم إنشاء مطار برج العرب في عهد الفريق أحمد شفيق، وتم إغلاقه بعد ذلك للتجديد والتحديث لعدة سنوات.

وأضافت النائبة، في بيان لها، أنه في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسى، تدخلت القوات المسلحة، للقضاء على المشكلة الرئيسية بهيبط المطار لتراكم المياه الجوفية، نظراً لأن طبيعة أرض المطار منخفضة على سطح البحر، مما

يكون عبئاً على البنية التحتية للمحافظة. يقول محمد إبراهيم، من أهالى عزبة المطار: «من الممكن تدارك الأمور قبل استفحالها وتعالى الغابات الأسمنتية الكئيبة بوقف جميع مظاهر البناء حول المطار في المنطقة ما بين الطريق

الدائرى والدولى، والزحف والتعدى على الطريق الزراعى امتداداً لسموحة وإزالة مساكن عزبة المطار.

وطالب بضرورة تعويض المتضررين بمساكن بديلة وتوسيع الطريق الزراعى وإزالة منطقة الداون تاون برمتها، وتوفير أماكن بديلة لإسقاط لحرم المطار، ولكن استخدامه للطائرات الصغيرة للطيران المحلى والهليكوبتر.

فيما أضافت خان على، من أهالى المنطقة، أنهم يعيشون بمنطقة عشوائية منذ عدة سنوات، والخدمات التي يتلقونها يتدورون مقابلها المر والعلقم من صرف صحى ومياه شرب وكهرباء وغاز وزيغيف خبز.

وتابعت أن هذه أبسط الحقوق لأى مواطن في أى دولة، ولكن يبدو أن الحكومة تأسست كل ذلك وأول ما شطحت نطحت وتركت المعدومين مدفونين تحت الأرض، وفكرت في مصلحتها ببيع الأرض والاستفادة من عوائد ما والى مش عجيبة يعوت.

كما رفض محمد الجندي، من منطقة مطابع محرم والمجاورة للمطار، بيع أرض مطار النزهة شكلاً وموضوعاً، داعياً السنوليين في الحكومة المصرية للتعلم والتروى، خاصة أننا لا نبيع سيارة أو منزل أو نهدم عقاراً قديماً لإحلال جديد مكانه، بل ما ستم الإطاحة به مطار بشحمه ولحمه.

وكشف جلال حسين، من أهالى الإسكندرية، أنه كان يتوجب على السنوليين بدءاً من الرئيس عبد الفتاح السيسى، أن يوزروا المنطقة ويتفقدوها ويكون هناك معلومات كاملة عن حياة القاطنين بجوار هذه المساحة الشاسعة التي سيتم بيعها.

وأعرب عن رفضه لفكرة الهدم والبيع، مطالباً رئيس الجمهورية بالعمل على الصالح العام قبل

الصالح الاقتصادى.

«حملة وهاشتاغ «لا لغلط المطار» دشّن نشطاء بالإسكندرية، حملة وهاشتاغ بعنوان «لا لغلط المطار» على مواقع التواصل الاجتماعى.

وقال أحمد كامل، مؤسس الحملة، إن مطار النزهة يعد أحد المعالم الرئيسية لعروس البحر المتوسط، ومنذ إنشائه له طبيعة خاصة لتخفيض منسوب المياه الجوفية، والذي يقع على بعد 7 كم من مدينة الإسكندرية.

وأكد أنهم حاولوا الاتصال بوزير الطيران شريف فتحي للتأكد من صدق أو كذب ما يروج من معلومات حول هدم بيع المطار، ومحاولة مقابلته، ولكنه كان مسافراً خارج البلاد.

وتم توجيه رسالة لرئيس مجلس النواب على عبدالعالم، أنه لا توجد دولة في العالم تقوم بخلق مطارات لأى سبب من الأسباب، ولكن عند الضرورة يمكن الحد من استخدام بالطريقة التي تليق بمطار تاريخى.

كما أن المطار بعد تطويره سوف يستوعب مليون راكب، وهذا كفيلاً بتخفيف الضغط عن مطار برج العرب، الذى أصبح مكتظاً بثلاثة أضعاف استيعابه، هذا بخلاف أن أعمال افتتاح المبنى الجديد المول من «الجايك» اليابانية لن يتم على الأقل قبل 3 سنوات.

من ناحية أخرى، أكدت المؤشرات الاقتصادية الأولية للدراسة الاقتصادية لهذا المشروع أنه سوف يحقق 40 مليون دولار خلال 4 سنوات.

فيما أكد محمد سلطان محافظ الإسكندرية، أنه سيتم تأسيس مدينة الإسكندرية الجديدة على أرض مطار النزهة التي تتجاوز مساحتها 650٠ فداناً، والذي تم إغلاقه لبدء عملية تطويره عام 2012، وهو يبعد عن وسط مدينة الإسكندرية 6 كم ويحيط بين الطريق الزراعى والصحراوى ويعتبر من أكثر المناطق تميزاً بالإسكندرية.

وأضاف أن مدينة الإسكندرية الجديدة تقع في الامتداد الصحراوى الغربى للمحافظة على بحيرة مبروط، وتمتد من كارفور إسكندرية وحتى كافر مدينة برج العرب، على مساحة أراضى كبيرة تتخطى 50 مليون متر مربع.

وتتمتع هذه المنطقة بتوافر المياه بها سواء مياه ارتوازية أو قريباً من البحر ووجود بحيرة في منتصفها بحيث تساعد على تنميتها في حال رغبة الدولة في إنشاء محطات تحلية مياه بها، توفيراً لنفقات النقل.



# «يا ما في الحبس مظالم».. غرائب وعجائب السجون



جريمة وهو لم يتعد الثلاث سنوات، وآخرتهم بتفجير كنيسة، وهو مريض يركض "طريح الفراش"، وهو الأمر الذي جعل هؤلاء يحصلون على براءات من هذه التهم التي قبض عليهم فيها دون عمل تحريات كاملة. وفي إطار ذلك رصدت "المصريون" انتشار مثل هذه العمليات غير الدقيقة في الضبط، والتي غالباً ما يصبح هذا المتهم بعد فترة من القبض عليه بريئاً خارج السجون..

عبد الراضى الزناتى ومصطفى صابر

«يا ما في الحبس مظالم»، هذا المثل الشعبي عانى منه العديد من المواطنين في السجون المصرية خلال الفترة الأخيرة، نتيجة عدم الدقة في التحريات الأمنية عن بعض المتهمين الذين قاموا بتنفيذ بعض العمليات الإجرامية في مصر، وهكذا يدفع بعض المواطنين ممن ليس لهم ذنب، أياماً من عمرهم داخل السجون المصرية لفترة غير معلومة إلى أن تثبت براءتهم. والأغرب من ذلك أن معظم المتهمين من أصحاب الإعاقات الجسدية، فذري شخصاً كفيفاً الفى القبض عليه بتهمة "القصص" وطفل ارتكب

كيفية متهم بقنص ضابط شرطة.. «طفل البرونة» متهم بمقاومة السلطات .. ومواطن طريح الفراش وآخر يعاني من شلل أطفال متهمان بحرق كنيسة

بالحكم الصادر ضد ابنه، مضيفاً: «النيابة وجهت لائسب تهمة قتل ٣ مواطنين»، مشيراً إلى أن النيابة قامت بحبسه على ذمة التحقيقات. وأوضح والد الطفل، أن أحد الضباط جاء إلى المنزل لأخذ الطفل لتنفيذ حكم الحبس ضده، ولكن عندما علم العمر الحقيقى لطفله وهو ٤ سنوات تمكرو وغادر.

**عبد السلام: يحق للمتهم أن يقاضى أمور الضبط القضائى الذى حرر تحريات**

من جانبه، قال عمرو عبد السلام، المحامى والنشاش الحقوقي، إنه من المستقر عليه قضاءه أن الدولة غير مسؤولة عن أعمال القضاء، ومن ضمنها سلطة التحقيق، التي تعد شعبة من شعب تحريات المتهم، وهي التي تتولى تحريك الدعوى الجنائية، إلا إذا كان هناك خطأ جسيم وقعت فيه سلطة التحقيق، لأن حكم البراءة في ذاته بعد تمييزاً معنوياً. وأضاف عبد السلام: «لكن إذا كان الحكم الصادر بالبراءة أسس على محضر تحريات ثبتت مخالفته للحقيقة بوجود تزوير في مضمونه، ففي هذه الحالة يحق للمتهم أن يقاضى أمور الضبط القضائى الذى حرر محضر التحريات، وبناء عليه يحق له مطالبته بالتعويض عن جريمة التزوير».

وأكد الحقوقي، أنه أما فيما عدا ذلك من حالات فلا يحق للمحكوم عليه أن يطالب بالتعويض بعد الحكم عليه بالبراءة، ولكن يجوز له أن يطالب بالتعويض عن فترة الحبس الاحتياطى التي قضاهامنذ تاريخ القبض عليه، وحتى الحكم بالبراءة، وقد حدد القانون مقدارها، وهي خمسة جنيهات عن كل يوم حبس قضاهام.

لكن الشخص قام بتسليم نفسه، مؤكداً برأته، وعدم مغادرته مدينته رأس غارب، طوال الشهور السابقة. وتبين من خلال التحقيقات، وشهادات الشهود، صدق رواية الشخص، البالغ من العمر ٤٥ عاماً، إذ أكدت التحريات الأمنية أنه مريض بالقلب، ولم يتم إلى أى تنظيم دينى أو سياسى، ولا يرتبط بأى جماعة مسلحة.

**يعانى من شلل الأطفال والتهمة حرق كنيسة**

أحمد ربيع عبد الفتاح يبلغ من العمر ٢٧ عاماً من مواليد محافظة الفيوم، يعانى من شلل أطفال وضمور في قدمه اليسرى، حكم عليه به ١٥ سنة، والتهمة حرق كنيسة وقطع طريق. وقد دخل أحمد ربيع، فى إضراب كامل عن الطعام منذ ١٤ شهراً نتيجة الحكم الظالم عليه، وصفت أسرته الحكم بـ«القاسى» للغاية، فى حق معاق لا يستطيع التظاهر ولا الوقوف على قدميه مع إقرار النيابة بذلك فى محضرها، الذى امرت فيه بحبسه احتياطياً لمدة تجاوزت الـ١٤ شهراً، ثم الحكم عليه به سنة.

وأضافت زوجته، أن هذا الإضراب يعرض حياة زوجها للخطر ويؤثر على زوجته وطفليته؛ فإن المحكمة والنيابة تتنمنا في إصدار قرار بالإفراج الصحى عنه نتيجة ظروفه الصحية. أما الطفل أحمد منصور، البالغ من العمر ٤ سنوات، حكم عليه بـ ٢٥ سنة سجنًا بتهمة «حرق أقسام»، ومهاجمة رجال الشرطة، وأعمال شغب، وذلك بعد أن أصدرت محكمة غرب القاهرة العسكرية، قراراً بالسجن المؤبد على ١١٦ متهماً من بينهم الطفل أحمد منصور. ومن جانبه، قال والد الطفل، إنه فوجئ



طفل ٤ سنوات متهم بمقاومة الشرطة وقتل ٣ مواطنين

بإجراء التحقيقات والفحص، تبين أنه يعانى من أمراض القلب والجلطة، وأنه كان طريح الفراش، ولا يقدر على الحركة خارج المدينة، بالإضافة إلى التحريات نوعها، أفرجت نيابة محافظة البحر الأحمر عن «على محمود محمد حسن» إثرهاية. وراجعت النيابة وزارة الداخلية، وأخطرت قسم رأس غارب، وتحرر المحضر رقم ٢١ أحوال القسم.

من بين هؤلاء «على محمود محمد حسن» الذى سلم نفسه عقب مشاهدة صورته واسمه على وسائل الإعلام المرئية. وفى مفاجأة كبيرة، تعد الأخرى من نوعها، أفرجت نيابة محافظة البحر الأحمر عن «على محمود محمد حسن» الذى يقيم برأس غارب فى الغرفة، بعد أن اتهمته وزارة الداخلية بأنه ضمن خلايا تفجير الكنيستين.

فيها بالعالم الخارجى لإقناذه من التهم الموجهة إليه، لأنه كفيف وإعاقة تمنعه من ارتكاب أى جريمة. **اتهمته الداخلية وبراءته النيابة** عقب تفجير كنيستى الإسكندرية ولفظاً، وأصدرت وزارة الداخلية، بياناً لها بأسماء العناصر الإجرامية التي استهدفت تفجير الكنيستين، ورصد مبلغ مالى للوصول لمنفذى الهجوم السافر، الذى راح ضحيته العديد من الأرواح، فكان

يسرق ويقاوم السلطات؟ وقال محامى الطفل محمود الشناوي، إن الطفل زياد لم يتجاوز الثالثة من عمره، طبقاً لشهادة الميلاد، فاطلع عليها الطفل بسرقة مواد من المحاجر ومقاومة السلطات والهروب أثناء ضبطه، لاعتقد للوهلة الأولى أنه عتيد فى الإجراء، لكن المفاجأة المدهشة، أن المتهم طفل لم يتجاوز عمره الثلاثة أعوام. فقد قضت محكمة مدينة نصر فى وقت سابق، ببراءة الطفل الصغير زياد حسن فتاوى، بالبراعة إعلامياً به طفل البرونة» فى قضيتي «سرقة مواد مجرية ومقاومة سلطات»، والتي حكم فيها بحبسه عاماً لكل قضية.

وتعود تفاصيل الواقعة، عندما نصرت مباحث قسم شرطة أول مدينة نصر، بلاغاً من مدير إدارة الأمن بمشروع المحاجر بالقاهرة بتهمة فيها حسن فتاوى «والد الطفل» بقيادة سيارة محملة بالرمال، بسرقة مواد مجرية، والقيادة بصورة جنونية، وتعرض القوة المرافقة له للخطر، ومقاومة السلطة.

ومن خلال الاستعلام من إدارة مرور القاهرة، تبين أن السيارة مسجلة باسم نجله البالغ من العمر ٣ سنوات، حيث قام والد الطفل بكتابة ملكية السيارة باسمه، وأثناء عمله بها فى أحد المحاجر، استوفقه أحد الأشخاص وطالبه بدفع المصروف الشرعى لحمل الرمال واتهمه بالسرقة.

وتتم إحالة القضية لمحكمة عاجلة، انتهت بالحكم على المتهم، وهو الطفل المسجل باسمه السيارة من قبل والده بالحبس ٣ أشهر مع الشغل والنفاذ، فيما طالب دفاع الطفل أمام المحكمة بإجراء تحريات دقيقة فى مثل هذه القضايا، فكيف لطفل فى هذه السن الصغيرة أن

تعد قضية اتهام طفل بمقاومة السلطات من أشهر قضايا العصر الحديث، فلو اطلع أحد على تحريات المباحث التي اتهمت الطفل بسرقة مواد من المحاجر ومقاومة السلطات والهروب أثناء ضبطه، لاعتقد للوهلة الأولى أنه عتيد فى الإجراء، لكن المفاجأة المدهشة، أن المتهم طفل لم يتجاوز عمره الثلاثة أعوام. فقد قضت محكمة مدينة نصر فى وقت سابق، ببراءة الطفل الصغير زياد حسن فتاوى، بالبراعة إعلامياً به طفل البرونة» فى قضيتي «سرقة مواد مجرية ومقاومة سلطات»، والتي حكم فيها بحبسه عاماً لكل قضية.

وتعود تفاصيل الواقعة، عندما نصرت مباحث قسم شرطة أول مدينة نصر، بلاغاً من مدير إدارة الأمن بمشروع المحاجر بالقاهرة بتهمة فيها حسن فتاوى «والد الطفل» بقيادة سيارة محملة بالرمال، بسرقة مواد مجرية، والقيادة بصورة جنونية، وتعرض القوة المرافقة له للخطر، ومقاومة السلطة.

ومن خلال الاستعلام من إدارة مرور القاهرة، تبين أن السيارة مسجلة باسم نجله البالغ من العمر ٣ سنوات، حيث قام والد الطفل بكتابة ملكية السيارة باسمه، وأثناء عمله بها فى أحد المحاجر، استوفقه أحد الأشخاص وطالبه بدفع المصروف الشرعى لحمل الرمال واتهمه بالسرقة.

وتتم إحالة القضية لمحكمة عاجلة، انتهت بالحكم على المتهم، وهو الطفل المسجل باسمه السيارة من قبل والده بالحبس ٣ أشهر مع الشغل والنفاذ، فيما طالب دفاع الطفل أمام المحكمة بإجراء تحريات دقيقة فى مثل هذه القضايا، فكيف لطفل فى هذه السن الصغيرة أن

## للهرب من جحيم السجون المصرية..

# «يا بخت من كان الباسبور الأمريكى فى جيبه»

آية حجازى ومحمد سلطان ومتهمو التمويل الأجنبى.. أشهر الناجين من القفص امرى

رزام الحكم فى مصر، يحمل الجنسية البريطانية، وكذلك أبناء الرئيس المعزول محمد مرسى. وشدد هيكل على أن مطالبات بعض المنظمات والأشخاص من الرئيس الأمريكى ترامب بالتدخل للإفراج عن ٢١ مصرى يحملون الجنسية الأمريكية، على غرار ما حدث مع آية حجازى، أمر غير مقبول ويقفل من هيئة القضاء المصرى.

وتابع: الدول الأجنبية تمارس ما تدعى أنه حقها فى رعاية حقوق مواطنيها بالخارج عند تورطهم فى أى قضية، وهنا تلقى السياسة بظلالها على الأحكام القضائية، وقد تدخلت الدول الأجنبية فى بعض قضايا الجاسوسية، وحدثت كثيراً من قبل أن أفرجت دول عن جواسيس فى صفقات تبادل أسرى أو غير ذلك من القضايا السياسية، بمعنى أننا يمكننا القول بأن قضية آية حجازى سياسية أكثر منها حقوقية قانونية.

**سليمان: ترامب تدخل لإخلاء سبيل آية حجازى بغض النظر عن كونها جانية أم مجنى عليها**

على سياق آخر، قال المستشار محمد سليمان، أحد قضاة «بيان رابعة» الحاليين للصلاحيات ورئيس المحكمة الابتدائية بسوهاج، إن قضية التمويل الأجنبى التي تم فيها الإفراج عن بعض المتهمين الذين يحملون الجنسية الأمريكية، وتدخل فيها المستشار عبد المعز إبراهيم لدى الدائرة التي تظرر الدعوى، انتفض قضاة تيار الاستقلال وجمعاو التوقيعات لعقد جمعية عمومية لمحاسبة المستشار عبد المعز، لما شكل تدخله من جرم وامتهان فى حق القضاء والقضاة، بينما اليوم لم نسمع رداً من القضاء على البيان الصادر من البيت الأبيض. بأن ترامب تدخل لإخلاء سبيل آية حجازى، بغض النظر عن كونها جانية أم مجنى عليها.

**عبد الراضى الزناتى وأحمد الشربيني**

**متهمو التمويل الأجنبى أكثر المستفيدين من الجنسية الأمريكية**

قال أسعد هيكل، المحامى الحقوقي وعضو لجنة الحريات بنقابة المحامين سابقاً، إن «الحقوق والحريات» فى مصر هى قضية وطنية داخلية، لا ينبغي أبى حال من الأحوال أن يكون للدول الأجنبية أى تدخل فيها. وأضاف هيكل، أنه لا يجوز للأشخاص أو لآى منظمة مصرية تعمل فى مجال حقوق الإنسان، أن تلقى أموالاً من دولة أجنبية مقابل تقارير ترسل إليها عن شأن داخلى مصرى، فالدول لا تعطى منحا لأفراد أو جماعات خارج حدودها إلا لتحقيق مصالحها.

وأوضح هيكل، أنه مع توافر حسن النية للمصريين الذين يحملون الجنسية الأمريكية كأية حجازى، إلا أن الدولة المصرية من حقها أن تتخذ من الإجراءات ما يحمى أمنها الداخلى، خاصة أن المنظمة التي أسستها آية حجازى، لم تأخذ صفة شرعية، وفق القوانين المصرية.

وأكد هيكل، أن هناك كثيراً من المصريين يحملون جنسيات دول أخرى وخاصة من السياسيين والمشاهير، على سبيل المثال، جمال مبارك، الذى كان يستعد لتولى



منظمات أمريكية تطالب ترامب بالإفراج عن ١٩ أمريكياً فى السجون المصرية على غرار «آية حجازى»

المصرية، عقب الحكم عليه بالسجن المؤبد فى قضية غرفة عمليات رابعة، وغادر إلى الولايات المتحدة بعد أن قضى عامين فى السجون المصرية، والذى سجد على الأرض الأمريكية فور وصوله لها. **١٩ مسجوناً يحملون الجنسية الأمريكية.. ومطالبات لترامب، بالتدخل للإفراج عنهم**

بعد تدخل الرئيس الأمريكى دونالد ترامب للإفراج عن آية حجازى واستقبالها بالبيت الأبيض، طالب بعض المنظمات الأمريكية من الرئيس الأمريكى دونالد

البيت الأبيض، بعد إرساله طائرة خاصة لها لنقلها من مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مما أكد المزاغمة القوية حول تدخل الرئيس الأمريكى دونالد ترامب لدى السلطات المصرية للإفراج عن آية حجازى، المواطنة المصرية التي تحمل الجنسية الأمريكية. **محمد سلطان يسجد فى أمريكا بعد الخروج من مصر**

وحتى إطار ذلك رصدت "المصريون" انتشار مثل هذه العمليات غير الدقيقة في الضبط، والتي غالباً ما يصبح هذا المتهم بعد فترة من القبض عليه بريئاً خارج السجون..

عقب تفجير كنيستى الإسكندرية ولفظاً، وأصدرت وزارة الداخلية، بياناً لها بأسماء العناصر الإجرامية التي استهدفت تفجير الكنيستين، ورصد مبلغ مالى للوصول لمنفذى الهجوم السافر، الذى راح ضحيته العديد من الأرواح، فكان

مميزات الجنسية الأمريكية وشروط الحصول عليها أشهر الحالات التي استأذنت منها فى مصر، ورأى المحللين القانونيين فى التدخل الأمريكى فى الشأن القانونى المصرى. **شروط الحصول على الجنسية الأمريكية**

بعد الزواج من مواطن أمريكى أو مواطنة أمريكية، أحد أهم الشروط للحصول على الجنسية الأمريكية، كما تمنح الجنسية فى حالة ولادة أى طفل لأبوين غير أمريكيين داخل حدود الولايات المتحدة، فيصعب المولد مواطناً أمريكياً دون شروط، ويحق لوالديه التواجد معه ويحصلان هما أيضاً على الجنسية الأمريكية بعد ٥ أعوام. مميزات الباسبور الأمريكى هناك مميزات كثيرة يكتسبها الشخص بمجرد الحصول على الجنسية الأمريكية، منها حق الإقامة والعمل فى أمريكا، وحق دعوة الأقراب لدخول الأراضى الأمريكية، وتسهيل حصولهم على تأشيرة الزيارة، كما أن المواطن الأمريكى يتم تسهيل التعامل معه فى أغلب المساطرات حول العالم، وغيرها من الإيجابيات التي يتمتع عدد كبير من النجوم أن يتمتع بها هم وأطفالهم.

**آية حجازى من السجن إلى البيت الأبيض** خلال الأيام الماضية، برزت محكمة جنابات القاهرة، آية حجازى، وزوجها وآخريين، من اتهامهم فى قضية جمعية «بلادي»، بارتكاب جرائم تشكيل وإدارة عصايبه متخصصة للإلتجار بالبشر، تدخل الرئيس الأمريكى دونالد ترامب لدى السلطات المصرية للإفراج عن آية حجازى، المواطنة المصرية التي تحمل الجنسية الأمريكية. **محمد سلطان يسجد فى أمريكا بعد الخروج من مصر**

يعتبر الباسبور الأمريكى أو الجنسية الأمريكية، «الفاشون السحري»، والتي بمجرد الحصول عليها تفتح جميع الأبواب الملققة فى العالم بما فيها أصعب الأبواب، وهى أبواب السجون والمعتقلات، فيقف القاضي المصرى مكيلا بقوانين واتفاقيات الدول فلا يستطيع أن يطبق القانون على هذا المتهم الذى يعلم جيداً أنه حتى لو حصل على إعدام سوف يذهب إلى بلده الذى يحمل جنسيته دون أن يفتقر منه أحد، بل ستأتى طائرة خاصة وترحل به دون أن ينفذ فيه الحكم. ولعل ما حدث منذ أيام قليلة مع آية حجازى، بعد برائتها من التهم المنسوبة إليها واستقبال الرئيس الأمريكى لها بالبيت الأبيض، قد رفع من أسهم تجارة الجنسية الأمريكية فى مصر، وزاد من الأقبال عليها، وفتح أيضاً عدداً من المنظمات الحقوقية الأمريكية بمطالبة الرئيس الأمريكى دونالد ترامب، بسرعة التدخل لدى السلطات المصرية خوفاً من تعرض المتهمين الذين يحملون الجنسية الأمريكية لأى انتهاكات أو اعتداءات داخل السجون المصرية.

ولم يكن التدخل الأمريكى لدى السلطات المصرية للإفراج عن آية حجازى هو الأول من نوعه، بل سبقته عدة محاولات أمريكية نجحت فى الإفراج عن عدد من المتهمين فى السجون المصرية ممن يحملون الجنسية الأمريكية، منهم الناشط السياسى محمد سلطان نجل القيادى الإخوانى صلاح سلطان، والذي يحمل الجنسية الأمريكية، وتم الإفراج عنه وعودته إلى الأراضى الأمريكية ساجداً على الأرض، بالإضافة إلى تنازله عن الجنسية المصرية. كما نجحت السلطات الأمريكية فى عهد الرئيس الأمريكى السابق باراك أوباما، فى الإفراج عن المتهمين الذين يحملون الجنسية الأمريكية فى السجون المصرية فى قضية التمويل الأجنبى، والذين تمت تبرئتهم ومغادرتهم السجون المصرية إلى الأراضى الأمريكية.



## ليس من الإسلام

محمد عبدالقوس



## هل تستحق مصر أن تُحكم بالاستبداد

**هناك حكمة عربية شهيرة تعجبني جدًّا تقول: 'كيفما تكونوا يولى عليكم..' وهذا كلام صحيح إلى حد بعيد! فالشعوب المنحصرة يلقب بها حكام يحرصون على حريتها، وحتى إذا حاولوا الانفراد بالسلطة فلن يفلحوا، لأن الشعوب لهم بالمرصاد**

والفصل بين السلطات أمر لا يقبل الجدل في هذه المجتمعات، ولذلك يحرص الكل على احترامها ولا يفكر في الاعتداء عليها حتى ولو كان له مليون ملحوظة سلبية تجاهها!

وإذا جئنا إلى شعوب العالم المتخلف أو دول العالم الثالث وهو التعبير "اللطيف" الذي يستخدم في وصفها، نجد الوضع مختلفًا تمامًا، فهذه البلدان غير حريصة بالرمة على الديمقراطية والحريات العامة والفصل بين السلطات.. إنها تعيش يومًا بيوم تحت جاهدة عن لقمة العيش في حياة صعبة والغلاء يطحنها! فالديمقراطية مايتوكش عيش" حتى رأى البعض، ولذلك كان السهل على الاستبداد السياسي أن يستولى عليها وصدق من قال: "كيفما تكونوا يولى عليكم !!

وبلادي نموذج رائع لما أقول.. ولن أتحدث ملك بطريقة نظرية، بل أذكر نموذجًا عمليًا لما أعنيه.. فقد صدر قبل أيام قانون يسمح لرئيس الجمهورية باختيار رؤساء الهيئات القضائية، وكان قد أحكم قيضته من قبل على جميع الأجهزة الرقابية بقتانوم مشابهة!
فلماذا نتوقع بعد ذلك أن يجرؤ أحد من تلك الأجهزة أو القضاء محاسبية رئيس الدولة وهو الذي يختار قياداتها!! الإجابة معروفة بالطبع، ولكن ماذا كان رد فعل القضاء شافية لا تسمن ولا تعتنى من جوع! وحتى هذا كان هناك انقسام ويؤسفني القول وأنا حزين بأن إجماع على إضمار على الخوض للقانون الجائر برغم عدم موافقتهم عليه!!

ويؤسفني القول وأنا حزين بأن الأوضاع تدهورت في بلادنا بصورة خطيرة، وقبل فترة قوام بتأيير الجديدة أحال النظام البائد اثنين من كبار القضاة إلى التحقيق بصورة غير شرعية، فهب زملاؤهم لتجديتهم فيما عرف بانتفاضة القضاة الشهيرة!! واضطرت السلطة إلى التراجع وكانت تلك إحدى العلامات الأساسية على أن التغيير قادم في مصر!! أما الآن فلا حل ولا خبر!! ولا أحد يهتم والجميع المدنئ ضعيف جدا والأحزاب غائبة، بل تجد من يدافع عن هذا الظلم! وشتان الفارق بين أوضاعنا الآن وأوضاع ما قبل الثورة، وصدق من قال: "كيفما تكونوا يولى عليكم".

## هنا القاهرة

طه الشريف



## إلى رافضى مبادرة إنقاذ سيناء!!

**قدم حزب البناء والتنمية مبادرته من أجل إنقاذ سيناء استعشرا منه للآزمة الخطيرة والمخاطر الجسيمة التي تتولد عن تلك الأزمة المتفاقمة، ولما ينتج عنهما من سقوط الدماء النكية وما يستتبعه من فزائت زبذ الصراع تقييداً، والكلفة الباهظة لتلك الصراع والتي يتحملها الجنود وحدهم**

إضافة إلى الخطير الداهم الواقع على الأمن القومي المصري جراء الصراع على هذه الأرض، والتي تمثل بوابة مصر الشرقية، ناهيك عن ضعف خط المواجهة الأول مع العدو الصهيوني، وسبب ما سبق قدر المخلصون أنه سيضع حتماً ما يشونه في بلادنا من الخطر الفكري الناشئ عن ارتقاع وتيرة هذا الصراع بصورة تؤدي إلى غياب صوت الحكمة والعقل وتتنامى معه تيرة التطور والتفكير ودعاوى القتل والاستئصال واستباحة الدماء والحرمات من أطراف الصراع وما يتبعه من تغيير العقيدة إلى توجيه الساحة نحو الدالكل بدلا من توجيهه إلى أعداء الأمة.. والحسبة فوق ذلك تكمن في امتداد رهقة الصراع – وقد تحقق– إلى سيناء إلى الدلتا والوادي، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الأمنى وما له من تداعيات تمس كيان الدولة وتؤثر على بنيان الاقتصاد وحركة الاستثمار.

يؤذي- وينتججة حتمية- في تهديد سلامة التراب الوطنى ووحدة أراضيها على طم مخطلطات إقتبعت دول المنطقة التى تجرى على قدم وساق!

استشعر حزب البناء والتنمية كل تلك المخاطر الجسيمة التى تهدد الوطن وتدفع به إلى أتون صراع دموى شديد الخطورة، فأطلق مبادرته من أجل إنقاذ سيناء وإنقاذ الوطن معه مما يحاك له، ويدير سياطه في وحل الحروب الداخلية البنية على الطائفيية المقيتة والأيديولوجيات المتطرفة.

لكنّ مبررات إطلاق الحزب لمبادرته من أجل إنقاذ سيناء لم ترق للبعض – وهم على أنواع – فعمدوا إلى التشكيك فيها وتلئس بعضهم رداء الوطنية وهو يحذر من خطورتها على البلاد! بل وطالب أحدهم بمحاكمة قادة الحزب لإطلاقهم مثل تلك المبادرة!

ومن عارض "مبادرة إنقاذ سيناء" بعض الإعلاميين والصحفيين زعما بأنها سوف تنقص من هوية الدولة! وهؤلاء درجوا على اختزال الدولة في السلطة الحاكمة التى يتبونها وينتفعون منها ويصورون للعامة بأن مجرد الخلاف معها هو نكسة التكتسبات ونهاية العالم وخيبة للقدسات! وهم يفعلون ذلك مع كل حاكم طالما ضمن لهم مصالحهم وملاّ بطونهم بالسحت فلا ضمير من قلب الحقائق وتضليل الناس.

ومنهم من عارض مبادرة الحزب غيرة كثيرة النساء أو أشد! ولا يقفون لالبناء والتنمية" إن يعلو شأنه أو يذيع صيته، بل لا يعانقون من تعبيبه ليس فقط من الشهد السياسي بل من الحياة كلها! ولطالما تنقلوا على موائد أسيادهم، لا يبرجون إلا ما يرمى لهم من قاتات الموائد! فهم لا كرامة لهم ملكيون أكثر من الملك!

ومنهم من عارضها من باب معارضة السلطة التى يختلف معها! طئا منه بأن النجاح في إيقاف نهر الدماء التى تراق لأهلنا في

سيناء هو من باب دعم النظام الذى يرجو للأرض أن تبتلعها! وللبحار

تتغذى، وللسماء أن تقع عليه! ومن أجل ذلك لا يتعاطى مع أى خاداة إلا من باب التشفى ولو احترق الوطن باكمله وأخط هؤلاء كما أخطأ إعلاميو السلطة حينما اختزلوا الدولة في مجرد سلطة تحكم كائنة من كانت!

وغاب عن كل هؤلاء ما يعاينه أهل سيناء فوق ما أسلفنا الذكر من المخاطر والكوارث ومن متاعب وآلام التهجير للمسلمين والمسيحيين من ديارهم، يسبب التهديدات التى يلقونها من تنظيم الحمقى من جانب ويسبب تفتت السلطة وعدم اعتبارها لما يلاقونه من جانب آخر.

إن حزب البناء والتنمية الذى استشعر المسؤولية الدينية والوطنية

المخاطرة على كاهله لم يلتفت إلى آلام وجراح أهل سيناء وإلى

المخاطرة الجسيمة التى تهدد الوطن في تلك البقعة الغالية دون

اعتبار لامراضات لا تلتفت إلى لخصومتها وصدها! ومن تتحرك

وفق مصالحها إرضاءً لاساداتها من الملك والصحف والضباطيات،

ومن ياتمرنون بأسرهم، المهم أن تفر عيونهم وتتحقق مصالحهم

وتبقى منافعهم وليذهب الوطن إلى الجحيم!!

# 11

## السواهى والدواهى فى أزمنة الأزهر والسلطة

**د. هشام الحمادى**

**أعلن أكثر من 100 نائب برلمانى من كل الاتجاهات والأحزاب السياسية والمستقلين ورؤساء اللجان، أنعم سيزورون فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر د. أحمد الطيب بقرع المشيخة يوم الثلاثاء القادم 16/5. وقال النائب سمير رشاد أبو طالب ( دائرة المنيا) في تصريح له إنه سيكون ضمن وفد النواب للقاء شيخ الأزهر وإعلان التضامن الكامل معه ضد ( الحملة المشؤمة التى تحاك) ضد مؤسسة الأزهر والعلماء وقال أيضا: الأزهر له تاريخ في الإسلام الوسط وهذه الحرب يقصد بها مصر وليس شيخ الأزهر فقط.**

كله ولا يزال هو منارة الفكر الإسلامى الوسطى جامعًا وجامعة ومؤسسة للتعليم والعلم والبحث وظل فاتحًا أبوابه للطلاب والعلماء من أبناء المسلمين في كل أنحاء العالم الإسلامى، فضلًا عن بعثاته التعليمية والدعوية في شتى أرجاء الأرض وقد حفظت الأمة الإسلامىة للأزهر الشريف هذه المكانة وكسبت مصر الدولة كثيرًا من تلك المكانة الكبرى للأزهر في العالم الإسلامى .

سيكون الأزهر هو بيت الأمة ومرتبض قوادها وقلعتهما الكبرى في الأوقات العصيبة من غزو واحتلال الأزهر بشيوخه وعلمائه كانوا هم قادة المقاومة في كل العصور بدءًا بمقاومة الحملات الصليبية وانتهاء بالحملة الفرنسية والاحتلال الإنجليزي وسيظل موقف الأزهر ضد الحملة الفرنسية من أعظم مواقفه التاريخية ويقولون إنه ينزل نابليون القاهرة عام ١٧٩٨ كان شيخ الأزهر (الشيخ عبد الله الشرفاوى) من أهم شخصية سياسية في مصر بعد انسحاب المماليك، وشيخ الأزهر هم من قادوا الشعب في ثورة القاهرة الأولى عام ١٧٩٨ وثورة القاهرة الثانية ١٨٠٠، وأيضًا ضد رشيد باشا الوالى العثماني في ثورة ١٨٠٥ التى انتهت بعجيج محمد على والىها في مصر.

ساند الأزهر وعلماؤا الحركة الوطنية المصرية عبر تاريخها كله ضد الاحتلال الإنجليزي وموقفه من الثورة العربية يحفظه التاريخ مصونًا في أشرف صفحاته.. كان طلبه الأزهر في مقدمته ثورة ١٩١٩ بل إن قائد الثورة نفسه سعد زغلول كان من الأزهرين وفي عام ١٩٥٦ لجأ قادة الثورة / الانقلاب/ إلى الجامع الأزهر ليلتموا من فوق منبره المقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثى على مصر وهى خطوة كان لها أثر هائل عند المصريين الذين تندفقا على منطقة فتاة

السويس ليضموها للقاهرة وموقفه المقاوم.

لم يقتصر دور الأزهر في يوم من الأيام على كونه مسجدًا أو منبرًا مهما للعالم الإسلامى كونه من أهم جامعات العلوم الدينية بل كان دوره دائمًا الدور الأهم والأصعب في العديد من اللحظات العسيرة التى مرت بها مصر والعالم العربى والإسلامى.

وكتبت كثيرًا عما ذكره كثير من الدارسين والمؤرخين في بحثهم عن سر قوة الأزهر وعلمائه على مدى تاريخه، وأرجعوا ذلك إلى استقلاليته عن الدولة ونظام الحكم فيها، وسيكون علينا هنا أن نعود إلى تاريخين ذى أهمية بالغة في الحديث حول دور الأزهر في حركة الأمة ونهوضها والمحاولات التى لا تنتهى

لمحاصرة هذا الدور، التاريخ الأول كان في عام ١٨٩٦م حين تم تحويل ديوان الأوقاف إلى وزارة، وذلك بعد تيقن الاحتلال الإنجليزي من دور الأزهر في إفشال الحملة الفرنسية شرع عن طريق بعض الموالين له بإحداث تغييرات جذرية في هذه المؤسسة العربية واستطاع فصل إدارة الأزهر لشئون المساجد وإنشاء بديل لها تحت مسمى وزارة الأوقاف لتفتى دور هذه المؤسسة العربية في الإشراف على شئون الدعوة والتواصل مع المجتمع.

وفى عام١٩٥٢ صدر القانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٢ الذى قضى بنقل الإشراف على المساجد الموقوف عليها وفقًا خبريًا إلى وزارة الأوقاف (التيكاشى كان يتقدم

## كل شئء للبيع فى مصر

**عندما قرأت أن مجلس النواب وافق على مشروع قانون يمنح الإقامة التى تنتهى بالجنسية لمن يضع وديعة في البنك، تذكرت ما كانت تطرحه شر كرات السيارات في الخليج عن التآجير الذى ينتهى بالتملك. نعم نضع ورفنا الأقتصادية شديدة اليأس. توقفت عجلة الإنتاج عندنا إلا من معلبات خطب الجمعة التى يشرف عليها وزير الأوقاف الدكتور مختار جمعة، ويوزعها على مساجد الجمهورية ليلقيها الأئمة في نفس واحد وحرف واحد ومن يخالف يتم التحقيق معه وربما وقفه وفصله**

آداب اللغة الإنجليزية، فصلحت على ترتيب متأخر جدًا في اختبار هذه اللغة لم يهلها لاجتياز المسابقة، ورفض وزير التربية والتعليم السابق وسامة زميله، وأصر على فواع الشفافية والاستحقاق.
ذلك الوزير "الحجاني" خرج من الوزارة لاحقًا، ربما بدعوة من فوق أحد المنابر المؤممة، في خطبة جمعة من الخطب العلهبة!
غياب الشفافية واستمرار الفساد يكلفنا خسائر اقتصادية باهظة لتلجنا في النهاية إلى بيع جنسيتها تحت مظلة القانون الذى تم تمريره، واستباحة بيع أشياء كثيرة كان لا يمكن التفكير في الاقتراب منها.
التطرف لا تخلقه خطبة جمعة كما يظن وزير الأوقاف، بل غياب العدالة في توزيع الحقوق والوظائف واستبعاد المؤهلين والأوائل لا لسبب سوى أنه لا ظهر لهم وليسوا أبناء وزراء أو مسؤولين كبار.

● **توفير ٩٠ مليون رغبيف**
إلى متى نظل حولنا للشكاشك لأقتصادية قائمة على ذلك التسطيع العمدت على توفير النجيب من قفاته أو تنازله عن جزء منها، أو على التبرعات والعمد والتنازل عن أهم الضرورات.

ما يطرحه مشروع السيسى في خطبه ليس مفاجئًا، فقد تقدم للرئاسة بدون برنامج، ولم يقدم منظورًا مدبغًا لطول التى سيستند عليها لتجليس الناس من أزماتهم المعيشية الحاخنة، بل حينهم للمبات المفورة وعبريات الخضر .

وعندما تولى منصبه لم يكن منظرًا لمن لا يقدم أكثر من الإقتصاد الربعى والتبرعات والتوفير والاستدانة، وكذلك عندما لجأ إلى القرارات الصعبة التى طلبها صندوق النقد الدولى مقابل الفروض، لا يمكن عنده بديل حقيقى لتعويض الناس عن المعاناة التى سببواهموها من تعويم الجنيه وتركه فريسة للدولار ليتهم جزأ كبيرًا منه مع كل جربة، بل مع كل جربة مصر .

أقصى ما وصل إليه من إبداع هو دعوة المصريين ليصبحوا على مصر بعثنيه، وهو ذلك الغيب الذى قدّم نحو ٧١٥٠ من قيمته منن توليه الحكم، والتبرع لصدوق تحيا مصر" ، وأخيرًا ما طالب به في الإسماعيلية بأن يقتصد المصريون في طعامهم خلال شهر رمضان، فإذا وفر الواحد منهم رغبفًا يومية، فإن الحصيلة ستكون ٩٠ مليون رغبيف.

كل ذلك معصوبا بالحديث عن مصر الفتيرة ومواردها الشحيحة، وأن شعبها يدفع لمن تردد حكوماته في اتخاذ القرارات الصعبة طوال الخمسين سنة الماضية، أى أنه لا الرئيس المستحق أو حكومته مسئولون عما وصلنا إليه

## الآثار الكارثية لمشروع قانون الأزهر الجديد

**د محمد فتحي رزق الله**

**وصف الدستور مؤسسة الأزهر بكونها (هيئة) إسلامية علمية مستقلة، وعلى هذه الفقرة لنظر العديد من الأمور، وهي: الأمر الأول.. أنه وصفها بكونها (هيئة) ولم يصفها بكونها (جهة) كما هو الحال بشأن كافة المؤسسات المستقلة، كجهة القضاء العادى الطبيعى، والعسكرى الاستثنائى، رغبة منه في عدم منح الاستقلالية الحقيقية لتلك المؤسسة الخطيرة، وهذا هو الفارق الجوهرى الكامن بشكل خفى بين مصطلحى (هيئة)، (جهة)، الفارق الذى ينتقن من استقلالية الأزهر لصالح أصحاب الموى..**

بالسطو على أوقافه التى اغتنته عن الجميع داخليا وخارجيا، فهو وفقاً لحكم الدستور تعديل غير دستوري، لا قيمة له في عين الدستور ولا عقل القانون ولا عرف الناس، حيث إذا ما تم إلغاء القضاء بعدم دستوريته باعتبارها دولة مؤسسات حقيقية، تقدر الدستور، وتعلمى من شأن القانون، وإما دخلنا مرحلة التيه التى لا قيمة لنا بعدها إلا أن يادن الله .

\_\_ حدد شروط الأزهَر أن الأهر هو صاحب المسؤولية الكبرى في حفظ التراث الإسلامى، الذى يربد العلمائون تدميره، وتشويهه، وحرافه إن أتبع لهم ذلك، بجهة التجديد لاسباب التطوير، والخروج من الجمود الذى يدعونه زورا وبهتانا.
وهو الشخصى لراسب، وتجليته، ونشره، وتقيته مما قد يكون قد قلح به في عصر من العصور لأسباب فكرية إخرافية من شواذب الفكر.

وهو الذى يحمل على مر العصور فوق كفيه أمانة الرسالة الإسلامىة إلى كل

شعوب الأرض، ليظهر حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر، ورفى الحضارة،

بـ يختص بكونه المرجع الأساسى في العلوم الدينية والشؤون الإسلامىة .

جـصاحب المسؤولية في تولى امر الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية

فى مصر والعالم، ولنتيجة الطبيعية لها وعلى نحو ما ورد في المادة الثانية

من الباب الأول لقانون الأزهر أن الأهر هو صاحب المسؤولية الكبرى في

حفظ التراث الإسلامى، الذى يربد العلمائون تدميره، وتشويهه، وحرافه إن

أتبع لهم ذلك، بجهة التجديد لاسباب التطوير، والخروج من الجمود الذى يدعونه

زورا وبهتانا.
وهو الشخصى لراسب، وتجليته، ونشره، وتقيته مما قد يكون

قد قلح به في عصر من العصور لأسباب فكرية إخرافية من شواذب الفكر.

وهو الذى يحمل على مر العصور فوق كفيه أمانة الرسالة الإسلامىة إلى كل

شعوب الأرض، ليظهر حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر، ورفى الحضارة،

بـ يختص بكونه المرجع الأساسى في العلوم الدينية والشؤون الإسلامىة .

جـصاحب المسؤولية في تولى امر الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية

فى مصر والعالم، ولنتيجة الطبيعية لها وعلى نحو ما ورد في المادة الثانية

من الباب الأول لقانون الأزهر أن الأهر هو صاحب المسؤولية الكبرى في

حفظ التراث الإسلامى، الذى يربد العلمائون تدميره، وتشويهه، وحرافه إن

أتبع لهم ذلك، بجهة التجديد لاسباب التطوير، والخروج من الجمود الذى يدعونه

زورا وبهتانا.
وهو الشخصى لراسب، وتجليته، ونشره، وتقيته مما قد يكون

قد قلح به في عصر من العصور لأسباب فكرية إخرافية من شواذب الفكر.

وهو الذى يحمل على مر العصور فوق كفيه أمانة الرسالة الإسلامىة إلى كل

شعوب الأرض، ليظهر حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر، ورفى الحضارة،

بـ يختص بكونه المرجع الأساسى في العلوم الدينية والشؤون الإسلامىة .

جـصاحب المسؤولية في تولى امر الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية

فى مصر والعالم، ولنتيجة الطبيعية لها وعلى نحو ما ورد في المادة الثانية

من الباب الأول لقانون الأزهر أن الأهر هو صاحب المسؤولية الكبرى في

حفظ التراث الإسلامى، الذى يربد العلمائون تدميره، وتشويهه، وحرافه إن

أتبع لهم ذلك، بجهة التجديد لاسباب التطوير، والخروج من الجمود الذى يدعونه

زورا وبهتانا.
وهو الشخصى لراسب، وتجليته، ونشره، وتقيته مما قد يكون

قد قلح به في عصر من العصور لأسباب فكرية إخرافية من شواذب الفكر.

وهو الذى يحمل على مر العصور فوق كفيه أمانة الرسالة الإسلامىة إلى كل

شعوب الأرض، ليظهر حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر، ورفى الحضارة،

بـ يختص بكونه المرجع الأساسى في العلوم الدينية والشؤون الإسلامىة .

جـصاحب المسؤولية في تولى امر الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية

فى مصر والعالم، ولنتيجة الطبيعية لها وعلى نحو ما ورد في المادة الثانية

من الباب الأول لقانون الأزهر أن الأهر هو صاحب المسؤولية الكبرى في

حفظ التراث الإسلامى، الذى يربد العلمائون تدميره، وتشويهه، وحرافه إن

أتبع لهم ذلك، بجهة التجديد لاسباب التطوير، والخروج من الجمود الذى يدعونه

زورا وبهتانا.
وهو الشخصى لراسب، وتجليته، ونشره، وتقيته مما قد يكون

قد قلح به في عصر من العصور لأسباب فكرية إخرافية من شواذب الفكر.

وهو الذى يحمل على مر العصور فوق كفيه أمانة الرسالة الإسلامىة إلى كل

شعوب الأرض، ليظهر حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر، ورفى الحضارة،

بـ يختص بكونه المرجع الأساسى في العلوم الدينية والشؤون الإسلامىة .

جـصاحب المسؤولية في تولى امر الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية

فى مصر والعالم، ولنتيجة الطبيعية لها وعلى نحو ما ورد في المادة الثانية

من الباب الأول لقانون الأزهر أن الأهر هو صاحب المسؤولية الكبرى في

حفظ التراث الإسلامى، الذى يربد العلمائون تدميره، وتشويهه، وحرافه إن

أتبع لهم ذلك، بجهة التجديد لاسباب التطوير، والخروج من الجمود الذى يدعونه

زورا وبهتانا.
وهو الشخصى لراسب، وتجليته، ونشره، وتقيته مما قد يكون

قد قلح به في عصر من العصور لأسباب فكرية إخرافية من شواذب الفكر.

وهو الذى يحمل على مر العصور فوق كفيه أمانة الرسالة الإسلامىة إلى كل

شعوب الأرض، ليظهر حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر، ورفى الحضارة،

بـ يختص بكونه المرجع الأساسى في العلوم الدينية والشؤون الإسلامىة .

جـصاحب المسؤولية في تولى امر الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية

فى مصر والعالم، ولنتيجة الطبيعية لها وعلى نحو ما ورد في المادة الثانية

من الباب الأول لقانون الأزهر أن الأهر هو صاحب المسؤولية الكبرى في

حفظ التراث الإسلامى، الذى يربد العلمائون تدميره، وتشويهه، وحرافه إن

أتبع لهم ذلك، بجهة التجديد لاسباب التطوير، والخروج من الجمود الذى يدعونه

زورا وبهتانا.
وهو الشخصى لراسب، وتجليته، ونشره، وتقيته مما قد يكون

قد قلح به في عصر من العصور لأسباب فكرية إخرافية من شواذب الفكر.

وهو الذى يحمل على مر العصور فوق كفيه أمانة الرسالة الإسلامىة إلى كل

شعوب الأرض، ليظهر حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر، ورفى الحضارة،

بـ يختص بكونه المرجع الأساسى في العلوم الدينية والشؤون الإسلامىة .

جـصاحب المسؤولية في تولى امر الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية

فى مصر والعالم، ولنتيجة الطبيعية لها وعلى نحو ما ورد في المادة الثانية

من الباب الأول لقانون الأزهر أن الأهر هو صاحب المسؤولية الكبرى في

حفظ التراث الإسلامى، الذى يربد العلمائون تدميره، وتشويهه، وحرافه إن

أتبع لهم ذلك، بجهة التجديد لاسباب التطوير، والخروج من الجمود الذى يدعونه

زورا وبهتانا.
وهو الشخصى لراسب، وتجليته، ونشره، وتقيته مما قد يكون

قد قلح به في عصر من العصور لأسباب فكرية إخرافية من شواذب الفكر.

وهو الذى يحمل على مر العصور فوق كفيه أمانة الرسالة الإسلامىة إلى كل

شعوب الأرض، ليظهر حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر، ورفى الحضارة،

بـ يختص بكونه المرجع الأساسى في العلوم الدينية والشؤون الإسلامىة .

جـصاحب المسؤولية في تولى امر الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية

فى مصر والعالم، ولنتيجة الطبيعية لها وعلى نحو ما ورد في المادة الثانية

من الباب الأول لقانون الأزهر أن الأهر هو صاحب المسؤولية الكبرى في

حفظ التراث الإسلامى، الذى يربد العلمائون تدميره، وتشويهه، وحرافه إن

أتبع لهم ذلك، بجهة التجديد لاسباب التطوير، والخروج من الجمود الذى يدعونه

زورا وبهتانا.
وهو الشخصى لراسب، وتجليته، ونشره، وتقيته مما قد يكون

قد قلح به في عصر من العصور لأسباب فكرية إخرافية من شواذب الفكر.

وهو الذى يحمل على مر العصور فوق كفيه أمانة الرسالة الإسلامىة إلى كل

شعوب الأرض، ليظهر حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر، ورفى الحضارة،

بـ يختص بكونه المرجع الأساسى في العلوم الدينية والشؤون الإسلامىة .

جـصاحب المسؤولية في تولى امر الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية

فى مصر والعالم، ولنتيجة الطبيعية لها وعلى نحو ما ورد في المادة الثانية

من الباب الأول لقانون الأزهر أن الأهر هو صاحب المسؤولية الكبرى في

حفظ التراث الإسلامى، الذى يربد العلمائون تدميره، وتشويهه، وحرافه إن

أتبع لهم ذلك، بجهة التجديد لاسباب التطوير، والخروج من الجمود الذى يدعونه

زورا وبهتانا.
وهو الشخصى لراسب، وتجليته، ونشره، وتقيته مما قد يكون

قد قلح به في عصر من العصور لأسباب فكرية إخرافية من شواذب الفكر.

وهو الذى يحمل على مر العصور فوق كفيه أمانة الرسالة الإسلامىة إلى كل

شعوب الأرض، ليظهر حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر، ورفى الحضارة،

بـ يختص بكونه المرجع الأساسى في العلوم الدينية والشؤون الإسلامىة .

جـصاحب المسؤولية في تولى امر الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية

فى مصر والعالم، ولنتيجة الطبيعية لها وعلى نحو ما ورد في المادة الثانية

من الباب الأول لقانون الأزهر أن الأهر هو صاحب المسؤولية الكبرى في

حفظ التراث الإسلامى، الذى يربد العلمائون تدميره، وتشويهه، وحرافه إن

أتبع لهم ذلك، بجهة التجديد لاسباب التطوير، والخروج من الجمود الذى يدعونه

زورا وبهتانا.
وهو الشخصى لراسب، وتجليته، ونشره، وتقيته مما قد يكون

قد قلح به في عصر من العصور لأسباب فكرية إخرافية من شواذب الفكر.

وهو الذى يحمل على مر العصور فوق كفيه أمانة الرسالة الإسلامىة إلى كل

شعوب الأرض، ليظهر حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر، ورفى الحضارة،

بـ يختص بكونه المرجع الأساسى في العلوم الدينية والشؤون الإسلامىة .

جـصاحب المسؤولية في تولى امر الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية

فى مصر والعالم، ولنتيجة الطبيعية لها وعلى نحو ما ورد في المادة الثانية

من الباب الأول لقانون الأزهر أن الأهر هو صاحب المسؤولية الكبرى في

حفظ التراث الإسلامى، الذى يربد العلمائون تدميره، وتشويهه، وحرافه إن

أتبع لهم ذلك، بجهة التجديد لاسباب التطوير، والخروج من الجمود الذى يدعونه

زورا وبهتانا.
وهو الشخصى لراسب، وتجليته، ونشره، وتقيته مما قد يكون

قد قلح به في عصر من العصور لأسباب فكرية إخرافية من شواذب الفكر.

وهو الذى يحمل على مر العصور فوق كفيه أمانة الرسالة الإسلامىة إلى كل

شعوب الأرض، ليظهر حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر، ورفى الحضارة،

بـ يختص بكونه المرجع الأساسى في العلوم الدينية والشؤون الإسلامىة .

جـصاحب المسؤولية في تولى امر الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية

## 4 سقطات لبرنامج «جرب حواء»

تقدمها هذا البرنامج وغيره من البرامج، السبب الرئيسي لها هو الفراغ الإعلامي والرغبة في زيادة نسبة المشاهدة عن طريق جذب المشاهدين.

وطالب في تصريح إلى «المصريون»: المجلس الأعلى للإعلام بـ تشكيل لجنة مراقبة ترصد السقطات الإعلامية لهذه البرامج وتقرر وقفها، حفاظاً على المهنة؛ لأنه من واجب المجلس أن يقوم بهذا العمل.

وتابع: تلك البرامج فاضلة ولن تدمر طويلاً؛ لأنها تعتمد على الأسف في مادتها الإعلامية، وهذا عكس البرامج التي تعتمد بناء علاقة قوية مع الجمهور.

وأوضحت المذيعه بعدها وزميلتها إيمان الصاوي أن هذه الحيلة أقدمت عليها بالاتفاق مع زوجها، لتثيب وجهة نظرها التي تقدمها في الحلقة بشكل عملي.

فيما فاجأ متصل يدعى محمد من القاهرة، الإعلامية أميرة الفيشاوي وهبة الزباد، بوصول من المفازة والمعاكسة على الهواء.

وقال: بعيداً عن موضوع الحلقة، البرنامج فيه حاجتين الهاردة حلوي، وبمستوى جداً، وأنا متصل عشان أعاكس بس، فرددت عليه الإعلامية هبة الزباد، قائلة: أنت متصل تعاكسنا.. ميرسي.

من جانبه، قال الدكتور عادل عبدالغفار، خبير التدريب الإعلامي العربي وأستاذ الإعلام والرأي العام بجامعة القاهرة، إن «المواضيع غير الهادفة وغير الأخلاقية التي

وهي واقعة أخرى أثارت غضب المشاهدين، تناولت المذيعه إيمان الصاوي كواليس فرار الزواج، وتأثير الأهل على اختيارات الشباب، وتوقعات البنت للزوج المستقبلية والعكس.

ونصحت المذيعه الفتيات بأن يكنن من علاقاتهن مع الشباب قائلة: «عرشي شاب واثنين وثلاثة لحد ماتتقري تتجوزي، ومشي معنى كده إنك بنت مش محترمة، إحنا لازم نغير أفكارنا شوية».

وهي مناقشة قامت بها هبة الزباد، مقدمة البرنامج، عن مسألة الطلاق تسامت: كيف أصبح الأمر سهلاً على الشباب؟، وخلال الحلقة، تلقت اتصالاً من زوجها، ونشبت مشاجرة قصيرة انتهت بإلقاء زوجها يمين الطلاق عليها، لترد في داهية.

برنامج «جرب حواء» الذي يذاع على شاشة قناة «إل تي سي» الفضائية، خرج على المألوف إعلامياً بشكل أثار موجة من الجدل والتعليقات.

في البداية تناولت مذيعات برنامج «جرب حواء» حلقة تتحدث عن موضوع رقص المهرجانات وانشاره بين الشباب بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة.

وخلال الحلقة قامت الإعلامية هبة الزباد وإيمان الصاوي وطاقمة شتان مقدمات البرنامج، بالرقص على الهواء مباشرة على أنغام أغاني المهرجانات أثناء استضافة مدرب رقص مهرجانات بالحلقة.

وهذا الأمر أثار غضب المشاهدين؛ باعتباره نوعاً من أنواع الأسفاف والخروج عن النص وتقديم موضوعات غير لائقة.



# مفاجأة.. «ماسبيرو» مرهون لبنك الاستثمار القومي

هيكل: 27 مليار دولار حجم المديونيات.. ونواب يرفضون بيعه أو خصصته ويطالبون بتسديد ديونه

عواره ما يتردد بشأن بيع أو خصخصة «ماسبيرو»، قائلاً: «خصخصة ماسبيرو تعني موته أو دفنه»، مشيراً إلى أن بعض نواب البرلمان اقترحوا الاستعانة بإدارة أجنبية؛ لتسيير أمور اتحاد الإذاعة والتلفزيون، ولكن المقترح قوبل بالرفض.

وقالت النائبة نشوى الديب، عضو لجنة الثقافة والإعلام، إن الديون المتراكمة على «ماسبيرو» تعود إلى عدم وفائه بسداد ديونه؛ بسبب الإدارة المالية السيئة له.

وأضافت لـ «المصريون»: أن الأزمة تكمن في بعض المصروفات غير الضرورية، فضلاً عن عدم وجود سياسة مالية رشيدة أو عائد مالي من الإعلانات، مشيرة إلى أن المعلنين لا يقبلون مقبلين على القنوات الحكومية؛ بسبب قلة نسبة المشاهدة لها.

الحكومة في حالة تغطية الأحداث المهمة، وهو ما يجعله غير قادر على سداد الديون أو تطوير الاتحاد.

بدوره، أكد جلال عواره، عضو لجنة الثقافة والإعلام، أنه «لا يجوز لأحد رهن «ماسبيرو»، لأنه ميني عام ومؤسسة حكومية في الأساس، موضحاً أن «خسائره تعود إلى كونه ليس مؤسسة اقتصادية تهدف إلى الربح، بالإضافة إلى قيامه بالإنتاج الذي يكلفه تكاليف مالية باهظة».

وهي تصريحات إلى لـ «المصريون»، أضاف عواره أن «الاتحاد اقترض من بنك الاستثمار، أموالاً ولم يستطع سداها، مما أدى إلى تراكم الديون بفوائدها عليه، وهو ما دفع البنك للحصول على مرهونيات من الاتحاد لحفظ حقوقه». ولحل تلك الأزمة، طالب عضو لجنة الثقافة والإعلام بالبرلمان، الحكومة بإسقاط الديون على «ماسبيرو»؛ لأنه لا يستطيع النهوض في ظل إقالته بالديون، مؤكداً أن عجز الموازنة لا يجب أن يكون سبباً في تخلي الدولة عن إنقاذ الإعلام الرسمي الناطق باسمها، واستر



هيكلة، موضحاً أنه تمت مناقشة مديونيته في البرلمان، وكان من المقترض أن يحضر الجلسة وزيراً المالية، والتخليط، بصفة الأخيرة رئيسة بنك الاستثمار القومي، ولكنهما لم يحضرا مما أعطى انطباعاً بأن الحكومة غير مهتمة بالوضع، مشيراً إلى أن من المقترحات المقدمة إعادة هيكلة ماسبيرو، عن طريق إغلاق قنوات، والاكتفاء بقناة أو اثنتين، أو دمج بعض القنوات مع بعضها، أو دمجها مع بعض القنوات الخاصة.

حسين زين، رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، استركر عدم وضع خطة واضحة منذ البداية؛ لتسديد تلك الديون التي اقترضها الاتحاد من بنك الاستثمار القومي، ما أدى إلى تراكمها بسبب الفوائد.

وأضاف لـ «المصريون»: «إن هناك عدداً كبيراً من العاملين بـ «ماسبيرو»، لا يحتاج المبنى إليهم، ولا يمكن تسريحهم وهو ما يعد عبئاً مالياً لا ينتهي».

وكشف زين أن «القطاع لا يحصل على مقابل مادي من

مفاجأة من العيار الثقيل، فجّرهما النائب أسامة هيكل، رئيس لجنة الثقافة والإعلام بمجلس النواب، في اجتماع اللجنة مؤخرًا؛ لمناقشة أوضاع مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون «ماسبيرو»، حينما أكد أن بنك الاستثمار القومي استحوذ على كامل أسهم اتحاد الإذاعة والتلفزيون كرهن للديون المتراكمة على الاتحاد، والتي بلغت 17 مليار جنيه، مضيفاً أن البنك يحصل على كل أرباح شركة «نايل سات» رهن الوفاء بالدين المذكور.

وأعرب هيكل خلال اجتماع اللجنة عن رفضه خصخصة أو بيع «ماسبيرو» أو استمراره بالوضع الحالي، مشيراً إلى أن أسباب رهنه تعود إلى أن إجمالي عدد الموظفين بالمبنى 43 ألف موظف، في الوقت الذي يحتاج فيه المبنى لـ 8 آلاف موظف فقط، بالإضافة لصرف 211 مليون جنيه شهرياً كمرتبات للموظفين في المبنى؛ ما يعني نزيفاً مستمراً للأموال.

وأكد أن ماسبيرو لا ينقصه الكفاءات، لكن يلزمه إعادة

أية عز

## صدمة كبيرة للإعلام الموالى للسلطة معتز مطر في صدارة مذيعي «التوك شو»



مطر

إجمالي القنوات، أيضاً للدهشة في التقرير، هو تفوق قناة «الشرق» على قناة «العربية السعودية» والتي أتت في المركز الـ 88 بعد قناة «العربية» صاحبة التكاليف الباهظة والتي تبث من لندن والتي حصلت على المركز الـ 87 و«بي بي سي» البريطانية والتي حصلت على المركز الـ 97 بين القنوات الأعلى مشاهدة.

ورغم الأحكام الصادرة أيضاً ضد مذيع «التوك شو» بقناة «الشرق» معتز مطر، واتهامه بالإهباب وترويج الإشاعات والأكاذيب، إلا أن عدداً من التقارير الأخرى الخاصة بمواقع التواصل الاجتماعي أظهرت مشاهدة حوالي 120 مليون مشاهد لفيديواته على صفحته الشخصية، وذلك خلال الفترة ما بين 1 يناير و30 أبريل 2016.

كشفت تقرير شركة «إيسوس» العالمية لأبحاث التسويق، عن بيانات وأرقام صادمة عن نسب مشاهدة القنوات المصرية التي تبث من داخل مصر والمالية للسلطة، بعد أن أظهر تراجعها الكبير. وكانت المفاجأة في تقدم كبير للقنوات المعارضة بالخارج، إذ أظهر تصدر برنامج «الشرق» من تركيا لبرامج «التوك شو» بمصر، مع تقدم كبير للقناة نفسها التي يرأس مجلس إدارتها المعارض الليبرالي أيمن نور، في حين انفض المصريون عن القنوات التي تبث من الداخل سواء حكومية أو خاصة.

وأوضح التقرير أن قنوات (mbc) السعودية حصلت على المركز الثالث الأولى، تلتها قناة «روتانا أفلام» بين القنوات الأعلى مشاهدة.

كما أظهر التقرير سيطرة القنوات الإخبارية السياسية غير المصرية على مشاهدات المصريين، حيث تصدرت قناة «سكاي نيوز» الإماراتية ترتيب القنوات الإخبارية، وحصلت على المركز الـ 42؛ من إجمالي المشاهدات.

فيما تراجعت قناة الجزيرة إلى المركز الثالث بين القنوات الإخبارية والـ 49؛ بين إجمالي القنوات، بعد قناة «أكسترا نيوز» القناة الإخبارية المشتركة بين مجموعة قنوات «سي بي سي» وشبكة «النهار» والتي حصلت على المركز الـ 46؛ بين إجمالي القنوات.

وشهد التقرير العديد من المفاجآت، فعلى الرغم من تراجع «الجزيرة»، إلا أن قناة الشرق الفضائية، المعارضة لنظام الحكم في مصر، حصلت على المركز الرابع بين القنوات الإخبارية والـ 65 بين

# في اليوم العالمي للصحافة.. الصحفيون المصريون: نعيش أسوأ الفترات



أضافت: «تعرضت الصحافة خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى أشد الانتهاكات التي لم نر مثلها من قبل، منها غلق الصحف ومصادرة الأعداد، واقتحام نقابة والقبض على الصحفيين السابقين قلاش وتلفيق تهم غير حقيقية لهم من أجل إرضاء النظام الحالي».

وتابعت: «نحن كصحفيين لا نستطيع أن نمارس مهنتنا في ظل الأجواء الحالية خوفاً من سياسة البطش والقمع الذي نعيشه».

الثلاث الأخيرة، عاشت الصحافة أسوأ فترات تاريخها، بحسب الانتهاكات التي تعرضت لها من اعتقال وقتل وغلق صحف».

وأضاف لـ «المصريون»: «خلال العام الماضي فقط رصدنا 1000 انتهاك تعرضت له المهنة».

وتابع: «الصحفيون يعملون تحت مراقبة أمنية غير مبررة، حتى المطابع عليها رقابة مشددة».

وقالت حنان فكرى، عضو مجلس نقابة الصحفيين، إن «هناك تراجعاً كبيراً في مهنة الصحافة؛ لأن النظام يؤمم المهنة ويؤمم الكلمة الصحفية لخدمته وليس لخدمة والإعلام».

تتم غير حقيقية، وصدر حكم بحبس النقيب بتهم ملفقة».

واستدرك: «الصحافة الآن تفرض عليها رقابة شديدة، وكان هذا واضحاً من خلال واقعة مصادرة الصحف آخرها جريدة البوابة نيوز».

وأردف: «الصحافة خلال هذا العام سترزق سوءاً وسيزداد حجم الانتهاكات، وخلال العام المقبل ستكون مصر في آخر القائمة ضمن الدول الأسوأ في انتهاكات حريات الصحافة».

بدوره، قال خالد البليشي، رئيس لجنة الحريات السابق بنقابة الصحفيين، إنه «خلال السنوات

تقدس دول العالم الصحافة، للدرجة التي جعلتهم يخصصون لها يوماً عالمياً للاحتفال بها، إلا هنا في مصر، بحسب حديث العاملين عليها، فتواجه الصحافة أسوأ فترة في تاريخها، حيث تعرضت خلال السنوات الأخيرة لانتكاسات وانتهاكات؛ فيما يقبع عشرات الصحفيين داخل السجون.

وبحسب آخر إحصائية رصدتها الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، فإن هناك 88 صحفياً معتقلاً على خلفية القيام بعملهم الصحفي، وكشفت منظمة «مراسلون بلا حدود» في تقريرها لعام 2017، أن مصر شغلت المركز الـ 161 من 180 دولة بمقياس حرية الصحافة العالمي، متراجعة بمركزين عن العام الماضي؛ حيث وصفت المنظمة مصر بكونها «أحد أكبر سجون الصحفيين في العالم». وأضافته المنظمة «أن موقف حرية الإعلام في مصر أصبح مقلماً للغاية؛ حيث قتل قرابة عشرة صحفيين منذ اندلاع ثورة 25 يناير بدون تحقيق جدي». وتابعت: «يوجد العديد من الصحفيين خلف القضبان، منهم كثيرون يقضون سنوات في السجن بدون توجيه اتهامات أو تحقيقات».

وقال جمال عبدالرحيم، عضو مجلس نقابة الصحفيين، إن «الصحافة في يومها العالمي، تمر بأسوأ فترة في تاريخها في العصر الحديث؛ بسبب الانتهاكات التي تعرضت لها في هذا العصر».

وأضاف لـ «المصريون»، أن «الدليل على أن الصحافة تعيش أسوأ فترات حياتها هو تقرير منظمة «مراسلون بلا حدود العالمية» التي كشفت أن مصر تقع في المرتبة الـ 161 بين الدول التي تشهد انتهاكات ضد الصحفيين».

وأشار عضو مجلس نقابة الصحفيين، إلى أن «مصر لأول مرة في تاريخها تقع في هذه المرتبة لأول مرة تدخل القائمة السوداء على مستوى العالم».

وتابع: «في اليوم العالمي لحرية الصحافة هناك أحكام صدرت ضد عدد كبير من الصحفيين في

أية عز

## «السياسي» في مداخلة مع «أديب» يطلب التبرع بجنيه.. ومواطنون: «مفيش»

ماسخ، الرئيس يعتمد الخطأ وولاية ثانية مناعها خراب مصر الأبدى، حسب ما نشر عبر حسابه الشخصي.

ولج آخر قائلاً: «أو أخذنا من كل موظف جنيه، هنرجع الرشوة إلى دفتناها طول حياتنا!»

وقال المستشار أحمد خريم، الخبير الاقتصادي، إن «فكرة التبرع التي طرحها السياسي، في حد ذاتها مؤسفة للغاية وغير جيدة، لأنها تثبت للعالم أن اقتصاد مصر يقوم على التسول». وأضاف لـ «المصريون»: «اقتصاد مصر لن يقوم على التبرعات؛ وكلمة تبرع مصر أكثر مما تفعلها». وتابع: «السياسي يستطيع أن ينقذ الاقتصاد بأكثر من طريقة وهناك بدائل كثيرة من الممكن الاعتماد عليها، دون التبرع، وواصل: «من الممكن الاعتماد على المشروعات الصغيرة، وليس على فكرة التبرع بجنيه مثل هتشتط الاقتصاد وليس لأي جدوى».



المسئولية فقط». ووجه أحد المدونين هجوماً حاداً على الرئيس «السياسي»، عبر موقع «تويتر»، قائلاً: «انتهى وقت تقييم السياسي، والكلام عن رئيس يخطئ بقرى

وأضاف ناشط آخر عبر حسابه الشخصي: «الطريف في المسألة أن المرئيات زادت حوالي عشرة مليارات في الموازنة الجديدة وهو يتكلم في 7 ملايين جنيهه ده كلام شعبي هدفه ترحيل

أثار طلب الرئيس عبد الفتاح السيسي، خلال مداخلة هاتفية له مع الإعلامي، عمرو أديب، عبر برنامجه فضائية «أون إي»، بتحصيل جنيه شهرياً من موظفي الدولة، غضباً عارفاً من قبل جمهور مواقع التواصل الاجتماعي.

وقال السياسي: «بس الناس متفهمنيش غلط.. لو خدنا من كل موظف جنيه لصالح الموضوع ده فانت بتكلم عن 7 ملايين جنيه في الشهر.. وهنتقول إن الرقم ده بسيط لكن نحن نريد أن نتكاتف.. إيه الـ جنيه هيفيد الرجال الذي خدته منه لكن مع تجميعه ورجال الأعمال والبنوك والدولة تقدر تحل المسألة».

من جانبه علق أحد النشطاء قائلاً: «طب ماناخذ من كل ضباط وقاض وإعلامي وممثل 10 جنيهات إيه إلى هيجري يعني، مضيئاً أن هذا لا يطبق إلا على الموظف الثلثاني».

واقبس الناشط «محمد أحمد»، رده من كلمة «السياسي» التي قالها في إحدى خطباته السابقة، قائلاً: «مفيش».

## «الملاك».. فيلم إسرائيلي عن «أشرف مروان»

وقالت زوجته إنه أسر إليها قبل 9 أيام من الحادث «أن عناصر تصفية كانت تطارد، وأن جهاز الموساد الإسرائيلي هو الذي قتله».

في الوقت الذي قالت فيه تقارير صحفية إسرائيلية إن مروان كان يعمل لحساب لاستخبارات الإسرائيلية، وأمدتها معلومات وصفها مسؤولون إسرائيليون بأنها لا تقدر بثمن.

ووفق كتاب «الملاك» أشرف مروان.. الموساد ومفاجأة يوم الغفران» للمحاضر الإسرائيلي البروفيسور أورى بار يوسف، فإن مروان واصل التعاون مع جهاز «الموساد» نحو ثلاثة عقود، واستمر إلى ما بعد حرب 1973 التي أتذر هو إسرائيل بشنها قبيل موعدها يوم.

غير أن الرئيس الأسبق حسني مبارك وصف مروان بأنه «كان وطنياً مخلصاً وقام بالعديد من الأعمال الوطنية لم يكن الوقت للكشف عنها». مشدداً على أنه لم يكن جاسوساً لأي جهة على الإطلاق ونفى أنه أبلغ إسرائيل بموعدها حرب أكتوبر.

قال موقع «ماس» الإخباري العبري، إن الممثلة الإسرائيلية «ميلي ليفي» ستقوم بدور البطولة في فيلم أمريكي يحمل اسم (الملاك) يخرجها المخرج الإسرائيلي أريئيل فيرمان.

وأضاف أن قصة الفيلم تدور حول أشرف مروان رجل الأعمال المصري وصهر الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر ومستشار خليفته أنور السادات والذي لقي مصرعه في ظروف غامضة قبل سنوات في العاصمة البريطانية لندن، وترجع تل أبيب أنه كان عميلاً لاستخباراتها.

وذكر الموقع أن «مروان» الذي كان اسمه الكودي لدى المخابرات الإسرائيلية هو (الملاك) كان لديه منظومة علاقات مع الاستخبارات الإسرائيلية ومد تل أبيب بمعلومات من داخل سفارة ونخبة النظام الحاكم المصري، لافتاً إلى أن «الفنانة الإسرائيلية ستقوم بدور شخصية (نتالي) وهي العميلة الاستخباراتية الإسرائيلية التي أدارت اتصالات مع مروان».

وعُثر على مروان ميتاً على الرصيف تحت شقته الفاخرة في حي كارلتون هاوس القريب من ساحة الطرف الأغر وسط لندن في يونيو 2007.



محمد محمود

## سر مداخلات الرئيس مع عمرو أديب

وأشار إلى أن المداخلات الهاتفية بشكل عام أداة فعالة ل طرح أداء الرئيس على الشعب، الذي يتسم بأنه لؤم بالفترة، لافتاً إلى أن «أديب» لا يدعم جهة سياسية بعينها.

أديب» بشكل خاصة تستهدف تغيير الصورة الموروثة لدى الناس حول أن الرؤساء لا يتواصلون مع المواطنين.

وهي تصريحات إلى «المصريون»، قال جمال، إن برنامج «عمرو أديب» يحظى بجمهوريات شديدة، وبالتالي من راحة العقل أن يستغل جهاز الرئاسة ذلك ليصل إلى أكبر عدد من المشاهدين من خلال رأي إعلامي متزن.

أربع مداخلات هاتفية، حصيلة مكالمات الرئيس عبدالفتاح السيسي، للإعلامي عمرو أديب، منذ توليه مقاليد الحكم، عبر برنامجه السابق «القاهرة اليوم» المذاع على قناة «اليوم»، بالإضافة إلى برنامجه «كل يوم» المذاع على فضائية «أون إي».

الدكتور هشام جمال، أستاذ الإعلام المرئي، بجامعة القاهرة أكد أن مداخلات «السياسي» الهاتفية في البرامج عموماً وليس برنامج

أية عز

أية عز

أية عز

أية عز